

الأسرار

في الأبواب الخفية

دراسة استقراية تحليلية
لأوجه الحقيقة الأداة بأمية بأهك

تأليف

الدكتور حسن أحمد العماد

مؤسسة الريان

الكتبة الكريمة

اللَّهُمَّ

فِي الْأَبْوَابِ الْخَوِيَّةِ



جميع حقوق الطبع محفوظة
الطبعة الأولى
١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م

المكتبة المكية

تحت المصبرة - مكتبة المكة - السعودية - هاتف وفاكس: ٥٣٤٠٨٢٢

مؤسسة الريان

طباعة ونشر وخدمات

بيروت، لبنان - هاتف: ٧٠٥٩٢٠ - فاكس: ٦٥٥٣٨٢ - مدب: ١٤/٥١٣٦
مديرية: ١١٠٥٢٠٢ - بربر: ATRAYAN@cyberia.net.lb

الأعمال

في الأبواب الخفية

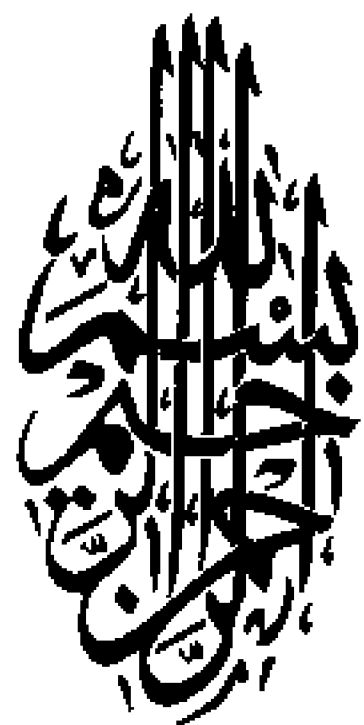
دراسة استقرائية تحليلية
لأوجه الحقيقة الأداة بأمية بأجها

تأليف

الدكتور حسن أحمد العمارة

مؤسسة الريان
طبعة الأولى ١٤٢٥ هـ

المكتبة المكية



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، وعلى
آله وصحبه ومن والاه. أما بعد:

فقد دفعنتي إلى تأليف هذا الكتاب أمور:

— أولها: أني كثيراً ما كنتُ أتساءل: لم قال النحاة: كان
وأخواتها؟ ولم يقولوا أصبح وأخواتها، أو صار وأخواتها.
ولم قالوا: إنَّ وأخواتها؟ ولم يقولوا مثلاً: ليت وأخواتها، أو
كأن وأخواتها.

وهذا التساؤل يتكرر مع كل أدوات يتفق عملها.

— وثانيها: أني رأيتُ الحريري يقولُ في شرحه على
ملحته: كلُّ أدواتٍ يتفق عملها فلا بد لها من أم.

وتساءلت: فهل كان قولهم: (كان) أو (ظن) أو (إن)، أو غيرها من سائر الأمهات؛ لمجرد أن تكون كل واحدة دليلاً يُرشد إلى بقية أخواتها في بابها، أو جامعاً لهذه الأدوات في هذا الباب؟
أليس لكل أداة جُعِلت أمّا لأخواتها، وعنواناً لبابها، أليس لها، وفيها، من الأسباب ما يجعلها الأحق بالأمية، والأجدر بها دون سائر أخواتها؟

— وثالثها: أني لم أجد، في كتاب ما، على كثرة البحث، مَنْ أجاب عن التساؤلات السابقة، وإنّما هي إشارات في بعض الأبواب، إلى بعض من أوجه الأحقية بالأمية، في بعض من الأمهات، دون معظمها.

— ورابعها: أني وجدت الحاجة إلى مثل هذا التأليف كبيرة، ولم أعلم مَنْ صرف همته إليه، أو إلى بعضه، فتوكلتُ على الله، واستعنتُ به، وسألته التوفيق والسداد، فكان هذا الكتاب.

وكان ما درسته من الأمهات، وعَلَّلتُ لأحقّيته بالأمية، جامعاً ومستدرّكاً في بعض الأبواب، ومجتهداً في معظمها، ما يأتي مرتباً:

- ١ — همزة الاستفهام: أمُّ أدوات الاستفهام.
- ٢ — إلا الاستثنائية: أمُّ أدوات الاستثناء.
- ٣ — أن المصدرية: أمُّ الأدوات الناصبة للأفعال.

- ٤ - إِنَّ الشرطية: أم أدوات الشرط الجازمة.
- ٥ - إِنَّ الناسخة: أم الأدوات الناصبة الرافعة من النواسخ.
- ٦ - بَاء القسم: أم أحرف القسم.
- ٧ - ظَنَّ : أم الأفعال الناصبة لمفعولين من النواسخ.
- ٨ - كَاذَ : أم لأفعال المقاربة والرجاء والشروع.
- ٩ - كَانَ : أم الأفعال الرافعة الناصبة من النواسخ.
- ١٠ - لَمْ : أم الأدوات الجازمة لفعل مضارع.
- ١١ - لَوْ : أم أدوات الشرط غير الجازمة.
- ١٢ - مَا النافية : أم أخوات ليس.
- ١٣ - مِنْ : أم حروف الجر.
- ١٤ - وَאו العطف : أم أحرف العطف.
- ١٥ - يَا : أم أدوات النداء.

هذا ما اشتمل عليه الكتاب من الأمهات، وهذا ما قدرت عليه، على كثرة المشاغل، وضيق الوقت، والله وحده سبحانه الكمال.

وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم.

كتبه الدكتور

حسن أحمد العثمان

همزة الاستفهام

أدوات الاستفهام قسمان:

الأول: حرفان، وهما: الهمزة، وهل.

والثاني: أسماء، وهي: مَنْ، وما، وأي، وأين، وأيان، وأنى، ومتى، وكيف، وكم.

والهمزة أصل أدوات الاستفهام، وأمُّ الباب^١، وذاك لأمر:

— أولها: كونها حرفاً، وسائر أخواتها، عدا (هل) أسماء، والأصل في إفادة المعاني الحروف، كما تكرر ذكر ذلك في هذا الكتاب مرات.

— وثانيها: كونها الأقوى في باب الاستفهام؛ لأنها تدخل في مواضع الاستفهام كلها، وغيرها مما يستفهم به يلزم موضعاً ويختص به، فمن: تختص بالسؤال عمَّن يعقل، وما: لما لا يعقل،

^١ صرح بذلك معظم المصنفين، كابن مالك في شرحه على تيسيله (١١٠/٢)، وابن هشام في المعنى (١٤/١)، والسيوطي في الهمع (٢٦٠/٤)، وابن عيوش في شرح المفصل (١٥١/٨)، والأبدي في شرح الجزولية (٤٨٧/٢).

وأي: للعاقل وغيره، وكيف: للحال، وأين: للمكان، ومتى:
للزمان، وأنى: للزمان أو المكان أو الحال، وأيان: للزمان
المستقبل، وكم: للعدد.

وهل: لا تسأل بها في جميع المواضع؛ ألا ترى أنك تقول:
أريدُ عندك أم عمرو؟ على معنى: أيهما عندك؟ ولا يجوز في هذا
المعنى أن تقول: هل زيد عندك أم عمرو؟

وثالثها: أنها تلزم الاستفهام حقيقةً أو مجازاً، وسائر أخواتها
تخرج عنه إلى غيره، أو عنه حقيقةً إليه مجازاً.

فمن: تأتي موصولة، وشرطية، ونكرة موصوفة، وزائدة.

وما: تأتي موصولة، وناقية، وتعجبية، وشرطية، وغير
ذلك.^٢

وهل: تخرج إلى معنى (قد) نحو قوله تعالى: (هل أتى على
الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً)^٣، أي: قد أتى، كما
تخرج إلى النفي، نحو قوله تعالى: (هل جزاء الإحسان إلا
الإحسان)^٤.

وكم: تخرج إلى معنى (رُبَّ)، وهي (كم) الخبرية.

^٢ انظر من (٢١٨) من هذا الكتاب.

^٣ الإنسان : ١.

^٤ الرحمن : ٦٠.

وسائر الأدوات تخرج إلى الشرط وغيره.

— ورابعها: توسعهم فيها أكثر مما توسعوا في غيرها من أدوات الاستفهام، فلم يستقبحوا أن يكون بعدها المبتدأ أو الخبر، ويكون الخبر فعلاً، نحو: أزيد قام؟ واستقبحوا ذلك في غيرها من حروف الاستفهام؛ لقلة تصرفها، فلا يقال: هل زيد قام؟

— وخامسها: أنها أعمُّ تصرفاً من سائر أخواتها؛ إذ خرجت عن الاستفهام الحقيقي إلى ثمانية معانٍ^٥:

١- التسوية، وربما توهم أن المراد بها الهمزة الواقعة بعد كلمة (سواء) بخصوصها، وليس كذلك، بل كما تقع بعدها تقع بعد (ما أبالي) و(ما أدري) و(ليت شعري) ونحوهن، والضابط: أنها الهمزة الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها، نحو قوله تعالى: (سواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم)^٦، ونحو "ما أبالسي أقمت أم قعدت" ألا ترى أنه يصح سواء عليهم الاستغفار وعدمه، وما أبالي بقيامك وعدمه.

٢- الإنكار الإبطالي، وهذه تقتضي أن ما بعدها غير واقع، وأن مدعيه كاذب، نحو قوله تعالى: (أفأصفاكم ربكم بالبنين واتخذ من الملائكة إناثاً)^٧، و(فاستفتهم الربك البنات ولهم

^٥ انظر مغني اللبيب لابن هشام ١/ (١٧-١٨).

^٦ البقرة: ٦.

^٧ الإسراء: ٤٠.

البنون)^٨، و(أفسح هذا)^٩، و(أشهدوا خلقهم)^{١٠}، و(أحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتاً)^{١١}، و(أفعبينا بالخلق الأول)^{١٢}.

ومن جهة إفادة هذه الهمزة نفي ما بعدها لزم ثبوته إن كان منفياً؛ لأن نفي النفي إثبات، ومنه قوله تعالى: (أليس الله بكاف عبده)^{١٣}، أي الله كاف عبده، ولهذا عطف (وضعبنا) على (ألم نشرح لك صدرك)^{١٤}، لما كان معناه شرحنا، ومثله قوله تعالى: (ألم يجدك يتيماً فآوى، ووجدك ضالاً فهدى)^{١٥}، و(ألم يجعل كيدهم في تضليل، وأرسل عليهم طيراً أبابيل)^{١٦}، ولهذا أيضاً كان قول جرير في عبد الملك:

أستم خير من ركب المطايا

وأندى العالمين بطون راح

مدحاً، بل قيل: إنه أمدح بيت قالت العرب، ولو كان على الاستفهام الحقيقي لم يكن مدحاً ألبتة.

^٨ الصافات : ١٤٩.

^٩ الطور : ١٥.

^{١٠} الزخرف : ١٩.

^{١١} الحجرات : ١٢.

^{١٢} ق : ١٥.

^{١٣} الزمر : ٢٦.

^{١٤} الشرح : ١.

^{١٥} الضحى : ٦-٧.

^{١٦} القيل : ٢-٣.

٣- الإنكار التوبيخي؛ فيقتضي أن ما بعدها واقع، وأن فاعله ملوم، نحو قوله تعالى: (أتعبدون ما تتحتون)^{١٧}، و(أغیر الله تدعون)^{١٨}، و(أنفكاً آلهة دون الله تريدون)^{١٩}، و(أتأتون الذكران)^{٢٠}، و(أتأخذونه بهتاناً)^{٢١}، وقول العجاج:

أطرباً وأنت قنّسريُّ والدهرُ بالإنسانِ ذوّاريُّ

أي: أنتطرب وأنت شيخ كبير؟

٤- التقرير، ومعناه حملك المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمرٍ قد استقر عنده ثبوته أو نفيه، ويجب أن يليها الشيء الذي تقرر به، نقول في التقرير بالفعل: أضربت زيداً؟ وبالفاعل: أنت ضربت زيداً، وبالمفعول: أزيداً ضربت، كما يجب ذلك في المستفهم عنه، وقوله تعالى: (أأنت فعلت هذا)^{٢٢} محتمل لإرادة الاستفهام الحقيقي، بأن يكونوا لم يعلموا أنه الفاعل، ولإرادة التقرير، بأن يكونوا قد علموا، ولا يكون استفهاماً عن الفعل ولا تقريراً به، لأن الهمزة لم تدخل عليه،

^{١٧} الصافات: ٩٥.

^{١٨} الأنعام: ٤٠.

^{١٩} الصافات: ٨٦.

^{٢٠} الشعراء: ١٦٥.

^{٢١} النساء: ٢٠.

^{٢٢} الأنبياء: ٦٢.

ولأنه عليه الصلاة والسلام قد أجابهم بالفاعل بقوله تعالى: (بل فعله كبيرهم هذا)^{١٣}.

٥- التهكم، نحو قوله تعالى: (أصلانك تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا)^{١٤}.

٦- الأمر، نحو قوله تعالى: (أأسلمتم)^{١٥} أي أسلموا.

٧- التعجب، نحو قوله تعالى: (ألم تر إلى ربك كيف مَّدَّ الظِّلَّ)^{١٦}.

٨- الاستبطاء، نحو قوله تعالى: (ألم يأن للذين آمنوا)^{١٧}.

ونذكر بعضهم معاني أخر لا صحة لها.

وسائر الأدوات لا ترد لجميع هذه المعاني، أو لا ترد لشيء منها^{١٨}.

— وسادسها: اختصاصها، دون سائر أخواتها، بأمور، وهي^{١٩}:

^{١٣} الأنبياء: ٦٣.

^{١٤} هود: ٨٧.

^{١٥} آل عمران: ٢٠.

^{١٦} الفرقان: ٤٥.

^{١٧} الحديد: ١٦.

^{١٨} انظر مغني الثيب لابن هشام ١/ (١٧-١٨).

^{١٩} انظرها في: شرح المفصل لابن يعثر ٨/ ١٥١، و شرح التسهيل لمصنفه ٢/ ١١٠، و المغني لابن هشام ١/ ٤، والهمع للسيوطي ٤/ ٣٦٠، والأشباه والنظائر للسيوطي ٣/ ٢٥٣.

— الأول: جواز حذفها، وسائر أخواتها لا تحذف، وذلك سواء تقدمت عليها (أم)، كقول عمر بن أبي ريعة:

بدا لي منها معصمٌ حين جُمِرْتُ وكفَّ خضيبٌ زُيِّنْتُ ببنانِ
فوالله ما أدري، وإن كنتُ دارياً بسبعٍ رميتُ الجمرَ أمْ بثمانِ

أراد: أيسبغ؟ أم لم تتقدّمها، كقول الكميت:

طرَبْتُ، وما شوقاً إلي البيضِ أطربُ

ولا لعباً مني، وذو الشيب يلعبُ؟

أراد: أو ذو الشيب يلعب؟

— والثاني: ورودها لطلب التصوّر، نحو: أريدُ قائمٌ أم عسرو؟ وأدبسُ في الإناء أم خلٌّ؟ ولطلب التصديق، نحو: أريدُ قائمٌ؟ وأقام زيدٌ؟ بخلاف سائر أخواتها، فإن (هل) مختصة بطلب التصديق، نحو: هل قام زيدٌ؟ وسائرُها مختص بطلب التصوّر، نحو: مَنْ جاءك؟ وما صنعت؟ وكم مأكلك؟ وأين بينك؟ ومتى سفرُك؟ وكيف حالك؟

— والثالث: دخولها على الإثبات، نحو قوله تعالى: (أأنت) ^{٢٠}، وعلى النفي، كقوله تعالى:

^{٢٠} الصادق: ١١٩، الأنبياء: ٦٢.

(ألم نشرح لك صدرك) ^{٣١}، وقول الشاعر:

ألا اضطبار لسلمى أم لها جلدٌ

إذا ألقى الذي لاقاه أمثالي؟

وسائر أخواتها لا يدخل إلا على الإثبات خاصة.

— والرابع: استنثارها، دون أخواتها، بتمام التصدير، وذلك

بدليلين:

١ — أنها لا تعاد بعد (أم) المتصلة ولا المنقطعة، نقول:
أدبس في الإناء أم عسل؟ وأزيد خارج أم عمرو مقيم؟ لا نقول:
أقام زيد أم أقعد؟ فليس لك أن تعيد الهمزة بعد (أم)، كما تعيد
الجار للتوكيد في نحو: أزيد مررت أم بعمر؛ لأنها لما لم تقع
للتأسيس بعد العاطف كانت عن وقوعها للتأكيد بعده أبعد.

وأما (هل) فيجوز فيها مع (أم) المنقطعة ألا تعاد، استغناءً
بدلالة العاطف على التشريك، نحو: هل قام زيد أم خرج عمرو؟
ويجوز أن تعاد توكيداً؛ لأنه لا يمتنع دخول العطف عليها، نحو:
هل قام زيد أم هل خرج؟ قال تعالى: (هل يستوي الأعمى
والبصير أم هل تستوي الظلمات والنور أم جعلوا لله شركاء) ^{٣٢}
فجمع الاستعمالين.

^{٣١} الشرح : ١٠ .

^{٣٢} الرعد : ١٦ .

٢ — أنها إذا كانت في جملة معطوفة بالواو أو بالفعل أو بثم قد سمت على العاطف تنبيهاً على أصلتها في التصدير، نحو قوله تعالى: (أو لم ينظروا)^{٣٣}، وقوله: (أفلم يسيروا)^{٣٤}، وقوله: (أفلا تعقلون)^{٣٥}، وقوله: (أنتم إذا ما وقع آمنتم به)^{٣٦}، وقوله: (أو لم يهد للذين يرثون الأرض)^{٣٧}، وقوله: (أفلم يبئس الذين آمنوا)^{٣٨}، فلا تتأخر الهمزة عن العاطف، فلا يقال: قد قام زيد فأقام أخوه؟

وسائر أخواتها تتأخر عن حروف العطف، كما هو قياس جميع أجزاء الجملة المعطوفة، نحو قوله تعالى: (وكيف تكفرون وأنتم تنزلون عليكم)^{٣٩}، وقوله: (فأين تذهبون)^{٤٠}، وقوله: (فأني توفكون)^{٤١}، وقوله: (فهل يهلك إلا القوم الفاسقين)^{٤٢}، وقوله: (فأي الفريقين)^{٤٣}، وقوله: (فهل أنتم منتهون)^{٤٤}، وقوله: (فكيف إذا أصابتهم)^{٤٥}، وقوله: (فما لكم في المنافقين فئتين)^{٤٦}.

^{٣٣} الأعراف : ١٨٥.

^{٣٤} غافر : ٨٢، محمد : ١٠.

^{٣٥} آل عمران : ٦٥.

^{٣٦} يونس : ٥١.

^{٣٧} الأعراف : ١٠٠.

^{٣٨} الرعد : ٣١.

^{٣٩} آل عمران : ١٠١.

^{٤٠} التكوين : ٢٦.

^{٤١} الأنعام : ٩٥.

^{٤٢} الأحقاف : ٣٥.

^{٤٣} الأنعام : ٨١.

^{٤٤} المائدة : ٩١.

^{٤٥} النساء : ٦٢.

^{٤٦} النساء : ٨٨.

— والخامس: دخولها على الشرط، نحو قوله تعالى: (أفإن مات فمّم الخالدون)^{٤٧}، وقوله: (أفإن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم)^{٤٨}، بخلاف (هل) فلا تدخل عليه.

— والسادس: دخولها على (إن)، نحو قوله تعالى: (أإنك لأنت يوسف)^{٤٩}، بخلاف (هل) فلا تدخل عليه أيضاً.

— والسابع: التصرف في جملتها بتقديم المفعول والفصل بين الهمزة والفعل، نحو: أزيداً ضربت؟ ولا يجوز ذلك في غيرها ممّا يستفهم به، فلا نقول: هلاًّ زيداً ضربت؟، ولا: متى زيداً ضربت؟

— والثامن: حكاية الكلام بها، فلك إن قيل لك: (مررت بزيد) أن تقول: أزيد نيه؟ أزيد؟ فتحكي الكلام، ولا يجوز مثل ذلك بـ(هل) أو غيرها ممّا يستفهم به.

فلهذه الأوجه كلّها كانت همزة الاستفهام أحقّ أخواتها بالأميّة.

^{٤٧} الأنبياء: ٣٤.

^{٤٨} آل عمران: ١٤٤.

^{٤٩} يوسف: ٩٠.

(إلا) الاستثنائية

أصل أدوات الاستثناء: إلا، وألحق بها: غير، وسوى بلغاتها، وبَيْدء وعداء وخلا، وحاشا، وليس، ولا يكون، وهذه الثمانية متفقٌ عليها، وزاد ابنُ معطٍ فوقها (إلا أن يكون)، وألحق بها أيضاً خمسةً مختلفٌ فيها، أثبتها قومٌ ونفاها آخرون، وهي: لا سيما بقروعها، ولما، وبئذ، ودون، وما^{٥٠}.

وإنما كانت (إلا) أمُّ أدوات الاستثناء لما يلي^{٥١}:

أولاً: لأنها حرفٌ، والموضوع لإفادة المعاني الحروف، وإنما يُنقلُ الكلامُ من حالٍ إلى حالٍ بالحروف، فكما نقلت (ما) الكلام من الإيجاب إلى النفي، وهمزة الاستفهام من الخبر إلى الاستخبار، وحرف التعريف من التثكير إلى التعريف، نقلت (إلا) الكلام من العموم إلى الخصوص.

^{٥٠} انظر جواهر الأدب للأزيلي (٤٧٥).

^{٥١} انظر علل النحو لابن الوراق (٤٠٠)، وشرح المفصل لابن يعيش (٨٢/٢)، و اللباب للعكبري (١/٣٠٢)، و جواهر الأدب للأزيلي (٤٧٥، ٤٨٠)، و الأشباه والنظائر للسيوطي (١٦٦/٣-١٧).

ثانياً: ولأنّها تقع في جميع أبواب الاستثناء، التام والناقص والمتصل والمنقطع، وما عداها يقع في مواضع مخصوصة منه، أو يشاركها في بعض مواقعها، مع أصالتها فيها، وفرعيته فيها.

قال الحيدرة اليمني: أمّا (إلا) فهي أمّ الباب لأنها تنصب ما بعدها إذا كان موجباً، أو مقدّماً أو منقطعاً، وتتبع ما قبلها إذا كان منفيّاً، أو استنفهاماً، أو نهياً، وتتصرف للعامل إذا كان مفعلاً^{٥٢}.

قال الإربلي: اعلم أنّ هذه الأدوات الثلاثة عشر على ثلاثة أقسام:

منها: ما لا يستعمل إلا في المنقطع، وهو (بيد)، وهي لازمة للنصب والإضافة إلى (أنّ) المشددة ومعموليهما، قال عليه السلام: "أنا أفصح العرب بيد أني من قريش، ونشأت في بني سعد".

ويقال فيها أيضاً: (ميد) بإبدال الباء ميماً.

ومنها: ما لا يستعمل إلا في المتصل، وهو الأفعال الخمسة: ليس، ولا يكون، وعداء، وخلا، وحاشا، على القول بفعلية هذه الثلاثة الأخيرة، فلا يقال: جاءني القوم لا يكون حماراً. وفي الإغراب: لأنّسه يلزم أن يجعل فاعل الفعل ضميراً يعود على المنقّدم، وهو عبارة عن المتأخّر، وهو محال.

^{٥٢} انظر كشف المشكل للحيدرة اليمني (١/٥٠٦-٥٠٢).

ومنها: ما يستعمل فيهما، وهو (إلا) وما بقي من الأنوات.

وَيُعْلَمُ مِنْ هَذَا أَنَّ (عدا) وَأَخَوَاتَهَا إِذَا كُنَّ حُرُوفًا يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهَا فِيهِمَا جَمِيعاً لَزُوالِ المانع، إِلَّا أَنَّهَا لَا تَقَعُ إِلَّا عَقِبَ العامل، لَا فِي أَوَّلِ الكلام؛ لِانْعِقَادِ التشبيهِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ (لا) العاطفةِ وَ(واوِ مع) مِنْ جِهَتَيْنِ^{٥٣}.

ثالثاً: وَلِأَنَّهَا أَصْلٌ فِي الاستثناء، وَمَا عداها مِمَّا يَسْتَنَتِي بِهِ فمَوْضُوعٌ مَوْضِعُهَا، وَمَحْمُولٌ عَلَيْهَا؛ لِمِثَابَةِ بَيْنَهُمَا، وَمَنْقُولٌ مِنْ غَيْرِ بَابِ الاستثناءِ إِلَيْهِ.

قَالَ ابْنُ الْوَرَّاقِ: "فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: لَأَيِّ شَيْءٍ أَنْ أَصْلُ
الاستثناء بِـ(إلا)؟

قِيلَ لَهُ: لِأَنَّهُ لَا يَخْرُجُ عَنْ مَعْنَاهُ، وَلَا يُفِيدُ غَيْرَهُ، وَأَمَّا سِوَاهَا مِمَّا يَسْتَنَتِي بِهِ، فَيَخْرُجُ عَنِ الاستثناءِ لِمَعَانٍ تَدْخُلُهُ، فَصَارَ فِي الْحُكْمِ زَائِداً عَنِ حُكْمِ (إلا)، فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ فِرْعاً فِي الْبَابِ، إِذْ زَادَ حُكْمُهُ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ حُكْمُ الْبَابِ، وَكَانَتْ (إلا) مَخْتَصَّةً بِمَا يَقْتَضِيهِ الْبَابُ، فَلِذَلِكَ وَجِبَ أَنْ تَكُونَ أَصْلاً فِي الْبَابِ.

وَأَمَّا اسْتَنَتِي بِجَمِيعِ مَا ذَكَرْنَا عَلَى طَرِيقِ التَّشْبِيهِ بِـ(إلا).

فَأَمَّا (غَيْرُ) فَإِنَّمَا دَخَلَتْ فِي الاستثناءِ لِأَنَّهَا تُوجِبُ إِخْرَاجَ مَنْ عدا المضاف إليها مِنَ الْحُكْمِ الْمُنْتَقِذِمْ فَعَلَّهَا، كَقَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ

^{٥٣} انظر جوامع الأدب للجربلي (٤٧٥-٤٧٦).

غيرك، فمعناه: أني اقتطعتُ بمروري آخرَ من الناسِ كلهم،
والاستثناء إنما هو اقتطاع شيءٍ من شيءٍ، فلما ضارعتُ معنى
الاستثناء أدخلتُ فيه حكم (سوى).

وحكمُ (سوى) كحكم (غير) لتقارب ما بينهما من المعنى.

فأمّا (حاشى): فمعناها تنزيه المذكور بعدها عما حصل
لغيره، فصارت منقطعةً له من غيره، فلذلك دخلت في الاستثناء.
فأمّا (خلا، وعدا): فمعناها المُجاوِزة، والمجاوِزةُ للشيءِ
فيها معنى الانقطاع لمن جاوزته دون غيره، فلذلك أدخلها في
الاستثناء.

فأمّا (ليس، ولا يكون): فاستعملتا أيضاً في الاستثناء؛ لأنَّ
النفي يُوجب إخراج المنفي من حكم غير المنفي، فإن ثبت له
معنى آخرُ فصارَ فيها معنى الانقطاع، فدخلا في حكم الاستثناء،
فإنما خصّا بهذا من بين سائر الأفعال لأنَّ (ليس) تضمّنت معنى
النفي، فلو استعمل غيرُها احتيج إلى حرفٍ آخرٍ معها، فلما
تضمّنت معنى حرف النفي كانت أولى بالاستعمال، لنيابتها عن
فعلٍ وحرفٍ، إذ هي لتضمّنها معنى الحرف تشبّه بـ(إلا).

وأمّا (إلا أن يكون): فاستعملت لكثرة دوران (أن)، ويكون
في الكلام.

واعلم أنّ (ليس) و(لا يكون) معناهما في الاستثناء معنى الإيجاب، لأنّهما أقيما مقام (إلا) للإيجاب، فلذلك لم يكونا للنفي، فإذا قلت: أتاني القوم ليس زيداً، فهو بمعنى قولك: أتاني القوم إلا زيداً.

وإنما استويا في هذا الحكم لأنّ (إلا) تخرج ما بعدها من حكم ما قبلها، كما أنّ النفي له هذا الحكم، فهذا استويا^{٥٤}.

رابعاً: ولأنّها لا تستعمل إلا في الاستثناء، وغيرها يستعمل فيه بالفرعية، وفي غيره مما نقل منه بالأصالة.

خامساً: ولوقوعها، دون سائر أخواتها، بين المبتدأ وخبره، أو الموصوف وصفته، أو الحال وصاحبها، فمن الأوّل قولك: ما زيدٌ إلّا قائمٌ، وما زيدٌ إلّا أبوه منطلقٌ، ومن الثاني قولك: ما جاءني أحدٌ إلّا زيداً خيراً منه، وما قام القومٌ إلّا زيداً العقلاء، وما مررت بأحدٍ إلّا زيداً خيراً منك، وما مررت بأحدٍ إلّا كريماً، وما فيها أحداً إلّا عالماً، وما مررت بأحدٍ إلّا زيداً خيراً منه، ومن الثالث قولك: ما جاء زيدٌ إلّا ضاحكاً، وما مررت بزيدٍ إلّا أبوه منطلق، وما مررت بالقومٍ إلّا زيداً خيراً منهم، وما مررت بقومٍ إلّا زيداً ضاحكين^{٥٥}.

سادساً: تقديرُ سائر أخواتها بها عند الحلّ.

^{٥٤} انظر علل النحو (٤٠٠-٤٠٢).

^{٥٥} انظر شرح المفصل لابن يعيش (٩٢/٢).

سابعاً: جريانها على السنة النحاة أمّا لسائر أدوات الاستثناء،
ومن ذلك قولهم في حدّ المستثنى: هو المخرج بـ(إلا) أو إحدى
أخواتها.

ثامناً: كثرة التصرف بجملتها، ممّا ليس جميعه لسائر
أخواتها، وذلك من حيث:

أ - تقديم المستثنى، وله صورتان، هي^{٤٦}:

١ - تقدّمه على المستثنى منه فقط، كقول الكميت بن زيد
الأسدي:

وما لي إلا آل أحمد شيعة

وما لي إلا مذهب الحق مذهب

٢ - تقدّمه على عامله، وتقدّم المستثنى منه عليهما، نحو: القوم
إلا زيدا أكرمت.

٣ - تقدّمه على عامله وعلى المستثنى منه معاً، نحو: إلا زيدا
أكرمت القوم.

ب - حذف المستثنى منه، نحو: ما قام إلا زيد.

تاسعاً: كثرة تصرفها هي، وذلك:

١ - أن تأتي للاستثناء، وهو الأصل فيها.

^{٤٦} انظرها في الإصناف (٢٧٣/١)، المسألة (٣٦)، و التبيين للمكبري (٤٠٦-٤٠٩).

٢ - أن تأتي بمعنى (غير).

قال المرادي: "اعلم أن أصل (إلا) أن تكون استثناء، وأصل (غير) أن تكون صفة، وقد تحمل على (غير) فيوصف بها، كما حملت (غير) على (إلا) فاستثني بها.

وللموصوف بـ(إلا) شرطان؛ أحدهما: أن يكون جمعاً أو شبهه، والآخر: أن يكون نكرة أو معرفاً بـ(أل) الجنسية، كقوله تعالى: (لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا)^{٥٧}.

فإن قلت: كيف يوصف بـ(إلا) وهي حرف؟

قلت: التحقيق أن الوصف إنما هو بها وبتاليها، لا بها وحدها، ولذلك ظهر الإعراب في تاليها. ومن قال: إن (إلا) يوصف بها فقد تجاوز في العبارة، وإنما صح أن يوصف بها وبتاليها لأن مجموعهما يؤدي معنى الوصف، وهو المغايرة.

واعلم أن (إلا) التي يوصف بها تفارق غيراً من وجهين؛ أحدهما: أن موصوفها لا يحذف وتقام هي مقامه، فلا يقال: جاعني إلا زيد، بخلاف (غير). والآخر أنها لا يوصف بها إلا حيث يصح الاستثناء، فلا يجوز: عندي درهم إلا جيد، بخلاف (غير)^{٥٨}.

^{٥٧} الأنبياء : ٢٢.

^{٥٨} الجنى الداني للمرادي (٥١٧-١٨). وانظر معني اللبيب لابن هشام (٧٠/١-٧٢)، و شرح المفصل لابن يعيش (٨٩/٢-٩٠)، و المساعدة لابن عقيل (٥٧٩/١).

٣ - أن تأتي بمعنى الواو: قال المرادي: "وهذا قسمٌ نفاه الجمهور، وأثبتَه الفراء والأخفش، وأبو عبيدة معمر بن المثنى، وجعلوا من ذلك قوله تعالى: (لئلا يكون للناس عليكم حجةٌ إلا الذين ظلموا منهم)^{٩٩}، أي: ولا الذين ظلموا، وقول الشاعر:

ما بالمدينة دارٌ، غيرٌ واحدةٍ
دارُ الخليفة، إلا دارُ مروان

وقول الآخر:

وكلُّ أخٍ مفارقةً أخوه لعمرُ أبيك، إلا الفرقدان

أي: ودار مروان، والفرقدان، والمعنى أنهما يفترقان. ولا حجةٌ فيما استدلّوا به. وتأويلُه ظاهر"^{١٠٠}.

٤ - أن تأتي عاطفةٌ لا بمعنى الواو، بل تشريك في الإعراب، لا في الحكم، وهذا القسم لم يقل به إلا الكوفيون، فإنهم يجعلون (إلا) عاطفةً في نحو: ما قام أحدٌ إلا زيدٌ، ممّا وقع بعد النفي وشبهه، والبصريون يُعربون ذلك بدلاً.

وردَ ثعلبٌ قولَ البصريين بأنَّ الأولَ منفيٌّ عن القيام، والثاني مثبتٌ له، والبديل يكون على وفق المبدل منه في المعنى.

^{٩٩} البقرة: ١٥٠.

^{١٠٠} الجنى الداني للمرادي (٥١٨-١٩)، وانظر المسألة في الإنصاف (٢٦٦-٧٣)، المسألة (٣٥)، والتبيين للعسكري (٤٠٣-٤٠٥).

ورُدَّ مذهبُ الكوفيين بأنَّ (إلا) لو كانت عاطفةً لم تنبأشِرَ
العاملُ في نحو: ما قام إلّا زيدٌ.

وأجيب عما قاله ثعلبٌ بأنَّ هذا من بدلِ البعضِ، وبدلِ
البعضِ الثاني فيه مخالفٌ للأوّلِ في المعنى؛ ألا ترى أنك إذا
قلت: رأيتُ القومَ بعضهم، كان قولك أولاً: (رأيتُ القومَ) مجازاً،
ثم بيّنتَ من رأيته منهم.

ذكر ذلك كله المرادي في الجنى الداني^{٦١}.

٥ - أن تأتي زائدةٌ لغيرِ توكيدٍ، وهذا قسمٌ غريبٌ قال به
الأصمعيُّ وابنُ جنّي، وجعلوا من ذلك قولَ ذي الرِّمّة:

حراجيجُ ما تتفكُّ إلا مُناخةٌ

على الخسْفِ، أو نرمي بها بلداً فقراً

قالوا: التقدير: ما تتفكُّ مُناخةً، و(إلا) زائدةٌ، لأنَّ (ما زال)
وأخواتها لا تدخل (إلا) على خبرها؛ لأنَّ نفيها إيجابٌ، فلا وجه
لدخول (إلا).

وضعّفَ هذا القولُ، وأوّل ما ذكر عليه بتأويلاتٍ عدة^{٦٢}.

٦ - أن تُكرّرَ توكيداً لـ(إلا) الأولى، أو لإنشاءٍ استثناءٍ جديدٍ،
فمن الأوّل، وهو شائعٌ في البدلِ والمعطوفِ، فمثالُ البدلِ قولك:

^{٦١} الجنى الداني (٥١٩-٢٠).

^{٦٢} انظر شرح التسهيل لمصنفه (٢٦٨/٢)، و معني اللبيب لابن هشام (٧٣/١)، و الهمع للسيوطي (٣/٢٧٤).

ما مررت بأحد إلا زيد إلا أخيك، ولا تمرر بأحد إلا الفتى إلا
سعد، ومثال المعطوف قولك: قام القوم إلا زيدا وإلا عمراً، وقول
الشاعر:

هل الدهر إلا ليلة ونهارها
وإلا طلوع الشمس ثم غيابها

وقد اجتمعا في قول الشاعر:

ما لك من شيخك إلا عمله
إلا رسيمه وإلا رمله

ومثال تكرارها لإنشاء استثناء جديد قولك: ما قام إلا زيد
إلا عمراً إلا بكراً، وقام القوم إلا زيدا إلا بكراً إلا عمراً^{٦٣}.

٧ - مجيئها بمعنى (بعد) على رأي:

قال المرادي^{٦٤}: "ومن أغرب ما قيل في (إلا) أنها قد تكون
بمعنى (بعد)، وجعل هذا القائل من ذلك قوله تعالى: (إلا الذين
ظلموا منهم)^{٦٥}، وقوله: (إلا ما قد سلف)^{٦٦}، وقوله: (إلا الموتة
الأولى)^{٦٧}."

^{٦٤} انظر شرح الألفية لابن عقيل (٢/٢٢٠-٢٥)، و الهمع للسيوطي (٢/٢٦٥).

^{٦٥} الجنى الداني (٥٢١).

^{٦٦} البقرة : ١٥٠، العنكبوت : ٤٦.

^{٦٧} النساء : ٢٢-٢٣.

^{٦٨} الدخان : ٥٦.

أَنَّ

قال السيوطي: "أَنَّ أصل التواصب للفعل، وأم الباب بالاتفاق، كما نقله أبو حيان في شرح التسهيل، ومن ثم اختصت بأحكام"^{٦٨}.

وقد صرح عدد غير قليل من النحاة بأمية (أَنَّ) لبابها^{٦٩}، وأرى أنها استحققت ذلك لأمر استقرت عندهم، ولعل منها:
أولاً: الاتفاقُ عليها، والاختلافُ في (لَنْ، وَكَيْ، وَإِذَنْ):
وتوضيح ذلك^{٧٠}:

أ - حكي عن الخليل أنه قال: لا يُنصبُ شيءٌ من الأفعالِ إلا بـ(أَنَّ)^{٧١}.

^{٦٨} الأجباه والنظائر (٢/٢٤٤).

^{٦٩} ومنهم الحريسي في شرحه على ملحقه (٢٤٥)، وابن أرسلان في تعليقه على الملحة (٤٤/١)،
والشيخ بس في حاشيته على التصريح (٢/٢٣١)، والخضري في حاشيته على ابن عقيل (٢/١١١)،
والمرادي في الجنى الداني (٢١٧)، والمالقي في وصف المباني (١١٢)، والإربلي في جواهر الأدب
(٢٣١)، والسيوطي في الهمع (٤/٨٨).

^{٧٠} انظر أسرار العربية لأبن الأثيري (٣٢٨)، و الهمع للسيوطي (٤/٨٨، ٩٤، ٩٨، ١٠٤).

^{٧١} انظر شرح الكتاب للسيرافي (١/٧٤)، و شرح التصيل لمصنفه (٤/٢٠)، و الجنى الداني للمرادي
(٢٦٣).

ب - ومذهبُ الفرّاء في (لَنْ) أنّها (لا) النافية، أُبدلتُ ألفُها نوناً؛ فهي فرغٌ (لا) في النفي، وخرجتُ عنه إلى النصب.

ج - ومذهب الخليل والأخفش أنّ (كي) ليست ناصبةً بنفسها، بل النصبُ بـ(أنّ) مضمرةٌ بعدها.

وذهب قومٌ إلى أنّها مختصةٌ بالاسم، فلا تكون ناصبةً للفعل ألبتة.

وذهب الكوفيون إلى أنّها مختصةٌ بالفعل، فلا تكون جارةً في الاسم.

وذهب آخرون إلى أنّها ذات أحوالٍ تكون في بعضها جارةً، وفي بعضها الآخر ناصبةً.

ومذهب سيبويه والجمهور أنّها مشتركة بين الناصبة والجارة.

ومسلّمٌ أنّ ما تجرّد للنصب أولى بالأمية مما تنازعه النصب والجَرّ.

وواضح أيضاً أنّ ما لا خلاف في كونه ناصباً، أولى بالأمية مما الخلاف فيه قائمٌ.

د - وأما (إِنَّ) فمذهب الخليل، رواه عنه أبو عبيدة، وتبعه الزجاج والفارسي أنها غير ناصبة، لكونها عندهم غير مختصة، وأن الناصب (أَنَّ) مضمرة بعدها^{٧٢}.

كما ذهب قوم إلى أنها اسم ظرف، وليست حرفاً، ومعلوم أن الأصل في العمل للفعل، ولما اختص من الحروف بالفرعية عن الفعل، ولما أشبه الفعل من الأسماء، وليست أسماء الظروف منها.

ثانياً: ليس لـ (أَنَّ) معنى في نفسها، بخلاف (لَنْ، وَكَي، وَإِنَّ)^{٧٣}: فلـ (لَنْ) النفي، ولـ (كَي) التعليل، ولـ (إِنَّ) الجواب والجزاء، فسـ (أَنَّ) بالنسبة لأحوالها كالمفرد، وهُنَّ كالمركب، ومعلوم أن المفرد أصل للمركب.

ثالثاً: الاتفاق على بساطتها، والاختلاف في بساطة أحوالها: أما (لَنْ) فمذهب الخليل والكسائي أنها مركبة من (لا أَنْ)، أي: من (لا) النافية، و(أَنَّ) الناصبة، ثم حذفت همزة (أَنَّ) تخفيفاً لكثرة الاستعمال، فالتقى ساكنان ألف (لا)، والألف المخففة من الهمزة، فحذفت الثانية لالتقاء الساكنين^{٧٤}.

^{٧٢} انظر شرح الكتاب السيرافي (٨٤/٦)، و شرح التسجيل لمصنفه (٢٠/٤).

^{٧٣} انظر علل الوراق (١٩٦)، و أسرار العربية لابن الأنباري (٣٣٢).

^{٧٤} انظر معاني الحروف المنسوب إلى الرماني (١٠٠)، و رصف المباني للمالفي (٢٨٥)، و الجنى ادائي تلمراذي (٢٧١)، و الهمع للسيوطي (٩٢/٤).

وَأَمَّا (إِنَّ) فمذهب الخليل أنها حرفٌ تركَّب من (إِذْ) و(أَنْ)، فنُقِلَتْ حركةُ الهمزةِ إلى الدالِ الساكنةِ قبلها، ثم حذفت الألف لالتقاءها ساكنةً مع النون ساكنةً بعدها، ولم تحذفِ النون لصحتها واعتلالِ الألف، والنُزَمُ هذا الحذفُ والنقلُ، وغلبت الحرفيةُ على الاسمِيةِ.

وزهب أبو علي عمرُ بن عبد المجيد الرُّندي، تلميذ السُّهيلي، إلى أنها مركبةٌ من (إِذَا) و(أَنْ)، لأنها تُعطي ما تعطيه كلٌ واحدةٍ منهما، فتعطي الرِّبْطَ كـ(إِذَا)، والنصبَ كـ(أَنْ)، ثم حذفت همزة (أَنْ) تخفيفاً، ثم أُلِفَ (إِذَا) لالتقاء الساكنين^{٧٥}.

وَأَمَّا (كِي) فهي بسيطةٌ لفظاً، مثل (أَنْ)، إلا أنها مركبةٌ في التقدير، لملازمتها لامُ التعليل أو (أَنْ) المضمرة تقديرًا، لأنَّ أحوالها هي^{٧٦}:

أ — أن تتصلَ بها لامُ التعليل لفظاً، فنقول: جئتُ لكي أتعلم، فتكون ناصبةً بنفسها.

ب — أن تلحقَ بها (أَنْ) لفظاً، فنقول: جئتُ كي أن أتعلم، فيكون النصب لـ(أَنْ)، و(كي) تعليلةٌ جاريةٌ.

^{٧٥} انظر اللباب للعكبري (٢٤/٢)، و الارتشاف لأبي حيان (٢٩٥/٢)، و الهمع للسيوطي (١٠٤/٤).

^{٧٦} انظر مغني اللبيب لابن هشام (١٨٢/١-٨٣)، و الجنى الداني للمرادي (١٥-٢٦١).

ج - أن لا تسبقها اللام، ولا تلتحقها (أن)، نحو: جئت كي
أتعلم، فتحتمل أن تكون مصدرية ناصبة بنفسها ولام التعليل
مقدّرة قبلها، وهو الأرجح، وتحتمل أن تكون تعليلة جارة
والناصب (أن) مقدّرة بعدها.

د - أن تسبقها اللام، وتلتحقها (أن)، نحو:

أردت لكيما أن تطير بقربتى

فتتركها شئاً بيذاء بلقع

فتحتمل (كي) أن تكون تعليلية مؤكّدة للام قبلها، والناصب
(أن)، وتحتمل أن تكون مصدرية ناصبة مؤكّدة بـ(أن).

رابعاً: إعمال أخواتها حملاً عليها، وإعمالها هي حملاً على
(أن)^{٧٧}:

فأخواتها في هذا العمل فرغ عنها، وهي فيه أصل بالنسبة
لهن، فرغ بالنسبة لـ(أن).

وإنما نصبت (أن) لمشابتها (أن) من أوجه أربعة، والشيء
إذا أشبه الشيء من وجهين حمل عليه وأخذ حكمه وألحق به،
فمن حيث وجب في (أن) أن تنصب الاسم، وجب في (أن) أن

•

^{٧٧} انظر أسرار العربية لابن الأثيري (٣٢٨)، وعلل النحو لابن الوراق (١٩٠)، و الباب للمكبري (٢)
- (٣٠/).

تتصبب الفعل، لاختصاصها به، وليكون للأصل على الفرع مزية،
وأوجه الشبه هي:

١ - لفظ (أن) قريب من لفظ (أن)، ومثله إذا خففت هذه
الأخيرة.

٢ - (أن) وما عملت فيه في تأويل مصدر، ومثلها في ذلك (أن)
وما دخلت عليه.

٣ - للمصدر المؤول من (أن) وما دخلت عليه موضع إعرابي،
يكون رفعاً أو نصباً أو جراً، وللمصدر المؤول من (أن)
ومعمولها مثل ذلك.

٤ - كل من (أن) و(أن) مختص بالدخول على جملة، والتأويل
مع المعمول بمفرد.

وإنما حملت أخوات (أن) عليها في هذا العمل بجامع
دخولها كلها على المضارع وتخليصه للاستقبال.

خامساً: أعمالها ظاهرة ومضمرة، بخلاف أخواتها فلا تعمل
إلا ظاهرة: وهذا دليل أصالتها في هذا العمل وقوتها فيه، وأما
أخواتها فلضعفها بفرعيتها لم تقوَ على العمل إلا ظاهرة.

سادساً: دخولها على الماضي، نحو: (أن كان ذا مال) ^{٧٨}،
والمضارع، نحو: (أن يقوم) ، والأمر، نحو: كتبت إليه أن قم،

^{٧٨} انقلبت : ١٤ .

والنَّهْي، نحو: كَتَبْتُ إِلَيْهِ أَنْ لَا تَفْعَلَ، بخلاف أخواتها فلا تدخل إلا على المضارع.

وزعم أبو بكر بن طاهر أنها غير الناصبة، وهذا خلاف المشهور وما عليه الأكثر^{٧٩}.

سابعاً: إضمارها دون أخواتها بعد ما ظاهره أنه ناصب بنفسه، وهو الواو، والفاء، وأو، وثم، واللام، وحتى.

ثامناً: إرجاع النصب إليها على رأي من قال بتركيب إذن ولن. وقد تقدّم.

تاسعاً: إرجاع النصب إليها مضمرة بعد (كي) و(إذن) على رأي من لم يعدّهما في النواصب، وقد تقدّم أيضاً.

عاشراً: النصب بها بلا تقدير أو شرط، ولا ينصب بكي وإذن إلا بتقدير أو شروط.

الحادي عشر: كثرة التصرف فيها، ومن ذلك:

أ - الفصل بين (أن) ومنصوبها المضارع بظرف، أو جار ومجرور، أو قسم، أو معمول المنصوب، أو شرط، على رأي الكوفيين، خلافاً لسيبويه والجمهور، نحو: أريدُ أنْ عندي نقود،

^{٧٩} انظر أسرار العربية لابن الأثير (٢٢٢)، و جواهر الأدب للإربلي (٢٢٢)، و الارشاف لأبي حيان (٢٨٧/٢)، و الهمع للسيوطي (٨٨/٤).

وأريدُ أنْ في الدَّارِ تَقْعَدَ، وأريدُ أنْ واللهِ تَقْعَدَ، وأردتُ أنْ زِيداً
أكرمَ، وأردتُ أنْ إنْ تَزِرْني أوزرك^{٨٠}.

قصر ذلك البصريّون وهشامٌ على الضرورة، وأجازه
الكسائيُّ والفرّاء^{٨١}.

ب — تقديمُ معمولٍ معمولٍ عليها:

أجاز ذلك الكسائيُّ والفرّاءُ وهشامٌ وغيرُهم من الكوفيين،
وذلك نحو:

طعامك أريدُ أنْ آكلَ، وطعامك عسى أنْ آكلَ، وأريدُ
طعامك أنْ آكلَ^{٨٢}.

ج — النصبُ بها مع زيادتها على مذهب الأخفش قياساً
على جرّ (من) والباء، زائدتين، الاسم^{٨٣}، وجعلَ من ذلك قوله
تعالى: (وما لنا أنْ لا نتوكلَ على الله)^{٨٤}، وقوله: (وما لنا أنْ لا
نقاتلَ في سبيلِ الله)^{٨٥}.

^{٨٠} انظر الارتشاف (٣٨٩/٢)، والأشباه والنظائر للسيوطي (٢٤٤/٣).

^{٨١} انظر شرح التسهيل لابن عقيل (٦٥/٣)، و الارتشاف لأبي حيان (٣٨٩/٢)، و الهمع للسيوطي (٤/٩٠-٩١)، والأشباه والنظائر (٢٤٤/٣) ..

^{٨٢} انظر شرح التسهيل لمصنفه (١٢/٤)، ولابن عقيل (٦٢/٣)، و الارتشاف لأبي حيان (٣٨٩/٣)، و الهمع للسيوطي (٤/٩٠).

^{٨٣} انظر مغني اللبيب لأبن هشام (٣٤/١)، و الجنى الداني للمرادي (٢٢٢)، و الهمع للسيوطي (٤/٩)، و المساعدة لابن عقيل (٦٣/٣).

^{٨٤} إبراهيم : ١٣.

^{٨٥} البقرة : ٢٤٦.

د - إهمالها حملاً لها على أختها (ما) المصدرية^{٨٦}، فيرتفع الفعل بعدها، وخرّجت على ذلك قراءة الرفع في قوله تعالى: (لمن أراد أن يتم الرضاعة)^{٨٧}.

هـ - نيابتها مع ما دخلت عليه عن مفعولي باب (ظن)، تقول: ظننت أن يحضر زيد^{٨٨}.

و - إلغاؤها وتسليط الشرط على ما أصله أن يكون معمولاً لها^{٨٩}، نحو: أردت أن إن تزرني أزرك، بجزم أزرك جواباً للشرط.

ز - وقوعها في الابتداء وغيره، ولا يجوز ذلك في (كي، وإذن).

ح - كثرة أنواعها، ومنها^{٩٠}:

١ - ضميرٌ للمتكلم، واحداً أو واحدة، في قول بعضهم: أن فعلت، بمعنى: أنا فعلت، وهي إحدى اللغات في (أنا).

^{٨٦} انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك (١٥٢٧/٣).

^{٨٧} البقرة: ٢٣٣.

^{٨٨} انظر شرح الجمل لابن عصفور (٣١٧-١٨)، و شرح الكافية الشافية لابن مالك (٥٥٣/٢ - ٥٤).

^{٨٩} انظر الأرتشاف لأبي حيان (٣٨٩/٢).

^{٩٠} انظرها في جواهر الأنب للإربلي (٢٢٩-٤٢)، و مغني اللبيب لابن هشام (٢٧-٣٦)، و للجنى الثاني للمراذي (٢١٥-٢٧).

٢ - ضميرُ المخاطب: وذلك في قولك: أنتَ، أنتِ، أنتم، أنتنَّ، حرفُ خطابٍ.

٣ - حرفُ مصدرٍ ناصبٍ للمضارع، نحو قوله تعالى: (أَقْتَضِعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ)^{٩١}.

٤ - مخففةٌ من (أَنَّ)، نحو قوله تعالى: (عَلِمَ أَنَّ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى)^{٩٢}.

٥ - مفسرةٌ بمنزلة (أَيِّ)، نحو قوله تعالى: (فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْفَلَكَ بِأَعْيُنِنَا)^{٩٣}.

٦ - زائدةٌ، وتطرُدُ زيادتها في مواضع، وهي:

- بعد (لَمَّا) التوقيفية، نحو: (وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيءَ بِهِمْ)^{٩٤}.

- بين القسم و(لَوْ)، نحو:

أما والله أن لو كنت حُرّاً وما بالحرّ أنت ولا العتيق

ونحو قوله:

^{٩١} البقرة : ٧٤.

^{٩٢} المزمل : ٢٠.

^{٩٣} المؤمنون : ٢٧.

^{٩٤} العنكبوت : ٢٣.

فَأَقْسَمُ أَنْ لَوْ التَّقِينَا وَأَنْتُمْ لَكَانَ لَكُمْ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مَظْلَمٌ

— بَيْنَ كَافِ النَّشِيئِ وَمَخْفُوضِهِ، نَحْوُ:

وَيَوْمًا تُوَافِينَا بِوَجْهِ مُقْسَمٍ

كَأَنَّ ظِيْبَةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ

— بَعْدَ إِذَا، كَقَوْلِهِ:

فَأَمْهَلَهُ حَتَّى إِذَا أَنْ كَأَنَّهُ

مِعَاطِي يَدٍ فِي لُجَّةِ الْمَاءِ غَامِرٍ

٧ — سَرَطِيَّةٌ تُفِيدُ الْمَجَازَاةَ، عَلَى رَأْيِ الْكُوفِيِّينَ، وَقَدْ سَبَقَ ذَلِكَ فِي بَابِ (كَانَ)، وَجَعَلُوا مِنْ ذَلِكَ قَوْلَهُمْ: أَمَّا أَنْتَ مَنْطَلَقًا انْطَلَقْتُ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: (أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ)^{٩٥}، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ:

أَتَجَزَعُ أَنْ أَدْنَا قَتِيْبَةً حُرَّتَا

جَهَارًا، وَلَمْ تَجَزَعْ لِقَتْلِ ابْنِ حَازِمٍ

٨ — نَافِيَةٌ بِمَعْنَى (لَا)، وَتَكُونُ كـ(إِنْ) فِي النَّفْيِ، حَكَى ذَلِكَ ابْنُ مَالِكٍ عَنْ بَعْضِ النَّحْوِيِّينَ، وَحَكَاهُ بَعْضُهُمْ عَنْ الْفَرَّاءِ، وَحَكَاهُ ابْنُ السَّيِّدِ عَنْ الْهَرَوِيِّ صَاحِبِ الْأَزْهَرِيَّةِ عَنْ بَعْضِهِمْ، وَجَعَلُوا مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: (قُلْ إِنْ الْهَدَى هَدَى اللَّهُ أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ)^{٩٦}، قَالُوا: مَعْنَاهُ: لَا يُؤْتَى أَحَدٌ.

^{٩٥} البقرة: ٢٨٢.

^{٩٦} آل عمران: ٧٣.

٩ - بمعنى (لئلا)، وجعلوا من ذلك قوله تعالى: (يَبَيِّنَ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضَلُّوا)^{٩٧}، أي: لئلا تضلُّوا، ومثَّلُ هذا كثيرٌ.

١٠ - بمعنى (إِذْ) مع الماضي أو المضارع، وجعلوا من الأول قوله تعالى: (يَلْ عَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ)^{٩٨}، ومن الثاني قوله: (يُخْرِجُونَ الرِّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ)^{٩٩}.

١١ - بمعنى (إِنْ) المخففة من الثقيلة، تقول: أَنْ كَانَ زَيْدٌ لَعَالَمًا.

١٢ - بمعنى (لَوْ)، كقوله تعالى: (لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لِهَوَا لَاتَّخَذْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا أَنْ كُنَّا فَاعِلِينَ)^{١٠٠}، أي: لو كُنَّا فاعلين.

١٣ - جازمة: ذهب إلى ذلك بعض الكوفيين، وأبو عبيدة، والحيائي، وحكاها اللحياني لغةً عن بني صُبَّاحٍ من بني ضَبَّةَ، وأنشدوا على ذلك قول الشاعر:

إِذَا مَا غَدَوْنَا قَالَ وَلِدَانُ قَوْمِنَا:

تَعَالَوْا، إِلَى أَنْ يَأْتِنَا الصَّيْدُ، نَحْطِبِ

وَقَوْلَ الْآخِرِ:

أَحَازِرُ أَنْ تَعْلَمَ بِهَا، فَتَرُدَّهَا

فَتَتْرَكَهَا ثِقْلًا عَلَيَّ كَمَا هِيَ

^{٩٧} النساء : ١٢٦.

^{٩٨} ق : ٢.

^{٩٩} الممتحنة : ١.

^{١٠٠} الأنبياء : ١٧.

إِنْ

أدواتُ الشرطِ، ويُقالُ: الجزاءُ، والمجازاةُ، هي:

إِنْ: هي حرف اتفاقاً.

وَمَنْ، وَمَا، وَأَيُّ، وَمَتَى، وَأَتَى، وَأَيَّانَ، وَأَيْنَمَا، وَحَيْثُمَا،
وكَيْفَمَا: وهي أسماء اتفاقاً.

وإِنَّمَا، ومهما: مختلفٌ في اسميهما^{١٠١}.

والإجماعُ منعقدٌ على أَمِيَّةِ (إِنْ) في هذا الباب^{١٠٢}، وذلك
لأسباب الآتية:

^{١٠١} أما (إِنَّمَا) فذهب سيبويه إلى أنها حرف كـ(إِنْ).

وذهب المبرد وابن السراج والفارسي إلى أنها اسم ظرف زمان.

وأما (مهما) فأكثر على أنها بسيطة غير مركبة على وزن (فعلَى).

وذهب الخليل إلى أنها مركبة من (ما) و(ما) أخرى انحقت بالأولى. كما تلحق بسائر أدوات الشرط
كإِنَّمَا وَحَيْثُمَا وَأَيْنَمَا وَكَيْفَمَا، ثم استكره تتابع المثليين فأبدلت ألف (ما) الأولى هاءً، لتجانسهما في النعس.
وذهب الزجاج إلى أنها (مه) بمعنى كف، و(ما) انشراطية.

وانظر شرح الرضوي على الكافية (٨٧/٤-٨٩)، و الثياب للمكبري (٥٢/٢-٥٥)، والارتشاف (٥٤/٢)،
وشرح الجزونية للأبدي (٥٠٨/٢).

^{١٠٢} وعن صرح بأميتها إيبس يعيش في شرح المفصل (٤١/٧)، وأبو بكر بن الأثير: كما في الأشياء
والسنظائر (٢٤٩/٣)، وابن القوار في شرح النزهة الألفية: كما في الأشياء والنظائر (٢٤٩/٣) كذلك،
والسيوطي فيها (٢٤٨/٢)، والمرادي في الجنى الثاني (٢٠٨)، والخضري في حاشيته على ابن عقيل-

أولاً: لكونها حرفاً اتِّفَاقاً، والبواقي أسماء، والأصلُ في إفادة المعاني الحروف^{١٠٣}.

ثانياً: إنَّ سائر أدواتِ الجزم إنما عملت هذا العمل بالحمل على (إن):

قال ابن الأنباري: فأما ما عدا (إن) من الألفاظ التي يُجازى بها فإنما عملت لأنها قامت مقام (إن) فعملت عملها^{١٠٤}.

وقال ابنُ السَّيِّد: إنَّ ما كان من ألفاظ الجزاء اسماً، فإنما يجزمُ لتضمُّنه معنى حرفِ الشرطِ ونيايته عنه^{١٠٥}.

وقال ابن يعيش: وإنما عملت هذه الأسماء من أجل تضمُّنها معنى (إن)؛ ألا ترى أنها إذا خرجت عن معنى (إن) إلى الاستفهام، أو إلى معنى الذي لم تجزم، وذاك نحو قولك في الاستفهام: ما يفعل أخوك؟ ومن يحمل هذا؟ وقولك إذا أردت معنى الذي: أعجبني ما يحصل، ومن يحضر^{١٠٦}.

= (١٢١/٢)، والسيوطي في التمعن (٣١٦/٤)، و أبو حيان في الارتشاف (٥٤٧/٢)، والرضي في شرح الكافية (٨٦/٤)، وابن أبي التبريق في البسيط (٦٤١/٢)، وفي الكافي (٢٤٥/٢).

^{١٠٤} انظر الإتصاف لابن الأنباري (٦٤٤/٢، المسألة ٩١)، و اللباب للعكبري (٥٠/٢)، والإرشاد للكشي (٤٦٠)، و الأشياء والنظائر للسيوطي (٢٤٩/٢).

^{١٠٥} انظر أسرار العربية لابن الأنباري (٢٣٦)، والإتصاف (٦١٢/٢، المسألة ٨٥).

^{١٠٥} انظر الحُر في إصلاح الخلل لابن السيد البطليوسي (٢٧٤).

^{١٠٦} انظر شرح المفصل لابن يعيش (٤٢/٧).

وقال الرضي: "وإنما وجب إيهام كلمات الشرط، لأنها كلها تجزم لتضممتها معنى (إن) التي هي للإيهام، فلا تستعمل في الأمر المتيقن من المقطوع به، لا يقال مثلاً: إن غربت الشمس أو طلعت، فجعل العموم في أسماء الشرط كاحتمال الوجود والعدم في الشرط الواقع بعد (إن) لأنه نوع عموم أيضاً، والشرط في هذه الأسماء أيضاً كالشرط بعد (إن) في احتمال الوجود والعدم.

وأيضاً: فإنهم سلكوا طريق الاختصار بتضمين هذه الكلمات انعاماً معنى (إن)؛ إذ كان يطول عليهم الكلام لو قالوا في: (من ضربت ضربت)؛ (إن ضربت زيداً، وإن ضربت بكرة، ضربت) إلى ما لا يتناهى، وكذا ماء، ومتى، وسائر أخواتهما"^{١٠٧}.

ثالثاً: إن الجزم بما عدا (إن)، على رأي، بتقديرها، وليس بهذه الأسماء:

قال ابن الوراق: "واعلم أن هذه الأسماء التي استعملت في باب الجزاء إنما تجزم ما بعدها بتقدير (إن)، ولكن حذف لفظ (إن) اختصاراً واستدلالاً بالمعنى؛ لأن الأصل أن تعمل الأفعال والحروف، فأما الأسماء فليس أصلها أن تعمل، ولذلك وجب تقدير (إن). والله أعلم"^{١٠٨}.

^{١٠٧} شرح الرضي على الكافية (٩٠/٤-٩١).

^{١٠٨} على النحو (٤٣٨، ٤٤٢).

رابعاً: لأنّ (إن) لا تخرج عن الجزاء، وسائر ما يُجازى به
سواها قد يخرج من باب الجزاء إلى غيره، كخروج (من، وما،
وأي، ومتى، وأين، وأيان، وأنى) من الجزاء إلى الاستفهام^{١٠٩}.

خامساً: ولأنّها تدخل في مواضع الجزاء كلّها بجميع
صورها، وسائر أدوات الجزاء لها مواضع مخصوصة، فـ(من)
شرط فيمن يعقل، و(ما) فيما لا يعقل، و(متى) للزمان، وكذلك
باقيها، كلّ منها بنفرد بمعنى، وليست (إن) كذلك، بل تأتي شرطاً
في الأشياء كلّها^{١١٠}.

سادساً: ولأنّها تستعمل بلا قيد، وغيرها بقيد، كالزمانية، أو
المكانية، أو عموم من يعقل، أو عموم من لا يعقل، وهكذا، فهي
كالمفرد بالنسبة لأخواتها، وهنّ بما تضمنته كلّ واحدة كالمركّب.
والمفرد أصل للمركّب^{١١١}.

سابعاً: انفرداها لأصالتها دون سائر أخواتها بأمور، منها:

١ - جواز حذف الفعلين بعدها، فعل الشرط وجوابه:

^{١٠٩} انظر الكتاب (٦٢/٣)، و علل ابن الوراق (٤٣٥).

^{١١٠} انظر علل ابن الوراق (٤٣٥)، و اللباب للمكبري (٥٠/٢)، و الإرشاد للكوثي (٤٦٠)، و الأشباه
والنظائر للسيوطي (٢٤٨/٣)، والجمع له (٢٣٦/٤).

^{١١١} انظر اللباب للمكبري (٥٠/٢)، و شرح الكافية الشافعية لابن مالك (١٦١٠/٣).

قال الرضي: "اعلم أنَّ أُمَّ الكلماتِ الشرطية (إن)، ومن ثَمَّةُ يُحذفُ بعدها الشرطُ والجزاءُ، في الشعرِ خاصَّةً، مع القرينةِ، قال:

قالت بناتُ الغمِّ يا سلمي وإنَّ
كان فقيراً معدماً، قالت: وإنَّ"^{١١٢}.

فقد قصر الرضي ذلك على الضرورة، وظاهر كلام ابن الأنباري وكلام غيره، كما قال أبو حيان، أنه ليس مقصوراً على الضرورة.

قال السيرافي: يقولُ القائلُ: لا آتي الأميرَ لأنه جائرٌ، فيقال له: ايتِه وإنَّ، يُراد بذلك: وإنَّ كان جائراً فأته"^{١١٣}.

وقال ابن الأنباري: إنما صارت (إن) أُمَّ الجزاءِ لأنها بغلبتها عليه تنفرد، وتؤدِّي عن الفعلين، يقولُ الرجلُ: لا أقصد فلاناً لأنه لا يعرف حقَّ من يقصده، فيقال له: زُرْه وإنَّ، يُراد: وإنَّ كان كذلك فزره، فتكفي (إن) من الشئيين، ولا يُعرفُ ذلك في غيرها من حروف الشرط"^{١١٤}.

^{١١٢} شرح الرضي على الكافية (٨٦/٤).

^{١١٣} انظر شرح الكافية الشافية (١١٠/٣).

^{١١٤} انظر الارشاف (٦١/٢)، و الأشباه والنظائر (٢٤٩/٣).

وقال ابن مالك: وهذا، أعني حذف الجزأين معاً، لا يجوز مع غير (إن)، وهو مما يدل على أصالتها في باب المجازاة^{١١٥}.

وقال أبو حيان: لا أحفظ أنه جاء فعل الشرط محذوفاً، والجواب محذوفاً أيضاً بعد غير (إن)^{١١٦}.

٢ - جواز حذفها مع شرطها، وإقامة غير الشرط مقامه، مع بقاء جواب الشرط، وذلك في نحو: لا تعص الله تدخل الجنة، وأكرمني أكرمك، والتقدير: إن لا تعص الله تدخل الجنة، وإن تكرمني أكرمك^{١١٧}.

هذا على تقدير أن الجواب المجزوم جواب الشرط، وليس الطلب، وستأتي المسألة مفصلة^{١١٨}.

٣ - حذف الشرط وحده، وذلك في صور:

أ - في نحو قوله تعالى: (وإن أخذ من المشركين استجارك فأجره)^{١١٩}.

والمقصود أن يلي (إن) اسم مرفوع، يلي المرفوع فعل ماضٍ. وهذه مسألة خلافية بين البصرية والكوفية^{١٢٠}.

^{١١٥} انظر شرح الكافية الشافية (١١٠/٣).

^{١١٦} انظر الارشاف (٥٦١/٢).

^{١١٧} انظر شرح المفصل لابن يعيش (٤٦/٧، ٤٩-٥٠).

^{١١٨} انظر ص (٤٨) من هذا الكتاب.

^{١١٩} التوبة : ٦.

^{١٢٠} انظر الإنصاف لابن الأثيري (٦١٥-٢٠، المسألة ٨٥)، و شرح الرضي على الكافية (٩٢/٤).

ب - في نحو: (إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ، وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ)، وسيأتي الكلام في هذه المسألة فيما تختص به (كان) ^{١٢١}.

ج - بعد (لا) النافية، وذلك نحو قول الشاعر، وهو الأحوص الأنصاري:

فطَلَّقَهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكَفٍّ وَإِلَّا يَعْلُ مَفْرَقُكَ الْحَسَامُ

أي: وإن لا تطلق يعل مفرقك الحسام، ونحو قول يزيد بن الخدّاق الشّني:

أَقِيمُوا بَنِي النَّعْمَانِ عَنَّا صُدُورَكُمْ

وإلا تقيموا صاغرين الرؤوسا

أي: وإن لا تقيموها تقيموا صاغرين الرؤوسا ^{١٢٢}.

د - في غير المواضع السابقة، وذلك نحو قول الشاعر:

مَتَى تُؤْخَذُوا قَسْرًا بِظَنَّةٍ عَامِرٍ

وَلَا يَنْجُ إِلَّا فِي الصَّفَادِ يَزِيدُ

أراد: متى تُثَقِّقُوا تُؤْخَذُوا ^{١٢٣}.

^{١٢١} انظر ص (١٦٩) من هذا الكتاب.

^{١٢٢} انظر اللباب للمكبري (٦٠/٢)، و شرح الكافية الشافعية لابن مالك (١٦٠٩/٣)، و الارشاد لأبي حيان (٥٦١/٢).

^{١٢٣} انظر شرح الكافية الشافعية لابن مالك (١٦٠٩/٣).

٤ - حذفها وحدها، والجمهورُ يمنع ذلك. قال السيوطي: "ولا يجوزُ حذفُ غيرها من أدوات الشرط إجماعاً"^{١٢٤}.

قال أبو حيان: "لا يجوزُ حذف أدوات الشرط، لا (إن) ولا غيرها، وقد جَوَزَ ذلك بعضهم في (إن)، قال: ويرتفع الفعلُ بحذفها صفةً، أو تقدرها لا تعمل، مثاله صفةُ قوله تعالى: (أو أخرجنا من غيركم تحسبونها) "^{١٢٥}، ومثاله مقدرة لا تعمل قوله: وإنسان عيني يحسر الماء تارةً

[فيبدو، وتارات يجم فيغرق]

أي: إن يحسر الماء. وهذا قول ضعيفٌ، ولا تبني القواعد الكليةً بالمحتملات البعيدة الخارجة عن الأقيسة"^{١٢٦}.

٥ - حذفها مع شرطها وجوابها:

وذلك بعد الأمر، والنهي، وما كان بمعناهما، والاستفهام، والتمني، والعرض، والترجي، والدعاء، والتخصيص.

وإنما حذفت (إن) مع شرطها، وقامت مقامهما المذكورات لتضمنتها معنأهما.

^{١٢٤} الأشباه والنظائر (٢/٢٥٠).

^{١٢٥} المائدة : ١٠٦.

^{١٢٦} الارتشاف (٢/٥٦١).

وحُذِفَ جوابُ الشرطِ لإغناء جوابِ المذكوراتِ عنه^{١٢٧}.

فالأمرُ نحو: أكرمني أكرمك، والتقدير: إن تكرمني، فقام الأمرُ أكرمني مقامَ الأداةِ وفعلِ الشرطِ، وأمّا (أكرمك) فجوابُ الطلبِ، وأغنى عن جوابِ الشرطِ وجزائه.

ومثلُ هذا التقديرِ يُقالُ في بقيّةِ الأنواعِ، والتي مثلُها هي:

مثال ما معناه الأمرُ: اتقى الله امرؤً وفعلٌ خيراً يُنبئُ عليه؛ معناه: ليتَّقِ اللهَ وليفعلْ خيراً يُنبئُ عليه.

ومثالُ النهي: لا تفعلْ يكنْ خيراً لك، ولا تعصِ اللهَ تنالَ رضاه.

ومثالُ الاستفهام: أين بيتك أزرّك.

ومثالُ التمني: ليتَّه عندنا يُحدثنا.

ومثالُ الغرض: ألا تنزلْ تصبْ خيراً.

ومثالُ الترجي: قول الشاعر:

لعلَّ التفاتاً منك نحوي ميسر

يُملُ منك بعد العسر عطفياك ليسر

^{١٢٧} اختلف في الجوابِ ما هو، فقيل: هو جوابُ الطلبِ أغنى عن جوابِ الشرطِ، وقيل: العكس، كما اختلف في جازمه، فقيل: هو (إن) المقدرةُ المحذوفةُ مع شرطها، وقيل: هو الطلبُ لتضمنه معنى حرفِ انشراطٍ، وقيل: هو انطلب لنيابته عن الشرط.

وانظر المسألة في: شرح التسهيل لمصنفه (٤/٣٩-٤٤)، و شرح المفصل لابن يعيش (٤٨/٧-٥٠)، و شرح الرضي على الكافية (١١٦/٤-١٩).

ومثال الدُّعاء قولك: اللهم ارزقني مالا أتصدق به.

ومثال التحضيض قولك: هَذَا أَمْرٌ تَطَعُ.

٦ - حذفُ الجوابِ وحده^{١٢٨}:

يجوزُ حذفُ الجوابِ وحده إن دلَّ عليه دليلٌ، كقوله تعالى: (أَنْتَ نَكَرْتُمْ) ^{١٢٩} أي: أَنْتَ ذَكَرْتُمْ تَطَيَّرْتُمْ، وكقوله تعالى: (وَإِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ) ^{١٣٠} تقديره: فافْعَلْ.

ويكثرُ حذفُ الجوابِ إذا تقدَّم عليه شبهة، نحو: أَنْتَ ظَالِمٌ
إِنْ فَعَلْتَ، والتقدير: إِنْ فَعَلْتَ فَأَنْتَ ظَالِمٌ.

كما يكثرُ حذفه إذا تقدَّم الشرطُ قسمً، فيغني جوابُ القسمِ
عنه، نحو: والله إِنْ زُرْتَنِي لأُكْرِمَنَّكَ ^{١٣١}.

٧ - تقديمُ معمولِ الشرطِ على الأداة، نحو: زَيْدًا إِنْ تَضْرِبْ بِضَرْبِكَ، وخَيْرًا إِنْ تَفْعَلْ يَتَّبِكَ اللهُ.

أجازهُ الكسائيُّ وحده، ومنعه الآخرون ^{١٣٢}.

٨ - تقديمُ معمولِ الجزاءِ على الأداة، نحو: زَيْدًا إِنْ جُنْتَنِي أَضْرِبْ.

أجازهُ الكسائيُّ والفرّاءُ، وتبعهم الكوفيون ^{١٣٣}.

^{١٢٨} انظر الارتشاف (٥٦٠/٢)، والجمع (٣٣٥/٤).

^{١٢٩} يس: ١٩.

^{١٣٠} الأنعام: ٣٥.

^{١٣١} انظر الارتشاف (٤٨٩/٣).

^{١٣٢} انظر الجمع (٣٣٢/٤).

^{١٣٣} انظر الإنصاف (٦٢٢/٢)، المسألة ٨٧، وشرح الرضي على الكافية (٩٦-٩٥/٤).

إِنَّ

لا خلافَ في أُمِّيَّةِ (إِنَّ)، واستحقاقها ذلك دون سائرِ أحرفِ بابِها لأُمُورٍ:

— أوَّلُها: تَقْدِيمُ النُّحَاةِ لَهَا، دونَ سائرِ أَخَوَاتِهَا، بالعنونةِ بها لِبَابِهَا، بقولهم: (إِنَّ) وَأَخَوَاتِهَا.

— وَثَانِيهَا: بِسَاطِنُهَا مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى، دونَ سائرِ أَخَوَاتِهَا، إِذْ هِيَ تُفِيدُ مَعْنَى وَاحِدًا هُوَ التَّوَكُّيدُ، وَالتَّوَكُّيدُ تَقْوِيَةُ مَعْنَى مَا تُفِيدُهُ جَمَلَتُهَا أَصْلًا، دونَ اسْتِحْدَاثِ مَعْنَى لَمْ يَكُنْ بِخِلَافِ سَائِرِ أَخَوَاتِهَا، فَالْمَفْتُوحَةُ الهمزة، وَإِنْ كَانَتْ لِلتَّوَكُّيدِ كَالْمَكْسُورَةِ، عَلَى الْأَرْجَحِ، إِلَّا أَنَّهَا تُفِيدُ أَيْضًا تَعَلُّقَ مَا بَعْدَهَا بِمَا قَبْلَهَا، (وَكَأَنَّ) تَسْتَحْدِثُ التَّشْبِيهَ، وَ(لَكِنَّ) الاسْتِدْرَاكَ، وَ(لَيْتَ) التَّمَنَّى، وَ(لَعَلَّ) التَّرَجُّيَ وَالْإشْفَاقَ.

وهذا الذي ذَكَرْتُهُ مِمَّا تُفِيدُهُ أَخَوَاتُهَا هُوَ الْأَشْهُرُ، وَلِكُلِّ مِنْهَا مَعَانٍ غَيْرُ مَا ذَكَرْتُهُ.

فـ (إنّ) لهذا كالمفرد، وأخواتها كالمركّب، والمفرد أصل للمركّب.

— وثالثها: بساطتها من حيث اللفظ، ويشاركها في ذلك (أنّ، وليت)، دون (كأنّ، ولكنّ، ولعلّ) في الأرجح.
فإن قيل: إنّ مشاركة (أنّ، وليت) للمكسورة الهمزة تقعّد بهذا الدليل.

فالجواب: هو ناهضٌ بضميمة الوجهين السابقين، وما سيأتي من الأوجه.

— ثمّ يقال أيضاً: الجمهور على أنّ المفتوحة الهمزة فرعٌ من المكسورة، اقتداءً بسيبويه^{١٣٤}، والميرد^{١٣٥}، وابن السّراج^{١٣٦}، والفرّاء^{١٣٧}، وهذا أرجح من مذهب من قال: هما أصلان، ومن قال: المفتوحة الأصل.

واستدلّ على صحة مذهب الجمهور بأمور هي^{١٣٨}:

^{١٣٤} الكتاب (١٢١/٢).

^{١٣٥} المقتضب (١٠٧/٤).

^{١٣٦} الأصول (٢٢٩/١).

^{١٣٧} انظر الجنى الداني للمرادي (٤٠٣).

^{١٣٨} انظرها في: الثّياب للعكبري (٢٢٤/١)، و شرح الكافية الشافعية لابن مالك (٨٢٠-٨٢/١)، وشرح عمدة الحفاظ له (٦٩-٢١٨)، وشرح التسهيل له (١٩/٢)، ولأبي حيان (٦٦/٥)، وكدماميني (٣١/٤)، والهمع (١٦٩/٢-٧٠)، والجنى الداني للمرادي (٤٠٣-٤٠٤).

١ - (إنَّ) بالكسر أصل؛ لأنَّ الكلام معها جملةٌ غيرُ مؤوَّلةٍ بمفردٍ، وهو مع المفتوحة مؤوَّلٌ بمفردٍ.

والأصل أن يكون المنطوق به جملةً من كلِّ وجهٍ، أو مفرداً من كلِّ وجهٍ، لا جملةً من وجهٍ مفرداً من آخرٍ.

٢ - المفتوحة تصيرُ مكسورةً بحذف ما تتعلَّقُ به، كقولك في: عرفتُ أنَّكَ برٌّ: إنَّكَ برٌّ.

ولا تصيرُ المكسورة مفتوحةً إلا بزيادةٍ، كقولك في: إنَّكَ برٌّ: عرفتُ أنَّكَ برٌّ.

والمرجوعُ إليه بحذف أصلٍ للمتَّوَصِّلِ إليه بزيادةٍ.

٣ - المكسورة مستغنيةٌ بمعموليها عن زيادةٍ، والمفتوحة لا تستغني عن زيادةٍ، والمجرَّدُ من الزيادة أصلٌ للمزيدِ فيه.

٤ - المكسورة تفيِّدُ في الجملة معنى واحداً هو التوكيد، فهي كلامُ الابتداءِ، والباءُ الداخلةُ في خبر ليس، ونونُ توكيد الفعل، والمفتوحة تفيِّدُ التوكيد وتعلِّقُ ما بعدها بما قبلها، فالمكسورة كالمفردِ، والمفتوحة كالمركَّبِ، والمفردُ أصلٌ للمركَّبِ.

٥ - المكسورة أشبهُ بالفعل؛ لأنها عاملةٌ غيرُ معمولٍ فيها، كما هو أصلُ الفعل، والمفتوحة عاملةٌ ومعمولٌ فيها، فهي

كالمركَّب، والمكسورة كالأصل، والمفرد أصل للمركَّب، كما سبق.

٦ - المكسورة ليست كبعض الاسم، فهي مستقلة بنفسها، والمفتوحة كبعض الاسم؛ إذ كانت هي وما عملت فيه بتقدير اسم واحد، والمستقل أصل لغير المستقل.

٧ - وقوع المفتوحة ومعموليتها اسماً للمكسورة بشرط الفصل بالخبر، نحو: إنَّ عندي أنَّكَ فاضلٌ^{١٣٩}.

٨ - المكسورة أكثر استعمالاً من المفتوحة بدليلين:

الأول: كثرة مواقع المكسورة في الكلام، فقد عدَّها الإربلي في جواهر الأدب اثني عشر موضعاً، في حين عدَّ مواضع المفتوحة عشرة، وعدَّ ابن هشام ما يجوز فيه الكسر والفتح تسعة مواضع^{١٤٠}.

والثاني: مجيئها في الكلام على عشرة أنحاء، وهي:

١ - حرف توكيد ونصب مشبه بالفعل.

٢ - حرف جوابٍ بمعنى: نعم.

٣ - أمرٌ للواحد المذكَّر، من الأئين: إنَّ يا زيد.

^{١٣٩} انظر الهمع للسيوطي (١/١٥٨)، والأشباه والنظائر له أيضاً (٢/٣٤٢).

^{١٤٠} انظر جواهر الأدب لعلاء الدين الإربلي (٢٧٤-٣٩)، و أوضح المسالك لابن هشام (١/٣٣٤-٤٤)،

و الهمع للسيوطي (٢/١٦٥-٦٩)، و الجنى للداني للمراذي (٤٠٤-١٦).

٤ - أمرٌ للواحدة المؤنثة، من وأى، بمعنى وعد، مؤكداً
بالتون الثقيلة: إِنْ يا هند، وكان أصله: إِي يا هند، ثم أُكِّد، فقليل:
إَيْن، فالتقى ساكنان، فحذفت الياء لأجل ذلك، فصار: إِنْ يا هند.

٥ - أمرٌ لجماعة الإناث، من الأَيْن، وهو التعب: إِنْ يا
نساء، أي: اتعبن، وأصله: إَيْنن، بُنيت الفون الأولى على السكون
لاتصال الفعل بفون النسوة، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين،
وأدغمت النونان.

٦ - أمرٌ لجماعة الإناث، من أَنْ يَتَيْن، أي: قَرِبَ وُحَانَ،
نقول: إِنْ يا نساء، أي: اقْرَبْنَ.

٧ - ماضٍ مبني للمجهول، من الأَيْنِ، على لغةٍ من يقولُ
فِي رَدٍّ وَحِبٍّ: رَدٌّ وَحِبٌّ، تقول: إِنْ فِي الدَّارِ.

٨ - ماضٍ خبرٌ عن جماعة الإناث، من الأَيْنِ، نحو:
النَّسَاءُ إِنْ، أي: تَعِبْنَ.

٩ - ماضٍ خبرٌ عن جماعة الإناث أيضاً، من أَنْ، نحو:
النَّسَاءُ إِنْ، أي: قَرَبْنَ.

١٠ - مركبةٌ من (إِنْ) الناقية، و(أنا)، كقول العرب: إِنْ
قَائِمٌ، يريدون: إِنْ أَنَا قَائِمٌ، فحذفت همزة (أنا) بحركتها اعتباطاً،

ثم أدمجت التونان، وحذفت ألف (أنا) في الوصل، وفي تفسير العمل هنا وجه آخر ضعيف^{١٤١}.

وليس على مثل هذه الأنحاء تأتي المفتوحة الهمزة.

ورابعها: اختصاص (إن) بأن تليها لام الابتداء:

أ - وذلك أن تدخل على اسمها، بشرط تقدم الخبر شبه الجملة عليه، نحو: إن في الدار لزيداً، وإن عندك لبكراً.

أو تقدم معمول الخبر على الاسم، نحو: إن في الدار لزيداً جالساً.

ب - أو تدخل على الخبر، وذلك بشروط، وهي كونه مؤخرأ، مثبتأ، اسماً كان أو فعلاً، وإن كان الأخير فيشترط أيضاً كونه مضارعأ، أو ماضياً جامداً، أو متصرفاً مقترناً بقد، وأمثلتها:

إن زيداً لقائم، إن زيداً ليقوم الليل، إن زيداً لبئس الرجل، إن زيداً لقد حضر.

ج - وتدخل على معمول الخبر بشرط توسطه بين الاسم والخبر، وكونه غير حال، وكون الخبر صالحاً لدخول اللام عليه، نحو: إن زيداً لطعامك أكل.

^{١٤١} انظر معني اللبيب لأبن هشام (٢٤/١، ٢٩)، و التنبيل والتكميل (٨/٥)، و الجنى الثاني للسراني (٤٠٠-٤٠٢).

د - وتدخلُ على ضميرِ الفصلِ بلا شرطٍ، نحو قوله تعالى:
(إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ)^{١٤٢}.

وقد نُقلَ عنِ الكوفيين، ونقله أبو جعفر النحاسُ عن الفراءِ
منهم، أنهم أجازوا دخولَ اللامِ على خبرِ (لكنَّ)، مستدلّين بقولِ
الشاعر:

يلومونني في حُبٍّ ليلي عواذلي ولكنني من حُبِّها لعميدُ
قال ابن مالك: "لا حجةٌ في هذا البيتِ لشذوذه، إذ لا يعلم له
تتمّةٌ، ولا قائلٌ، ولا راوٍ عدلٌ يقول: سمعته ممّن يؤثّق بعربيّته،
والاستدلالُ بما هو هكذا في غايةِ الضّعفِ، ولو صحَّ إسنادُه إلى
مَنْ يؤثّق بعربيّته لوجّه بجعلِ أصله: ولكنّ إنّي، ثم حذفت همزةُ
(إنّ) ونونُ (لكنّ)، وحيءٌ باللامِ في الخبرِ؛ لأنّه خبرُ (إنّ)، أو
حُمِلَ على أنّ لامه زائدة"^{١٤٣}.

وخرّج البصريّون جميع ما وردت فيه اللامُ من غير
المواضع المذكورة في (إنّ) على شذوذِ زيادة اللام.

^{١٤٢} آل عمران : ٦٢.

^{١٤٣} شرح التسهيل لمصنّفه (٢/٢٩-٣٠).

وهذا الذي ذكرته هو الأشهر في هذه المسألة، وفيها خلاقات ومذاهب وأقوال لا يتسع المقام للإشارة إليها، بله البسط والتفصيل^{١٤٤}.

وخامسها: اختصاص (إن)، دون سائر أخواتها، على رأي الكوفيين، بجواز حذف اسمها ضمير الشأن للعلم به.

جاء في التذييل: "وفي الإقصاد: مذهب أبي علي أن هذا يعني حذف ضمير الأمر إذا كان اسماً لـ (إن) يختص بالشعر، وأبو الحسن يجعله جائزاً في الكلام، ويقيسه، ويمثل به، وهو مذهب عند سيبويه ضعيف في الكلام، جائز في الشعر، كثير فيه. وأجازوه الجرسي في الكلام، وأجاز: إن فيها قائم أخواك، قال: تُضمِرُ لـ (إن) اسماً، وقائم: مبتدأ، ويرتفع (أخواك) بفعلهما، وإن فيها قائمان أخواك، على أن يكون (أخواك) مبتدأ، وقائمان: خبر مقدّم، وأضمرت الاسم.

ومذهب البصريين أن جميع هذه الحروف في حذف ضمير الشأن سواء على ما قرّر.

^{١٤٤} و انظر المسألة في: الإنصاف للأثيري (١/٢٠٨-١٨)، المسألة: (٢٥)، والتبيين للعكبري (٢٥٣-٥٨)، واللباب له (١/٢١٧-١٨)، وشرح التسهيل لمصنفه (٢/٢٥-٣٢)، ولأبي حيان (٥/٩٦-١٢٤)، ولنداميني (٤/٤٤-٥٧)، وشرح الجمل لأبي عصفور (١/٤٢٩-٣٣)، ولأبي الريح (٢/٧٧٨-٨٦)، والمُلخَص له (٢٣٠-٢٢)، والحلل لأبي السيد (١٨٢-٨٦).

والكوفيون إنما ذكروا ذلك في (إن)، ولم يُعَدُّوا ذلك إلى غيرها، كـ(ليت)، و(كأن)^{١٤٥}.

^{١٤٥} انظر التذييل والتكميل (٤٦/٥)، و الهمع للسيوطي (١٦٤/٢)، والكتاب (١٣٤/٢، ٧٢/٣)، والإيضاح العضدي لأبي عفي (١٢٢)، والحنفيات له (٢٦١) ..

باء القسم

حروف القسم المجمع عليها: الباء، والواو، والتاء، واللام.
وأُمها الباء.

وفي عَدَّ (أَيْمُنُ، وَأَيْمُ، وَمَنْ، وَمُ)، بما في جميعها من لغات،
خلاف^{٤٦}.

— والأصح القول باسمية (أَيْمُنُ) بجميع لغاته، ومثله (أَيْمُ)؛
لأنه منه حذفت نونه تخفيفاً.

وقال الرماني والزجاج: هو حرف جر^{٤٧}.

— والأكثر على أن (مُنْ)، و(مُ)، بلغاتهما، حرفا جرٍّ، وعلى
ذلك ابن عصفور وابن مالك، تبعاً للمبرد.

وذهب قومٌ، وهو مذهب سيبويه، إلى أنهما بقية (أَيْمُنُ)،
فهما على هذا إسمان. قال ابن عصفور: "وأما (مُنْ) فلا تدخل إلا

^{٤٦} هي عشرون لغة. انظرها في الهمع للسيوطي ٣٢٨/٤.

^{٤٧} انظر شرح التجلد لابن عصفور ٥٢٤/٦، والارتشاف (٤٧٦/٢، ٤٨٠)، والهمع للسيوطي ٣٢٨/٤.
(٢٩-).

على الربّ نحو: مَنْ رَبِّي لأفعلنّ كذا. وزعم بعض النحويين أن مَنْ بقية أيمن، فهي على هذا اسم. وذلك باطل لأمرين: أحدهما: أنها لا تضاف إلا إلى الله، فيقال: أيمنُ الله، وَمَنْ لا تدخل إلا على الرب. والآخر: أن أيمناً معرب، والاسم المعرب إذا نقص منه شيء بقي ما بقي منه معرباً، فلو كانت مَنْ بقية أيمن لكانت معربة. فبناؤها على السكون على أنها حرف.

وأما الميم المكسورة والمضمومة نحو: مِ اللهُ لأفعلنّ، مِ اللهُ لأفعلنّ، فلا تدخل إلا على الله. وزعم بعض النحويين أنها أيضاً بقية أيمن. وذلك باطل؛ لأن الاسم المعرب لا يحذف حتى يبقى منه حرف واحد. وأيضاً لو كانت بقية أيمن لكانت معربة، والاسم المقسم به المعرب إذا لم يدخل عليه حرف خفض لا يكون إلا مرفوعاً أو منصوباً، فاستعمالها مكسورة دليل على أنها مبنية وأنها ليست بقية أيمن^{١٤٨}.

وذكر السيوطي أن مذهب القائلين بحرفية (مَنْ، وَمِ) محتجين بأن الاسم المعرب لا يجوز حذفه حتى يبقى على حرف واحد يمكن أن يُردّ بأن كثرة استعمال (أيمن)، وكثرة تصرفهم فيه اقتضى ذلك، وأنه أولى من إثبات حرف جر لم يستقر في موضع من المواضع^{١٤٩}.

^{١٤٨} شرح الجمل (٥٢٤/١)، والارتشاف (٤٨١/١).

^{١٤٩} انظر اليمع للسيوطي ٣٢٩/٤.

— وأما الباء فالإجماع منعقد على أنها أصل حروف القسم،
وأمُّ الباب، وإن كانت الواو أكثر استعمالاً منها.

قال ابن الأنباري: "فإن قيل: فلم قلتم إن الأصل في حروف
القسم الباء دون غيرها، يعني الواو والناء؟

قيل: لأن فعل القسم المحذوف فعل لازم؛ ألا ترى أن
التقدير في قولك: "يا لله لأفعلن": أقسم بالله، أو أحلف بالله* والحرف
المعدّي من هذه الأحرف هو "الباء"؛ لأن "الباء" هو الحرف الذي
يقتضيه الفعل، وإنما كان "الباء" دون غيرها من الحروف المعدية
لأن (الباء) معناها الإلصاق، فكانت أولى من غيرها ليتصل فعل
القسم بالمقسم به مع تعديته"^{١٥٠}.

— والذي يدل على أن الباء أصل حروف القسم أمور:
أولها: جرُّها كل اسم مطلقاً، ظاهراً كان أو مضمراً، وليس
ذلك لأخواتها؛ إذ الواو تختص بالظاهر، والبقية تختص بظاهر
بعينه، والمطلق أولى بالأمية من المقيد.

ومن أمثلة الباء جارة للظاهر قولك: يا لله لأفعلن، وجارة
للمضمّر قولك: بك يا رب لأفعلن، وقول عمرو بن ربوع بن
حنظلة:

^{١٥٠} أسرار العربية ص ٢٧٥، و انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/ (٥٢٤-٢٤)، و الهمع للسيوطي ٤/

رأى برقاً فأوضح فوق بكرٍ فلا بكٍ ما أسأل، ولا أغاما

وقول غوية بن سلمى بن ربيعة:

ألا نادت أميمةً باحتمالٍ لتحزنني، فلا بكٍ ما أبالي

— فالأتفاق على أن الواو لا تجر المضمرة أبداً، وتجر كلَّ

ظاهرٍ إطلاقاً.

— وأنَّ القاء لا تجر إلا لفظة الجلالة (الله)، ولم يسمع جرّها

لغيره أبداً، لا ظاهراً ولا مضمراً، إلا شذوذاً في ألفاظٍ أربعةٍ

من الظاهر، وهي: تالرحمن، وتربُّ الكعبة، وتربي، وتحياتك.

— وأنَّ اللام لا تجر كذلك إلا اسم الله تعالى بشرط أن

يكون في الكلام معنى التعجب، نحو: لله لا يبقى أحد! يقسم على

فناء الخلق متعجباً من ذلك، وكقول الشاعر:

لله يبقى على الأيام ذو حيدٍ

— وأنَّ (أَيْمُن، وَأَيْمٌ، وَمٌ)، بلغاتها، لا تجر كذلك إلا اسم الله

تعالى.

— وأنَّ (مُنٌ)، بلغاتها، لا تجر إلا لفظة الربِّ، نحو: مَنْ

ربي لأفعلن كذا^{١٥١}.

^{١٥١} انظر أسرار العربية لابن الأنباري ص (٢٧٥-٢٧٦)، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٥٢٤، والهمع للسيوطي ٤/(٢٣٥-٢٣٩).

فمن هذا الوجه، أقصد جرَّ الباء لكل ظاهر ومضمر،
واقْتصار الواو على الظاهر، وبقية حروف القسم على ظاهرٍ
بعينه، تتضح أحقية الباء بالأمية.

وثانيها: اختصاصها، دون أخواتها، بأمور:

الأول: يقسم بها، دون أخواتها، في الطلب والاستعطاف،
نحو: بالله أخبرني، وبالله هل قام زيد، أي: أسألك بالله
مستحلفاً^{١٥٢}.

والثاني: جواز حذفها، دون حذف أخواتها.

فينصب تأليها بإضمار فعل القسم. قال ابن خروف وابن
عصفور: أو بإضمار فعل آخر، كـ(أُزِمُّ) ونحوه^{١٥٣}.

أو يرفع على الابتداء، والخبر محذوف.

وروي (يمين) بالرفع والنصب والجر في بيت امرئ
القيس، وهو قوله:

فقلت: يمينُ الله أبرح قاعدا

ولو قطعوا رأسي لديكِ وأوصالي

وأجاز العكبري الجرَّ، مع حذف الباء، في اسم الله تعالى
خاصة، لكثرة استعماله في القسم.

^{١٥٢} انظر التمعن للسيوطي ٢٣٢/٤.

^{١٥٣} انظر شرح الجمل لابن عصفور (٥٣٣/١)، ولابن خروف (٥٠٩/١)، والارشاف (٤٢٧/٢).

وأجازوه الكوفيون وبعض البصريين في كل مقسم به على الإطلاق.

قال العكبري: "واحتجوا لذلك بأشياء كلها شاذ قليل في الاستعمال، لا يقاس عليه؛ لأن حرف الجر كجزء من المجرور، وكجزء من الفعل من وجه آخر، فحذفه كحذف جزء منهما إذا بقي عمله. فأما إذا لم يبق فاعمل للفعل، ولهذا لم يكن الضمير المجرور إلا متصلاً، ولأن عمل حرف الجر قليل ضعيف على حسب ضعفه، وإبقاء العمل مع حذف العامل أثر قوته وتصرفه"^{١٥٤}.

ومنع بعض الكوفيين النصب، إلا في حرفين^{١٥٥}.

— والثالث: جواز إظهار فعل القسم معها، دون أخواتها، بلا خلاف، إلا في الواو، ووجوب إضماره مع سائر أخواتها، فمن إظهاره قوله تعالى: (وأقسموا بالله جهد أيمانهم) ، ومن إضماره قوله تعالى: (فبعزتك لأغوينهم).

قَالَ ابن خروف: "ولمّا كان ما عدا الباء من حروف القسم ليس مستعملاً بحق الأصالة في باب القسم لم يُظهروا معه فعل القسم، وأظهرواه مع الواو، فقالوا: أقسم بالله، وأحلف بالله"^{١٥٦}.

^{١٥٤} الباب للعكبري ٣٧٧/١، و انظر المسألة في الإنصاف لابن الأثيري ٢٩٣/١.

^{١٥٥} انظر اليمع للسيوطي ٢٢٢-٢٢٣.

^{١٥٦} شرح الجمل لابن عصفور (١/٥٢٦).

وأجاز ابن كيسان إظهار الفعل مع الواو، فيقال: حلفت والله لأفعلن.

قال أبو حيان: لم يُحفظ ذلك، وقال ابن عصفور: ولا يحفظه أحد من البصريين، فإن جاء منه شيء فمؤول على أن (حلفت) كلام تام، ثم أتى بعده بالقسم، ولا يجعل (والله) متعلقاً به (حلفت)^{١٥٧}.

وثالثها، أقصد: ثالث الأمور الدالة على كون الباء أصلاً لأخواتها، وأحقها بالأمية: قولهم: إن الواو بدل من الباء، وإن التاء بدل من الواو، فالباء الأصل، والواو فرع عنها، والتاء فرع الفرع.

هذا مذهب الجمهور، ونقله عنهم أبو حيان، وبه جزم الزمخشري وابن مالك، وغيرهما.

قال ابن الأنباري: "إن قيل: فلم جعلوا الواو دون غيرها بدلاً من الباء؟ قيل: لوجهين:

أحدهما: أن الواو تقتضي الجمع، كما أن الباء تقتضي الإلصاق، فلما تقاربا في المعنى أقيمت مقامها.

^{١٥٧} انظر شرح الجمل لابن عصفور ٥٢٦/١، و التمهيد للسيوطي ٢٣٦/٤.

والثاني: أن الواو مخرجها من الشفتين، كما أن الباء مخرجها من الشفتين، فلما تقاربا في المخرج كانت أولى من غيرها.

فإن قيل: فلم اختصت الواو بالمظهر دون المضمّر؟

قيل: لأنها لما كانت فرعاً على الباء، والباء تدخل على المظهر والمضمّر، انحطت عن درجة الباء التي هي الأصل، واختصت بالمظهر دون المضمّر؛ لأن الفرع أبداً ينحط عن درجة الأصل.

فإن قيل: فلم جعلوا التاء دون غيرها بدلاً من الواو؟

قيل: لأن التاء تبدل من الواو كثيراً، نحو قولهم: تراث، وتجاه، وتخمة، وتهمة، وتيقور والأصل فيه: "وراث، ووجاه، ووخمة، ووهمة، وويقور؛ لأنه مأخوذ من الوقار إلا أنهم أبدلوا التاء من الواو فكذلك ههنا.

فإن قيل: فلم اختصت التاء باسم واحد، وهو اسم الله تعالى؟

قيل: لأنها لما كانت فرعاً للواو التي هي فرع للباء، والواو تدخل على المظهر دون المضمّر؛ لأنها فرع، انحطت عن درجة الواو؛ لأنها فرع الفرع فاختصت باسم واحد، وهو اسم الله تعالى^{١٥٨}.

^{١٥٨} أسرار العربية ص ٢٧٦.

— وذهب السهيلي وغيره إلى أن الواو ليست بدلاً من الباء، بل هي العاطفة، كواو (رُبَّ)، عطفت على مقدر، قال: ويقوي كونها عاطفة أمور:

١ — أنها لا تدخل على مضمرة، وكذلك العاطفة.

٢ — وأنها لو كانت بدلاً من الباء لم تختلفا في الحركة، كما لم تختلف حركة الهمزة المبدلة من الواو في: وشاح وإشاح، ووسادة وإسادة.

٣ — وأنها لم يسمع قط إبدالها من الواو؛ لأنها ليست من مخرجها، ولما بينهما من التضاد؛ إذ في الواو لين، وفي الباء شدة.

وقال السهيلي أيضاً: ويضعف عندي أن تكون التاء بدلاً من الواو، لما فيها من معنى العطف، وليس ذلك في التاء، ولأن التاء إنما أبدلت منها حيث كثرت زيادتها في تصارييف الكلمة.

وهذا مذهب لقطرب وغيره، إذ ذهبوا إلى أن التاء حرف مستقل غير بدل من الواو.

قال أبو حيان: لا يقوم دليل على صحة شيء من هذه المذاهب، ولو كان أصلها العطف لم يدخل عليها واو العطف في قوله:

أرقت، ولم تهجع لعيني هجعة

ووالله ما دهري بعسر ولا سقم^{١٥٩}

— ورابعها: أن اللام كذلك ليست أصلاً في هذا الباب؛ لما

تقدم من أن فعل القسم لا يصل إلى المقسم به باللام، وإنما يصل
بالباء، ولكن لما أريد معنى التعجب، والتعجب يصل باللام،
ضُمَّ فعل القسم معنى عجب، فيتعدى بتعديته، فتقول: لله لا
يبقى أحد، كأنك قلت: عجب لله الذي لا يبقى أحد.

ودليل عدم أصالتها أيضاً أنها لم تتصرف، فلم تدخل إلا
على اسم الله تعالى^{١٦٠}.

— وخامسها: أن الباء لا تخرج عن كونها جارة، في القسم

وغيره، وسمائر أخواتها إما أن يستعمل جاراً وغير جارٍ، وهو
الواو والتاء واللام، أو إن يكون استعماله مقصوراً على القسم،
وهو (أيمن) وما تفرع عنها من لغات.

— وسادسها: أن الواو ليست قسماً بنفسها، على رأي

السهيلي وغيره، بل هي عندهم العاطفة، عطفت على مقدر، وما
لا خلاف في أنه للقسم بنفسه أولى بالأمية مما الخلاف فيه واقع.

^{١٥٩} انظر الارتشاف (٤٨١/٢)، والهمع للسيوطي (٢٢٦-٢٢٨).

^{١٦٠} انظر شرح الجمل لابن عصفور ٥٢٥/١.

— وسابعتها: أن اللام لا تكون في عداد حروف القسم إلا إذا
أُشرب الكلام معنى التعجب، فهي بهذا بمنزلة المركب، والمفرد
أولى بالأمية من المركب.

ظَنَّ

ظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا مِنْ الْأَفْعَالِ الْمُتَعَتِّيَةِ إِلَى مَفْعُولَيْنِ أَصْلُهُمَا الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ.

وظَاهِرُ بَعْضِ النُّصُوصِ، وَصَرِيحُ بَعْضِهَا الْآخِرُ، أَنَّ بَابَ (ظَنَّ) مَحْمُولٌ فِي هَذَا الْعَمَلِ عَلَى بَابِ (أَعْطَى)؛ أَعْنِي مَا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ لَيْسَ أَصْلُهُمَا مُبْتَدَأً وَخَبَرًا.

قَالَ ابْنُ عَصْفُورٍ فِي بَابِ (ظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا): "بَابُهَا أَنْ لَا تَعْمَلَ؛ لَكُونِهَا فِي الْأَصْلِ دَاخِلَةً عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ. وَكُلُّ عَامِلٍ دَاخِلٍ فِي الْجُمْلَةِ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَعْمَلَ فِيهَا، نَحْوُ قَوْلِكَ: قَالَ زَيْدٌ: عَمَرُوا مَنْطَلِقًا، وَقَرَأْتُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، لَكِنَّهَا شُبِّهَتْ بِأَعْطَيْتُ وَبَابِهَا فِي أَنَّهَا أَفْعَالٌ كَمَا أَنَّهَا أَفْعَالٌ، وَتَطْلُبُ أَسْمِينَ كَطَلِبِهَا، فَتَنْصِبُهَا كَذَلِكَ"^{١١١}.

^{١١١} انظر شرح الجمل لابن عصفور (٣١٥/١)، ولابن أبي الربيع (٤٣١/١: ٤٢٠)، والملخص له (٢٥/١)، و تعليق الفرائد للشمسني (١٢١/٤).

وأفعالُ هذا الباب على قسمين:

القسم الأول: أفعالُ القلوب، وتُسمَّى أيضاً أفعالُ الشكِّ واليقين، وهي على أربعة أنواع:

١ - ما يُقيدُ في الخبرِ يقيناً، وهو أربعة: وجَدَ، أَلْفَى، ذَرَى، تَعَلَّمَ.

٢ - ما يُقيدُ في الخبرِ رُجْحَاناً، وهو خمسة: جَعَلَ، حَجَا، عَدَّ، هَبَّ، زَعَمَ.

٣ - ما يَرِدُ بالوجهين، والغالبُ كونه لليقين، وهو اثنان: رَأَى، عَلِمَ.

٤ - ما يَرِدُ بهما، والغالبُ كونه للرَّجْحَانِ، وهو ثلاثة: ظَنَّ، خَسِبَ، خَالَ.

والقسمُ الثاني: أفعالُ التَّصْيِيرِ، ويقالُ لها أيضاً: أفعالُ التَّحْوِيلِ، وأشهرُها: جَعَلَ، رَدَّ، تَرَكَ، اتَّخَذَ، تَخَذَ، صَيَّرَ، وَهَبَ^{١١٢}.

ودواعي أُمِّيَّة (ظَنٍّ) لهذا الباب كثيرة:

^{١١٢} هذا الذي ذكرته من أفعال كل قسم هو الأشهر، ومن أفعال كل نوع هو الأرجح، وللرضي في أفعال القسم الأول تقسيمات أكثر عدداً وتحقيفاً. وانظر شرح الرضي على الكافية (١/١٤٩-٥١)، وأوضح المسالك لابن هشام (٢/٣٠).

أولها: أغلب المصنّفات النحويّة تعنون لهذا الباب بقولها:
باب (ظنّ) وأخواتها. فهذا إشعارٌ من أصحاب هذه المصنّفات
بأجدرية (ظنّ) بأميّة أفعال هذا الباب، لأمرٍ استقرت لديهم.

وثانيها: إنّ من سَمَّى، وهو عدد غير قليل، أفعال هذا
الباب بقسميه: أفعال القلوب، وأفعال التحويل، قد غلبت القلبية
على التحويلية^{١٦٣}، فالأليق، على هذا، كون أحد الأفعال القلبية
هو الأمّ، وكون (ظنّ) هو الأولى بشهادة كثرة من جعلها عنواناً
لهذا الباب بقوله: باب (ظنّ) وأخواتها، وبشهادة أمور سيأتي
بيانها.

وإنما غلبت القلبية على التحويلية لأمر، منها:

١ - اختصاص القلبية، دون التحويلية، بأمر، منها^{١٦٤}:

أ - الإلغاء^{١٦٥}: وهو جواز ترك أعمال ما تصرف من
أفعال القلوب لفظاً ومحلاً، وذاك لتوسطها بين المبتدأ والخبر،
نحو: زيد ظننت ذاهباً، أو لتأخرها عنهما، نحو: زيد ذاهبٌ
ظننت.

^{١٦٣} أو قد سمي الكل باسم بعض أفرادها، على ما سيأتي بيانه في (كاد). انظر ص (٨٧) من هذا الكتاب.

^{١٦٤} انظر بعضها في الباب للعكبري (٢٥١/١)، و الأشباه والنظائر للسيوطي (٣/١٣٤-٣٥).

^{١٦٥} تسيوطي في الأشباه والنظائر (١/٢٠٥-٢٠٧) مبحث جيد في الإلغاء، فانظره.

وهل يجوز الإلغاء حالة تقدّم الفعل على معموليه، وهل الإلغاء أفضل أو الإعمال حالة التوسّط، أو التأخّر. هذه مسائلُ الإجابات عنها في أبوابها، ولا يتّسع المقام لبسط الكلام فيها.

وإنما جاز الإلغاء لأنّ في ذلك رجوعاً إلى الأصل^{١٦٦}، إذ الأصلُ في هذه الأفعال ألا تعمل؛ لاختصاصها بالدخول على الجملة الاسمية، وإنما عملت حملاً على باب (أعطيت) كما مضى بيانه.

ب - واختصاصها أيضاً بالتعليق:

وهو: وجوبُ تركِ الإعمال فيما تصرف من أفعال القلوب لفظاً لا محلاً؛ لاعتراض ما له صدرُ الكلام بين الفعل ومعموليه.

ج - واختصاصُها كذلك بنباية (أنّ) واسمها وخبرها، أو (أنّ) الناصبة للمضارع ومنصوبها، مثاب المفعولين، فتقول: ظننتُ أنّ سعداً حاضراً، وظننتُ أنّ يقوم سعدٌ.

وإنما سَدَّتْ (أنّ) ومعمولاها مسدّ مفعولي (ظنّ)، لطول (أنّ) بالاسم والخبر، والطُّولُ قد يكون يشبه الحذف بسببية الحرف، فكأنّ الأصل أنّ تقول: ظننتُ أنّ زيداً قائماً واقعاً أي: ظننتُ قيامَ زيدٍ واقعاً، إلا أنّك حذفْتَ للطُّولِ، ومما سهّل ذلك أيضاً جريانُ المفعولين بالذكرِ في صلة (أنّ)؛ ألا ترى أنّك تقول:

^{١٦٦} انظر شرح الجمل لابن عصفور (٢١٥/١).

ظننتُ أن زيدا قائمٌ، فتُجري ذلك مُجري المفعولين في قولك:
ظننتُ زيدا قائماً، في صلة (أن).

وعكس الرضي وغيره الأمر، فقالوا: الأولى أن يقال: إن
الاسمين المنصوبين في نحو: علمتُ زيدا قائماً، ساذجان مسدٌّ (أن)
مع اسمها وخبرها، ومفيدان فائدتهما؛ إذ هما بتقدير المصدر بلا
آلة مصدرية، كما كان الكلام مع (أن) بتقدير المصدر^{١٦٧}.

وإنما سُدَّتْ (أن) وصلتها مسدٌّ مفعولي (ظن) لتضمَّن مسند
ومسند إليه مصرح بهما في الصلة^{١٦٨}.

د - واختصاصها أيضاً بجواز نيابة اسم الإشارة والضمير،
على رأي الفراء، والمازني، وابن كيسان، وجماعة من الكوفيين،
والرضي، من باب المفعولين، تقول: ظننتُ ذلك، أو: أظنُّه، في
جواب من قال: هل ظننتُ زيدا منطلقاً، فتشير بـ(ذلك) إلى
المفعولين، وأنبته من باب المفعولين، وهو مفردٌ، كما فعلت ذلك في
(أن) واسمها وخبرها، و(أن) ومنصوبها، إذ تُقدَّرُ بمفردٍ هو
المصدر، وإنما صحَّ ذلك لأنه في المعنى جملة.

^{١٦٧} انظر شرح الرضي على الكافية (١٧١/٤).

^{١٦٨} انظر شرح الجمل لابن عصفور (١٨-٣١٧/١)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (٥٤-٥٥٣/٢)،
والباب للعكبري (٥٤-٢٥٣/١)، والسمع للسيوطي (٢٤-٢٢٣/٢)، والارتشاف (٧١/٣)، وحاشية
الخضري على ابن عقيل (١٥١/١).

وإنما جاز، أيضاً، الإشارة بـ(ذلك) إلى اثنين، وهو مفرد؛ لأنَّ العرب قد تفعل ذلك، قال تعالى: (لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك)^{١٦٩} فأشار بـ(ذلك)، وهو مفرد، إلى الفارض والبكر^{١٧٠}.

هـ - وانفرادها بجواز تضمينها معنى القسم، فإذا قيل بها ذلك تلقيت بما يتلقى به القسم، فتقول: علمت ليقومن زيد، وظننت لقد قام عمرو، كما تقول: والله ليقومن زيد، والله لقد قام عمرو^{١٧١}.

و - وانفرادها بجواز كون فاعليها ومفعوليها ضميرين متصلين متحدي المعنى، نحو: ظننتني حاضراً، وعلمتني فقيراً إلى عفو ربي، ورأيتني محتاجاً إلى رحمة الله^{١٧٢}. وأجري مجراها في هذا أفعال، منها: فقدتني وعدمتني^{١٧٣}.

^{١٦٩} البقرة: ٦٩.

^{١٧٠} انظر معاني الفراء (٤٥/١)، والمخلص لابن أبي الربيع (٢٦٢-٦٣)، والارتشاف (٥٧/٣)، وشرح الجمل لابن عصفور (٢١٨/١)، وشرح المفصل لابن الحاجب (٦٦/١)، وشرح الرضي على الكافية (٥٣-١٥٢/٤).

^{١٧١} انظر شرح الجمل لابن عصفور (٢٢٢/١).

^{١٧٢} انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك (٥٦٣/٢)، وشرح التسهيل له (٩٢/٢)، ولابن عقيل (٣٧٢/١)، وللدماميني (١٨٧/٤)، وشرح المفصل لابن يحيى (٨٨/٧)، وشرح الرضي على الكافية (١٧١/٤).

^{١٧٣} انظر الفوائد الضيائية للجامي (٢٨٢/٢).

ز - وانفرادها بوقوع الظرف والجملة المحتملة للصدق والكذب موقع المفعول الثاني، نحو: ظننتُ زيدا عندك، وظننتُ زيدا يحبُّ الخير.

والسبب في ذلك أن المفعول الثاني هو في الأصل خبر مبتدأ، فما صحَّ وقوعه موقع خبرِ المبتدأ صحَّ وقوعه موقع المفعول الثاني^{١٧٤}.

ح - انفرادها بتقدير ضمير الشأن بعدها، أو اللام المعلقة، إنْ تقدّمتْ وجاء الاسمان بالرفع، فأوهم أنه من باب الإلغاء مع التقدّم.

وذلك نحو: ظننتُ زيد قائم، ويكون التقدير: ظننتُهُ؛ أي: الأمر والشأن، زيد قائم، وظننتُ لزيد قائم، وضمير الشأن في الجملة الأولى في محل نصب المفعول الأول، وزيد قائم في محل نصب المفعول الثاني، واللام في الجملة الثانية لام الابتداء، وجملة زيد قائم سكت مسدّ مفعولي (ظنّ).

قالوا: وتقدير ضمير الشأن أو اللام مذهب البصريين، وهو عندهم أولى من تخريج مثل هذه التراكيب على الإلغاء، وأجازه

^{١٧٤} انظر شرح الجمل لابن عصفور (٣١٧/١).

الكوفيون، والأخفش، وابن الطراوة، وابن ولاد، وأبو بكر
الزبيدي^{١٧٥}.

٢ - والثاني من دواعي تغليب القلبية على التحويلية كثرة
القلبية وشهرتها، لغة واستعمالاً، بالنظر إلى التحويلية، سواء
كانت مما يتعدى إلى مفعولين، أو مما ليس كذلك، إذ ليس كل
قلبي يعمل هذا العمل؛ بل القلبي ثلاثة أقسام: ما لا يتعدى بنفسه،
نحو: فَكَرَ وَتَفَكَّرَ، وما يتعدى لواحد، نحو: عرف وفهم، وما
يتعدى لاثنتين، وهو باب (ظن)^{١٧٦}.

٣ - والثالث من الدواعي حمل غيرها عليها، فقد ذكروا أن
عدداً من الأفعال غير القلبية حُمِلَتْ عليها:

أ - في التعليق، ومنها: نظر البصريّة، وأبصر، وترى،
وتَبَصَّرَ، واستنّبأ، وفَزَعَ، وأرأيت، وتَفَكَّرَ، وسأل، ونَسِيَ^{١٧٧}.

ب - في العمل، وذلك نحو: تَوَهَّمْتُ، وتيقَّنتُ، وشعرتُ،
ودريستُ، وتمنَّيتُ، وأصبتُ، واعتقدتُ، وتبيَّنتُ، ووددتُ، وهَبْتُ
بمعنى احسبْتُ. ذكر ذلك صاحب المفتاح.

^{١٧٥} انظر شرح القسطل لمصنفه (٨٦/٢)، ولابن عقيل (٣٦٤/١)، وللصاميني (١١٢/٤)، والهمع
للسيوطي (٢٢٩/٢)، والاسموني على الألفية (٢٨/٢-٢٩)، والارتشاف لأبي حيان (٦٤/٣).

^{١٧٦} انظر شرح الألفية لابن الناظم (٢٠١)، و أوضح المسالك لابن هشام (٣١/٢)، وشرح ابن عقيل (٢/٤٠).

^{١٧٧} انظر شرح الألفية لابن الناظم (٢٠٧-٢٠٨)، و الارتشاف لأبي حيان (٧١/٢).

قال أبو حيان: "ويحتاج في جعل هذه من هذا الباب إلى صحة نقل عن العرب"^{١٧٨}، وفي إثبات هذا وأمثاله خلاف^{١٧٩}.

٤ - والرابع: لئن كان باب (ظنّ) بقسميه، القلبيّ والتحويليّ، محمولاً على باب (أعطى) في العمل، فهذه فرعيّة في القسمين معاً، وتضاف إلى التحويلية فرعيّة أخرى، وهي كون جميع أفعال هذا القسم محمولة على (صيّر) من حيث المعنى، و(صيّر)، ومثلها (أصار)، منقولان من (صار) أخت (كان)^{١٨٠}، فهذه فرعيّة ثانية في التحويلية، وما فيه فرعيّة واحدة أولى بالتقديم ممّا فيه فرعيتان.

٥ - والخامس: كثرة المتصرف من القلبية يقابلها كثرة الجامد من التحويلية، وما تصرف أولى بالتقديم ممّا جمّد.

٦ - والسادس: دوران اليقين والظنّ في الكلام أكثر من دوران التّحويل.

وجاء في الارتشاف: الظنّ عند البصريين هو الشكّ، وفرّق بعضهم بين الشكّ والظنّ واليقين، فقال: الشك استواء الأمرين

^{١٧٨} انظر الارتشاف لأبي حيان (٦٣/٢)، و شرح عيون الإعراب لابن فضال (١٢٧).

^{١٧٩} انظر شرح التسهيل لمصنفه (٨٥/٢)، وللنمامي (١٥٨/٤-٥٩).

^{١٨٠} انظر تعليق الفرائد للنمامي (١٥١/٤)، و الجمع للسيوطي (٢١٧/٢)، و شرح الرضي على الكافية (١٧٢/٤).

عندك، فإِنْ تَرَجَّحَ أَحَدُهُمَا فَظَنَّ، وَإِنْ اعْتَقَدْتَ أَحَدَهُمَا بِدَلِيلٍ
فَيَقِينُ^{١٨١}.

وقال الجامي: لا شيء من أفعال القلوب بمعنى الشكِّ
المقتضي تساوي الطرفين^{١٨٢}.

٧ - والسابع: يُضَافُ إِلَى مَا سَبَقَ أَنْ عِنْدَ غَيْرِ قَلِيلٍ مِنَ
المصنِّفِينَ ذِكْرُ فِي هَذَا الْبَابِ أَفْعَالُ الْقُلُوبِ، وَسَكَتَ عَنِ التَّحْوِيلِيَّةِ،
وَمَا ذَاكَ إِلَّا لِقَلَّةِ دَوْرَانِهَا عَلَى الْأَسْنَةِ، وَعَدَمِ شَهْرَتِهَا، كَمَا هُوَ
الْحَالُ مَعَ الْقَلْبِيَّةِ^{١٨٣}.

٨ - والثامن: كَمَا يُضَافُ إِلَيْهِ أَيْضاً أَنْ جَمِيعٌ مِنْ صَنَفٍ قَدَّمَ
الْكَلَامَ فِي الْقَلْبِيَّةِ وَمَسَائِلَهَا، ثُمَّ اتَّبَعَهُ بِالْكَلَامِ فِي التَّحْوِيلِيَّةِ.

٩ - والتاسع من دواعي تغليب القلبية على التحويلية أَنْ بَعْضُ
مَنْ صَنَّفَ قَدْ عَنَوْنَ لِأَفْعَالِ هَذَا الْبَابِ بِقَوْلِهِ: (حَسْبُ)
وَأَخَوَاتُهَا^{١٨٤}، وَبَعْضُهُمْ بِقَوْلِهِ: بَابُ (عَلِمْتُ)^{١٨٥}، فَأَبْقَوْا، عَلَى كُلِّ
حَالٍ، النِّقْدَ لِفِعْلِ قَلْبِيٍّ.

^{١٨١} انظر الارتشاف لأبي حيان (٥٨/٣).

^{١٨٢} الفوائد الضيائية (٢٧٦/٢).

^{١٨٣} ومن هؤلاء الزجاجي في الجمل، وعند من شراحه، وابن فضال المجاشعي في شرح معيون
لإعراب، وابن الحاجب في الكافية، والزمخشري في المفصل والأنموذج، وعلى ذلك عند من شراحهما.

^{١٨٤} كابن مالك في شرح عمدة الحافظ (٢٤٤/١).

^{١٨٥} كابن عصفور في شرح الجمل (٣١٠/١).

وثالثها، أقصدُ ثالثَ الأمور الداعية إلى القول بأمية (ظنّ) لأفعالِ هذا الباب بقسميه:

إذا سلّم القولُ بأحقّيةِ القلبيةِ بالتغليبِ على التحويليةِ، فالتسليمُ بأحقّيةِ كونِ أحدِ القلبيةِ أمّا واجبٌ، وكونُها (ظنّ) أولى ممّا سواها لأمرٍ، هي:

١ - شهرتها وكثرةُ دورانِها وتصرفِها بالنظرِ إلى سائرِ أخواتِها، من القلبيةِ وغيرها.

٢ - إنّ معاني أفعالِ القلوبِ بأقسامِها الأربعة التي مضى ذكرها، تدورُ حولَ الظنّ واليقينِ، و(ظنّ) تستعملُ لهما معاً، فهي بهذا أولى ممّا يستعملُ لواحدٍ منهما، بضميمةِ ما قبلَ هذه النقطةِ، وما بعدها، من نقاطِ أولويةِ (ظنّ) بالأميةِ.

قد يُقالُ: يُسلّمُ لك أنها لمجيئها للظنّ واليقينِ أولى ممّا جاء للظنّ فقط، وهو: جعلٌ، وحجاءٌ، وعدوٌّ، وهبٌ، وزعمٌ، وأولى ممّا جاء لليقينِ فقط، وهو: وجدٌ، وألفى، وذرى، وتعلّمٌ. ولكن لا يُسلّمُ لك أنها أولى ممّا جاء للأمرين معاً مع غلبةِ الرجحانِ، وهو: حسبٌ، وخالٌ، أو مع غلبةِ اليقينِ، وهو: رأى، وعلمٌ؛ لاستوائِهما.

والجوابُ: تقديم (ظنّ) مع ذلك راجحٌ، وذلك لأنَّ الأصلَ في (ظنّ) الدلالةُ على الرُّجحانِ، ولكثرةِ التصرفِ فيها، وكثرةُ دورانِها، خرجتْ عن أصلِها فاستعملتْ بالإضافةِ إليه في اليقينِ، وأغلبُ أفعالِ هذا البابِ للرُّجحانِ أو غلبتهِ، فكونُ أحدِ أفرادِهِ، لكثرتِهِ، هو الأمُّ، أولى من كونه أحدَ أفرادِ الأقلِّ، وهو ما دلَّ

على اليقين أو غلبته. وكون هذا الفرد المقدم (ظن) أولى لكثرتيه وشهرته.

٣ - كثرة الحمل عليها في المعنى والعمل.

٤ - اختصاصها بإجراء القول مجراها بشروط عند جمهور العرب، أو مطلقاً عند سليم^{١٨٦}.

٥ - اختصاص (ظن) وما كان بمعناها مما دل على الرجحان، عند الأعلام الشنتمري، دون ما دل على يقين، بجواز حذف المفعولين اقتصاراً^{١٨٧}.

٦ - اختصاصها، (وحسب، وزعم)، دون سائر أفعال الباب بجواز حذف المفعولين اقتصاراً، لورود السماع بذلك، عند أبي العلا إدريس بن محمد الأنصاري القرطبي.

٧ - اختصاصها، في الغالب، دون سائر أخواتها، لتكون هي المسوقة في مثل المصنفين لشرح أحكام ومسائل هذا الباب.

^{١٨٦} انظر الملخص لابن أبي الربيع (١/٢٦٤-٦٥)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (٢/٥٦٧-٦٩)، وشرح التسهيل لمصنفه (٢/٩٤-٩٩)، وللدماميني (٤/١٩٤-٢٠٧).

^{١٨٧} حذف المفعولين لقتصاراً مسألة خلافية فيها أربعة مذاهب ذكرت اثنين منها، وهما مذهب الأعلام، ومذهب أبي العلا، ولما الثالث: فالمنع مطلقاً، وعليه الأخفش والجرمي، ونسبه ابن مالك لسيبويه وللمحققين كابن طاهر وابن خروف والشلوبين. والرابع: الجواز مطلقاً، وعليه أكثر النحويين، ومنهم ابن السراج، والسيرافي، وصححه ابن عصفور.

والمقصود بالاختصار الحذف لغير دليل، ويقابله الاختصار، وهو الحذف لتدليل.

وانظر المسألة في شرح الجمل لابن عصفور (١/٣١١-١٢)، والارتشاف لأبي حيان (٣/٥٦)، وتعليق القراند للدماميني (٤/١٣٤-٣٥)، والجمع للسيوطي (٢/٢٢٤-٢٦).

كاد

(كاذ) أشهرُ أفعالِ المقاربةِ، وهي جميعُها ملحقةٌ بباب (كان) في العملِ.

وقبلَ الشروعِ في ذكرِ أوجهِ أُمِّيَّةِ (كاد) لأفعالِ هذا البابِ، سأقدمُ لذلكِ بأربعِ مسائل:

— المسألة الأولى: (كاد) وأخواتُها بينَ النقصانِ والتَّمام:

لا خلافَ في نقصانِ أفعالِ هذا البابِ إن لم يقترنَ خبرُها الفعلُ المضارعُ بـ(أنْ). فإنِ اقترنَ بها فالبصريُّونَ على نقصانِها، و(أنْ) وما دخلتَ عليه في موضعِ نصبِ خبرٍ، والكوفيُّونَ يقولونَ بتمامِها، ويُعربونَ (أنْ) وما دخلتَ عليه بدلَ اشتمالٍ من الاسمِ المرفوعِ قبلُها على الفاعليَّةِ.

قال الرضيُّ: "والذي أرى أنَ هذا وجهٌ قريبٌ"^{١٨٨}.

والمبردُ يقولُ بتمامِها كذلك، ويقدرُ (أنْ) ومدخولُها في محلِّ نصبِ المفعوليَّةِ. نسب ذلك للمبردِ ابنُ عصفورٍ، والذي في

^{١٨٨} شرح الرضي على الكافية (٢١٦/٤).

المقتضب وفاق ما عليه الجمهور^{١٨٩}، وهو ظاهر كلام الزجاج^{١٩٠}.

وهو عند سيبويه منصوب بإسقاط حرف الجر، على تقدير: لأن كذا، أو منصوب بتضمين الفعل معنى قارب^{١٩١}.

وهو عند ابن مالك في موضع رفع بدل من الاسم المرفوع قبله ساد مسد الجزأين، كما سدّ (أن يتركوا) مسدّ مفعولي (حسب) في قوله تعالى: (أحسب الناس أن يتركوا)^{١٩٢}. وهذا لا يخرج الفعل عن النقصان^{١٩٣}.

وقيل: هو من باب الإعمال، على إعمال الأول.

قال ابن أبي الربيع في البسيط: هذه التأويلات تخرج الألفاظ عن مقتضاها بلا ضرورة، فلا معنى لها، وأيضاً فلا يسوغ هذا في جميعها^{١٩٤}.

وقد ذكر العكبري وأبو حيان وابن هشام وغيرهم أوجهاً في الانتصار لمذهب البصريين، وإبطال قول الكوفيين بالبدلية^{١٩٥}.

^{١٨٩} انظر المقتضب (٦٨/٣).

^{١٩٠} انظر التذييل والتكميل (٣٤٧/٤).

^{١٩١} انظر الكتاب (٦٥٧/٣).

^{١٩٢} الحنكوت : ٢.

^{١٩٣} انظر شرح التسهيل لمصنفه (٣٩٤/١).

^{١٩٤} انظر التذييل والتكميل (٣٣٥/٤، ٣٤٧-٥٠)، والهمع (١٣٨/٢).

^{١٩٥} انظر الباب للعكبري (١٩٢-٩٣)، و التذييل والتكميل (٢٣٤-٢٥)، و مغني اللبيب لابن هشام (٢٨/٩).

— المسألة الثانية: في علة إفراد هذه الأفعال بباب مستقل:

فإن قيل: إن كانت هذه الأفعال ناقصة ملحقة بباب (كان) عاملة عملها، فلم أفردت بالاسم والمبحث، فقل في اسمها: أفعال المقاربة، وأفرد لها باباً مستقلاً عن باب (كان) وأخواتها؟

فالجواب: لاختصاص خبرها، إلا نادراً، بكونه مضارعاً فاعله ضمير اسمها، بخلاف (كان) وأخواتها، فإن خبرها يكون اسماً، وفاعلاً، وفاعل خبرها يكون ضمير اسمه، وظاهراً، وضمير غيره، من غير قلة لشيء من الأقسام^{١٩٦}.

— المسألة الثالثة: في وجه تسميتها أفعال المقاربة:

إنما سُميت أفعال المقاربة لإفادتها مقاربة وقوع الفعل الكائن في أخبارها^{١٩٧}.

وهي على ثلاثة أقسام:

١ — قسم يدل على دُئو الخبر وقرب ثبوته للفاعل دُئو حصول لجزم المتكلم بقرب حصوله، وذلك بأن يكون إخبار المتكلم بذلك الدُئو لإشراق الخبر على حصوله للفاعل.

^{١٩٦} انظر شرح الكافية لمصنفها (٩١٨/٣)، والبسيط لابن أبي الربيع (٦٧٠/٢)، وشرح التسهيل

لمصنفه (٣٨٩/١)، وشرح ألفريد للعصام الإسفراييني (٣٢٢).

^{١٩٧} ذكر ذلك الزمخشري في المفصل (٢٦٩)، وابن الحاجب في الكافية (٢٠٩)، والنيلي، كما في حاشية

انصبان على الأسموني (٢٥٨/١)، وغيرهم.

وهذا القسم أفعال ثلاثة، وهي ما يُسمَّى عند الجمهور أفعال المقاربة حقيقة، وهي: كاذ، وكرب، وأوشك.

٢ - وقسم يدلُّ على قرب حصول الخبر للفاعل قرب رجاء، وذلك بأن يكون هذا القرب بحسب رجاء المتكلم وطمعه في حصول الخبر له، لا جزمًا به.

وهذا القسم أيضاً ثلاثة أفعال، وهي ما يُسمَّى عند الجمهور أفعال الرجاء، وهي: عسى، وخرى، واخْلَوْلَق.

٣ - وقسم يدلُّ على قرب الخبر قرب أخذٍ وشروع فيه، بأن يكون ذلك القرب بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل في الخبر بالتصدي لما يُفضي إليه.

وأفعال هذا القسم خمسة، وهي ما يُسمَّى عند الجمهور أفعال الشروع، وهي: أنشأ، وطفق، وأخذ، وجعل، وعلق.

وهذا الذي ذكرته من أفعال كل قسم هو الأشهر، ويكاد يكون محل إجماع، إلا أنه قد زيد في كل قسم عدد، وبخاصة أفعال الشروع، حتى تجاوزت أفعال هذا الباب الأربعين^{١٩٨}.

— المسألة الرابعة: قيل: ليست كل هذه الأفعال للمقاربة، بل القسم الأول منها، وهو كاذ وكرب وأوشك، ولكن أطلق عليها

^{١٩٨} انظر شرح المفصل لابن الحاجب (٩٠/٢)، وشرح الكافية له (٩١٨/٣)، وشرح الواقية له أيضاً (٣٦٩)، وشرح المفصل لابن يعيش (١١٥/٧)، والكنز للملك المؤيد (١٦/٢)، والفوائد الضيائية للجاسي (٢٩٨/٢).

كلّها أفعالٌ مقاربةٌ من باب تغليبٍ بعضِ أقسامِ الباب، لشهرةٍ
غالبه، وكثرةٍ وقوعه في الكلام، على بقية الأقسام.

ولا تَرَدُّ شهرةُ (عسى) لأنها المشهورة فقط من أفعالِ
الرجاء^{١٩٩}.

وقيل: أطلق عليها جميعها أفعال المقاربة، وإن لم تكن كلها
كذلك، من باب تسمية الكلّ باسم الجزء، كتسميتهم الكلامَ كلمةً،
وربيئةَ القوم عينا.

قال اللّقاني: تسميةُ الكلِّ باسم جزئه عبارة عن إطلاق اسمِ
الجزءِ على ما تركّبَ منه ومن غيره، كتسمية المركّب كلمةً،
وأما تسميةُ الأشياءِ المجتمعةِ من غيرِ تركيبٍ منها باسم بعضها،
فتغليبٌ كالعمرين والقمرين^{٢٠٠}.

الأسبابُ الدّاعيةُ إلى القولِ بأميةِ كادَ:

يُمكنُ اعتبارُ (كادَ) أمّا لبابها على الرّغم من عدمِ تصريحِ
السّحابةِ بأميّتها، والأدلة على ذلك واضحةٌ يُمكنُ التسليمُ بها،
والارتياحُ لها، ولا يُعتدُّ بما ذهب إليه الصّبّان والخضري من أنّه

^{١٩٩} انظر شرح الأشموني وحاشية الصبان عليه (٢٥٨/١).

^{٢٠٠} انظر شرح ابن عقيل على الألفية (٣٢٣/١)، وأوضح المسالك (٢٠١/١)، والتصريح وحاشية للشيخ
يسر عليه (٢٠٣/١)، والتنزيل والتكميل (٣٢٨/٤)، و تعليق للفرائد للذماميني (٢٨١/٣)، والأشموني
وحاشية الصبان عليه (٢٥٨/١)، وحاشية الخضري على ابن عقيل (١٢٣/١).

لا دليل على أميتها^{١٠١}، وذلك لما رآياه من اعتياد النحاة على
العنونة لهذا الباب بأفعال المقاربة، وعدم قولهم: (كاد) وأخواتها،
كما كانوا يقولون: إنَّ وأخواتها، وكان وأخواتها، وظنَّ وأخواتها،
ورأيا أنَّ هذا دليل كافٍ للقول بعدم أمية (كاد).

ويمكن أن يُجاب عن هذا بثلاثة أمور:

الأول: تقرأ في جميع المصنفات النحوية عنوانات من مثل:
أدوات النداء، حروف العطف، حروف الجزم، حروف النصب،
أدوات الشرط الجازمة، وجميع أصحاب هذه المصنفات مقرّون
بأمية (يا) في النداء، والواو في العطف، و(لم) في الجزم، و(أنَّ)
في النصب، و(إنَّ) في الشرط، فعدم قولهم مثلاً: (إنَّ) وأخواتها،
أو (يا) وأخواتها كعدم قولهم: (كاد) وأخواتها، لا يعني إنكاراً
للأمية.

الثاني: من عنون بالأفعال الناقصة، وأفعال القلوب، عنون
بأفعال المقاربة، فلا يصح لهذا أن نلزمه القول بعدم أمية (كاد)،
وهو قائل، بتصريح أو من غير تصريح، بأمية (كان)، و(ظنَّ).

الثالث: كثير ممّن عنون بأفعال المقاربة نجده في سياق
عرضه لمسائل هذا الباب يعبر بكاد وأخواتها^{١٠٢}، وهذا إقرار منه

^{١٠١} انظر حاشية الصبان على الأشموني (٢٥٧/١)، والخضري على ابن عقيل (٢٢٣/١).

^{١٠٢} انظر البسيط لابن أبي الربيع (٦٧٠/٢)، وشرح ابن عقيل (٣٢٢/١).

بأُمِّيَّتِهَا، فقوله : أفعال المقاربة، لا يُعدُّ على هذا إنكاراً
لأُمِّيَّةِ (كاد).

وأما الأدلة على أُمِّيَّةِ (كاد) فهي:

— أولها: قد سبق، على رأي، أن أفعال هذا الباب جميعها
للمقاربة، وهي في هذا على ثلاثة أقسام: للمقاربة على سبيل
ثبوت حصول الخبر، أو على سبيل رجاء حصوله، أو على سبيل
الشروع والأخذ فيه، ولا بُدَّ لهذه الأفعال بأقسامها الثلاثة من أمٍّ،
وأولها بالأمية ما كانت مقاربته على سبيل ثبوت الحصول،
لقوته مقارنةً بالقسمين الآخرين، وهذا القسم: كاد، وكرب،
وأوشك، وأولى هذه الثلاثة بالأمية (كاد) لأنه الأشهر، والأكثر
استعمالاً، والأكثر تصرفاً.

— وثانيها: وسبق، على رأي أيضاً، أن المقاربة في أفعال
هذا الباب على سبيل الحقيقة في القسم الأول، وعلى سبيل المجاز
فيما عداه، والأولى كون أحد أفعال ما المقاربة فيه على سبيل
الحقيقة أمّا، وأولى أفعال هذا القسم بالأمية (كاد) لما سبق.

— وثالثها: وسبق أيضاً، على رأي كذلك، أن أفعال هذا
الباب سُمِّيَتْ باسم أفعال القسم الأول منه من باب تسمية الكل
باسم البعض، أو تغليباً له؛ لشهرته وكثرة استعماله، مقارنةً
بالقسمين الآخرين، من حيث الجملة، لا أن كل فعل من أفعاله
أشهر وأكثر استعمالاً من كل فعل من أفعال القسمين الآخرين،

وَحَقُّ مَا غُلِبَ وَقُدِّمَ أَنْ تَكُونَ أُمُّ الْبَابِ إِحْدَى أَعْمَالِهِ، وَأَوَّلَاهَا بِذَلِكَ
(كَادَ) لِمَا تَقَدَّمَ.

— ورابعُها: ليس لجميع أفعال المقاربة ما لكاد من
التصرف. فالإجماع على جمودها جميعها على صورة الماضي،
إلا (عسى)، وقد تقدم.

والإ (أوشك) فسمع ماضيه، ومضارعُه، وقيل: هو أشهر
من ماضيه، وذهب الأصمعي إلى أنه لم يستعمل غير مضارع،
وأمرُده، واسم فاعله، والتفضيل منه.

والإ (طَفِقَ)، حكى الأخفش: طَفَقَ يَطْفِقُ طُفُوقًا، وَطَفِقَ
يَطْفِقُ طَفَقًا.

والإ (جعل)، فقد حكى الكسائي مضارعُه^{٢٠٣}.

— وخامسُها: اختصاصُها، دون بقية أفعال هذا الباب،
بجواز زيادتها، على رأي الأخفش^{٢٠٤}.

قال أبو حيان: "استدلَّ على ذلك بقوله تعالى: (إِنَّ السَّاعَةَ
آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا)"^{٢٠٥}، ويقول حسان:

^{٢٠٣} انظر أوضح المسالك (٣١٨/١، ٣٢٢-٢٣)، و تعليق الفرائد للدمامي (٢٨١/٣)، و الهمع
للسيوطي (١٣٤-٣٦)، والارتشاف (١٢٦-٢٧)، والتصريح (٢٠٨/١).

^{٢٠٤} وردَّه صاحب التسهيل وشرَّاه. انظر شرح التسهيل لمصنفه (٤٠٠/١)، ولابن عقيل (٣٠٣/١)،
ولأبي حيان (٣٧٠/٤)، والدمامي (٣١٢/٣).

^{٢٠٥} طه: ١٥.

وَتَكَادُ تَكْسِلُ أَنْ تَجِيءَ فَرَاشَهَا

فِي جَسَمِ خُرْعَةٍ وَحُسْنِ قَوَامٍ

وَأَوَّلَتِ الْآيَةَ عَلَى مَعْنَى: أَكَادُ أَخْفِيهَا فَلَا أَقُولُ هِيَ آتِيَةٌ،
وَقِيلَ مَعْنَاهُ: أَكَادُ أَخْفِيهَا عَنْ نَفْسِي. وَقَرَأَ أَبُو الدَّرْدَاءِ وَابْنُ جُبَيْرٍ:
أَكَادُ أَخْفِيهَا، بَفَتْحِ هَمْزَةٍ (أَخْفِيهَا)؛ مِنْ خَفَيْتُ الشَّيْءَ: أَظْهَرْتُهُ،
وَقَالَ الشَّاعِرُ:

خَفَاهُنَّ مِنْ أَنْفَاقِهِنَّ كَأَنَّمَا خَفَاهُنَّ وَتَقَّ مِنْ عَشِيِّ مُجَلِّبٍ
أَيُّ: أَظْهَرَهُنَّ.

وَأَمَّا: (وَتَكَادُ تَكْسِلُ) فَإِنَّهُ وَصَفَ الْمَرْأَةَ بِمُقَارَبَةِ الْكَسْلِ نَوْنِ
حَصُولِهِ، وَلَوْ كَانَتْ زَانِدَةً لَكَانَ وَصْفًا مَذْمُومًا؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَدُلُّ عَلَى
مُهَانَةِ النَّفْسِ جَدًّا؛ إِذْ يُلْزِمُهَا أَنْ تَقَامَ فِي أَيِّ مَكَانٍ كَانَتْ فِيهِ^{٢٠٦}.

— وَسَادَسُهَا: اخْتِصَاصُهَا، عَلَى رَأْيٍ كَذَلِكَ، بِأَنَّ إِثْبَاتَهَا
نَفْيٌ، وَنَفْيُهَا إِثْبَاتٌ^{٢٠٧}.

^{٢٠٦} شرح التسهيل لأبي حيَّان (٢٧٠/٤).

^{٢٠٧} وقد أبطل هذا المذهب شراح المفصل والكافية والتسهيل، انظر شرح المفصل لابن الحاجب (٩٣/٢) ٩٥، ولأبي يعقوب (١٢٤/٧)، ولصاحب التخمير (٣٠٧/٣-٣١٠)، وشرح الكافية لصاحبها (٩٢٠/٣-٢٢)، وللمروزي (٢٢٣/٤-٢٥)، وشرح التسهيل لمصنفه (٢٩٩/١-٤٠٠)، ولأبي حيَّان (٢١٧/٤-٦٩)، وللممبني (٣٠٨/٣-١٢)، والممتنع (١٤٦/٢)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (٤٦٦/١-٦٩)، والأشموقي والصيان (٢١٨/١-٦٩).

وقد اشتهر هذا القول حتى قال فيه المعري ملغزاً:

أُتُحَوِّيْ هَذَا الْعَصْرَ مَا هِيَ لِقَطْعَةٌ جَزَتْ فِي لِسَانِي خُرُومٌ وَفُؤُودٌ
إِذَا نَفَيْتُ، وَاللَّهِ أَعْلَمُ، أُثْبِتُ وَإِنْ أُثْبِتُ قَامَتْ مَقَامَ جُحُودٍ
وَأُجَابُهُ ابْنُ مَالِكٍ بِقَوْلِهِ:

— وسابغها: إنَّ (كاد) أشهرُ أفعالِ هذا الباب، وأكثرُ استعمالاً، لا يُنازعُها هذا غيرُ عسى، إلاَّ أنَّه يتعيَّنُ عدَّ (كاد) أمّا، دونَ (عسى)، لأمرٍ تقدَّم فيها (كاد) على أختها (عسى)، وهي:

١ — الإجماعُ على فعلية (كاد)، والاختلافُ في فعلية (عسى)، فقد ذهب إلى القولِ بحرفيتها الزجاجُ، وابنُ السَّراج، والمسيرافي حالة اتِّصالها بضمائرِ النصب، وثعلبٌ في أحدِ تفسيرين لما نُقلَ عنه، ونسبه السيرافي إلى سيبويه^{٢٠٨}.

فالمجمعُ على فعليته أولى بكونه أمّا لهذه الأفعال ممّا تذازعته الفعلية والحرفية.

٢ — الإجماع على عدَّ (كاد) من أفعالِ هذا الباب، وإخراج (عسى) عند بعضهم منها.

قال الرضي: "الذي أرى أنَّ (عسى) ليس من أفعال المقاربة؛ إذ هو طمعٌ في حقِّ غيره تعالى، وإنَّما يكون الطمعُ فيما ليس الطامعُ على وثوقٍ من حصوله، فكيف يُحكمُ بدنوِّ ما لا يُوثقُ بحصوله!

— نعم، هي: كاد المرءُ أن يردَّ الحِمَى
وفي عكسها: ما كاذ أن يردَّ الحِمَى
فتأتي لإثباتِ ونفيِ ورودِ
فخذَ نظمها فالعلمُ غيرُ بعيدِ
وأجابه الشهاب الحجازي قاتلاً:

لقد كاذ هذا الغرُّ يصدى فكرتي وما كنتُ منه أشطى بورودِ
فهذا جوابُ يرتضيه أولو النهى وممتنعٌ عن فهم كلِّ بنيدِ

^{٢٠٨} انظر شرح الرضي على الكافية (٢١٤/٤)، والارتشاف (١١٨/٢)، والتفصيل والتكميل (٢٢٧/٤)، (٢٤٤)، و تعليق الفرائد للهاميني (٢٩٤/٢)، و شرح الكتاب لسيرافي (١٥٢/ب).

ويجوزُ أنْ يُقالَ: إنَّ معناه رجاءُ دُنُوِّ الخبرِ، كما هو مفهومٌ من كلامِ الجزوليِّ والمصنّف: أي: إنَّ الطامعَ يطمعُ في دُنُوِّ مضمونِ خبرِهِ، كقولِكَ: عسى اللهُ أنْ يَشْفِي مريضِي؛ أي: إني أرجو قُرْبَ شفايهِ، وذلكَ لأنَّ (عسى) ليسَ متعيّناً بالوضعِ للطَّمعِ في دُنُوِّ مضمونِ خبرِهِ؛ بل لطمعِ حصولِ مضمونه مطلقاً، سواءَ تَرَجَّيَ حصوله عن قريبٍ أو بعدَ مدَّةٍ مديدةٍ، تقول: عسى اللهُ أنْ يدخلني الجنةَ، وعسى النبيُّ عليه السلامُ أنْ يَشْفَعَ لي، فإذا قلتَ: عسى زيدٌ أنْ يخرجَ، فهو بمعنى: لعلَّه يخرجَ، ولا دُنُوٌّ في (لعلَّ) إطلاقاً^{٢٠٩}.

وقال أيضاً: "لم يثبت في (عسى) معنى المقاربةِ وضعاً، ولا استعمالاً"^{٢١٠}.

٣ - (كاد) أشدُّ مبالغةً في القربِ من (عسى)^{٢١١}.

٤ - (كاد) لمقاربةِ ذاتِ الفعلِ من غيرِ تراخٍ، و(عسى) لمقاربةِ ذاتِ الفعلِ بتراخٍ^{٢١٢}، وما كان للمقاربةِ من غيرِ تراخٍ أولى بالأميَّةِ ممَّا كان لها مع تراخٍ.

^{٢٠٩} شرح الرضي على الكافية (٢١١/٤).

^{٢١٠} شرح الرضي على الكافية (٢١٦/٤).

^{٢١١} انظر التذييل والتكميل (٣٣٢/٤)، وشرح المفصل لابن يعيش (١١٩/٧).

^{٢١٢} انظر شرح الجمل لابن عصفور (١٧٦/٢).

٥ - (كاد) في الأصل بمعنى قرب، ولا تستعمل على أصل
الوضع، فلا يُقال: كاد زيدٌ من الفعل، بل تجرّدت للدلالة على
المقاربة، و(عسى) تستعمل للمقاربة ولغيرها، فما تجرّد للمقاربة
أولى بالأميّة ممّا جاء عليها وعلى غيرها^{٢١٢}.

٦ - التصرف في (كاد) أكثر منه في (عسى)

فالمحكي في (كاد) ماضيها، ومضارعها، واسم فاعلها،
ومصدرها، يُقال: كاد يكاد كيداً ومكاداً ومكادةً وكيدودةً وأنا كائدٌ،
من باب هاب يهاب، يائي العين.

وحكى سيوييه: كُذت، والأصمعي: كوداً، فهذا واويٌّ من
باب خاف يخاف.

وأما (عسى) فالجمهور على أنه جامدٌ على صورة
الماضي، لا يصح فيه غير ذلك.

وحكى عبد القاهر الجرجاني مضارع (عسى)، واسم فاعله.
وحكى ابن ظفر في شرح المقامات: عَسَيْتُ أَعْسَى. قال
النيلي: وعلى هذا فيقال في اسم فاعله: عاسٍ.

وقال العُماني في شرح القصيح: وزعم بعضهم أنه يُقال:
عسى يعسُو، وعسى يعسَى، فتكون (عسى) على هذا متصرفةً.

^{٢١٢} انظر شرح الرضي على الكافية (٢٢٠/٤).

وأنكره عبد الدائم القيرواني في حلا العلا، وقال: لا يقالُ
في (عسيتُ): يفعلُ، ولا: فاعلُ.

وحكى أبو زيد وابن الأعرابي اسمَ فاعله على (عس)، وما
أعساه! وأعس به!

قال النيلي: هذا هنا بمعنى حقيق وخليق، وليس من (عسى)
التي للسرّجاء. ووهم ابن مالك وغيره ممن ظنّ قولهم في باب
التعجب: ما أعساه، وأعس به! من (عسى) الرجائية، بل هو من
التي بمعنى حقيق وخليق، كما سبق^{٢١٤}.

٧ — لا يضمّر الشأن في (عسى)، على رأي، ويضمّر في
(كاد) اتفاقاً، بل هو مشهورٌ فيها^{٢١٥}.

٨ — إنّ (كاد) يُخبرُ بها عن المقاربة فيما مضى، وفيما
يُستقبل، نحو قولك: كاد زيدٌ يقومُ أمس، ويكادُ يخرجُ غداً، ولما
كانت (عسى) طمعاً، والطمع يختصُّ بالمستقبل، كانت له فقط^{٢١٦}.

— وثامنها: توسّعهم فيها بما لا يوجدُ في غيرها، أو في
جميعها، ومن ذلك:

١ — إضمارُ الشأنِ فيها:

^{٢١٤} انظر شرح الرضي على الكافية (٢٢٠/٤)، و التذييل والتكميل (٢٧١-٧٢)، و تعليق الفرائد
للداميني (٣٨٢/٣، ٣١٤-١٦)، و اليمع للسيوطي (١٢٦-٢٧).

^{٢١٥} انظر شرح الرضي على الكافية (٢١٧-١٨)، و تعليق الفرائد للداميني (٢٩٤/٣).

^{٢١٦} انظر شرح المفصل لابن يعيش (١٢٠/٧).

قال الرضي: "وليس بمشهور إضمارُ الشان، من أفعال المقاربة، إلا في كاد"^{٢١٧}، وهو في غيرها غير مسموع، أو نادر، أو ضرورة.

٢ - مجيء خبرها مفرداً منصوباً:

ولم يُسمع في غير (كاد)، و(عسى)، قال تأبط شراً:
فأبئت إلى فهم، وما كدت أيبأ
وكم مثلها فارقتها، وهي تصغر

وقال رؤبة:

أكثرت في العذل ملحاً دائماً

لا تكثرن إني عسيت صائماً^{٢١٨}

٣ - مجيء خبرها من غير (أن) كثيراً، وبها قليلاً، أو نادراً، أو ضرورة، وحملت (كرب) عليها، في حين أن (أن) امتنعت من جميع أفعال الشروع، ووجبت مع أفعال الرجاء عدا (عسى)، وهي في (عسى وأوشك) عكس (كاد)^{٢١٩}.

- وتاسعها: ليست جميع المذكورات من أفعال المقاربة محل إجماع عليها، بل المشهور الذي عليه الأكثر:

^{٢١٧} شرح الرضي على الكافية (٢١٨/٤).

^{٢١٨} انظر شرح التسهيل لمصنفه (٢٩٣/١)، ولأبي حيان (٣٤٣/٤)، وللنمامي (٢٩٢/٢-٩٣).

^{٢١٩} انظر أوضح المسالك (١/٣١٠-١٧).

كاد، وكرب، وأوشك: في المقاربة، وعسى، وحرى،
واخلولق: في الرجاء، وأخذ، وجعل، وأنشأ، وعلق، وطفق،: في
الشروع.

والرضيُّ لا يعدُّ جميع أفعال الشروع في أفعال المقاربة،
ولا يعدُّ (عسى) منها كذلك^{٢٢٠}.

و(حرى) المشهورُ اسميُّها وتوِينُها، وقال أبو حيان: يُحتاج
إلى إثبات كون (حرى) فعلاً ماضياً بمعنى (عسى) إلى نقل
يُصح عن ذلك^{٢٢١}.

و(كرب) أقلُّ شهرةً واستعمالاً من (كاد)، ولم يعدّها بعضهم
من أفعال المقاربة، وذهب إلى أنها من أفعال الشروع^{٢٢٢}، وقد
تقدّم أولوية أفعال المقاربة بالأميّة، وعدم الاعتداد بأفعال الشروع
عند الرضي.

و(اخلولق) ليست، على رأي، من الأفعال الناقصة، وإن
كان فيها معنى المقاربة، فما اجتمع فيه أمران: النقصان
والمقاربة، أولى بالأميّة ممّا فيه واحدٌ منهما^{٢٢٣}.

و(عسى) تقدّم أحقيّة (كاد) بالأميّة منها.

^{٢٢٠} انظر شرح الرضي على الكافية (١٢-٢١١/٤).

^{٢٢١} انظر التذييل والتكميل (٣٢٠/٤)، و تعليق الفرائد للحماني (٢٨٤-٨٥/٣).

^{٢٢٢} انظر التذييل والتكميل (٣٣١/٣).

^{٢٢٣} انظر شرح الجمل لابن عصفور (١٧٧/٢)، و التذييل والتكميل (٣٣١/٤).

و(أوشك) ليس بشهرة (كاد)، ولا بكثرة، ولا بتصرفه،
ويتخلف عن (كاد) في أمور يختصُّ بها الأخير.

كان

إجماع النحاة على عدّ (كان) أمّ بابها قائم لا خلاف فيه،
والتصريح بذلك شائع في مصنفاتهم كثرة ملحوظة.

وإنّما جعلت (كان) أمّاً لأخواتها من أفعال بابها لثمانية
أوجه، وهي على سبيل الإجمال:

١ - إن (كان) التامة دالة على الكون، والكون يعم جميع
مدلولات أخواتها، إذ كل شيء داخل تحت الكون.

٢ - إن (كان) تدل على مطلق الزمان الماضي، و(يكون) تدل
على مطلق الزمان المستقبل، وسائر أخواتها تدل على زمان
مخصوص.

٣ - دلالتها على كون مطلق، وسائر أخواتها تدل على كون
مقيد، والمقيد فرع عن المطلق.

٤ - كونها أكثر استعمالاً من سائر أخواتها.

٥ - توسعهم فيها بما لا يستعمل في غيرها، وعدم تخلفها عن شيء جاز في أخواتها.

٦ - بقية أخوات (كان) تصلح أخباراً لها، ولا تصلح هي خبراً لإحداهن.

٧ - سعة أقسامها.

٨ - اختصاصها بأمور دون سائر أخواتها.

وهذا تفصيل الكلام في هذه الأوجه:

— الوجه الأول:

الوجه الأول من الأوجه الداعية إلى اعتبار (كان) أمّا للباب هو: أن (كان) التامة دالة على الكون، والكون نعم جميع مدلولات أخواتها؛ إذ كل شيء داخل تحت الكون^{٢٢٤}.

— الوجه الثاني:

إن (كان) دالة على مطلق الزمان الماضي، و(يكون) دالة على مطلق الزمان المستقبل، بخلاف غيرها من أفعال هذا الباب، فإنها تدل على زمان مخصوص، كالصباح والمساء، والعام أصل للخاص، والمطلق أصل للمقتد، والإفراد أصل للتركيب^{٢٢٥}.

^{٢٢٤} انظر كشف المشكل للحيرة يعني (٢٢٦/١)، و اللباب للعكبري (١٦٦/١)، و حاشية الصبان على الأسموني (٢٢٥/١).

^{٢٢٥} انظر اللباب للعكبري (١٦٦/١).

— الوجه الثالث:

إنّ معنّى (كان) الدّلالةُ على كونٍ مطلقٍ، وسائرُ أخواتِها تدلُّ على كونٍ مقيدٍ، والمقيّدُ فرغٌ عن المطلقِ.

فمعنّى كان زيدٌ قائماً: لزيدٍ قيامٌ له حصولٌ في الزمانِ الماضي، ومعنّى صار زيدٌ قائماً: لزيدٍ قيامٌ له حصولٌ في الزمانِ الماضي بعد أن لم يكن، ومعنّى أصبح زيدٌ قائماً لزيدٍ قيامٌ له حصولٌ في الزمانِ الماضي وقتَ الصبحِ، وكذا سائرُها، ففي كلّها معنّى الكونِ مع قيدٍ آخر، كما ترى^{٢٢٦}.

— الوجه الرابع:

إنّ (كان) أكثرُ استعمالاً في كلامِ العربِ من سائرِ أخواتِها، ودليلُ ذلك حذفُهم نونِ (يكن) بشروطِها التي سيأتي ذكرُها^{٢٢٧}، والعربُ إذا كثُرَ لفظُ على لسانهم التمسوا له الخِفةَ^{٢٢٨}.

— الوجه الخامس:

توسّعهم فيها بما لا يُستعملُ في غيرها، وعدم تخلفها عن شيءٍ جازٍ في أخواتِها^{٢٢٩}.

^{٢٢٦} شرح الرضوي على الكافية (٤/١٨١-٨٢، ٢٠٢)، وتعليق الفرائد للسامي (٢/١٦٠، ١٧١-٧٢).

^{٢٢٧} انظر ص (١٥٨) من هذا الكتاب.

^{٢٢٨} انظر اللباب للعكبري (١/١٦٦)، والتكميل (٤/٢٢٨)، وتعليق الفرائد للسامي (٣/٢٢٩).

٠(

^{٢٢٩} انظر شرح التسهيل لمصنفه (١/٣٦٥).

— الوجه السادس:

لِنْ بَقِيَّةِ أَخَوَاتِ (كَانَ) تَصْلَحُ أَخْبَاراً لَهَا، كَقَوْلِكَ: كَانَ زَيْدٌ أَصْبَحَ مَنْطَلِقاً، وَلَا يَحْسُنُ: أَصْبَحَ زَيْدٌ كَانَ مَنْطَلِقاً^{٢٣٠}.

— الوجه السابع:

سَعَةً أَقْسَامِهَا، بِخِلَافِ مَا سِوَاهَا مِنْ أَفْعَالِ هَذَا الْبَابِ، وَمِنْ أَقْسَامِهَا:

أولاً : الناقصة:

وهي على أربعة أقسام، سيأتي تفصيلُ الكلامِ فيها، ونذكر ما في بعضها من الخلاف^{٢٣١}، وهي^{٢٣٢}:

١ — التي تدلُّ على أمرٍ وقع في الزَّمانِ الماضي، ثم انقطع، كَقَوْلِكَ: كَانَ زَيْدٌ مَرِيضاً، وَهُوَ الْيَوْمَ صَحِيحٌ.

٢ — التي تدلُّ على الأمرِ المُشَاهِدِ فِي الْحَالِ، وَقَدْ كَانَ عَلَى تِلْكَ الصِّفَةِ فِيمَا مَضَى مِنَ الزَّمانِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى:

^{٢٣٠} انظر اللباب للعكبري (١/١٦٦)، ولا يقال هنا: قد سبق أن (كان) تزداد بين الأمرين المتلازمين،

واسم أصبح وخبر ما من ذلك، فلم لا تكون (كان) زائدة هنا؟

والجواب: هذه قضية أخرى، والكلام الآن في أصالة (كان)، وليس في زيادة. وأيضاً: زيانتها لم تسمع في مثل هذا الموضع، وسبق أن الحكم بالزيادة فرع، والأصل الحكم بالأصالة، ثم هو محتاج إلى سماع، ومقصود عليه: في غير ما جعل مقبلاً في باب التعجب.

^{٢٣١} انظر ص (١٣١) من هذا الكتاب.

^{٢٣٢} انظر الحلل في إصلاح الخلل لابن السيد البطليوسي (١٧٣-١٧٤).

(وكان الله عليماً حكيماً)^{٢٣٢}.

٣ - التي بمعنى صار مفيدة الانتقال من صفة إلى صفة،
أو من حقيقة إلى حقيقة، نحو قوله تعالى: (فكانت هباءً
منثوراً)^{٢٣٤}.

٤ - الشأنية التي اسمها ضمير الشأن أو القصة وخبرها
جملة، نحو: كان قام زيداً.
ثانياً: التامة:

وهي على قسمين^{٢٣٥}:

١- الزائدة: وسيأتي تفصيل الكلام فيها^{٢٣٦}.

٢- وغير الزائدة، وهي على أنواع:

أ - الشأنية: عند من يراها قسماً من أقسام التامة^{٢٣٧}.

ب - التي بمعنى ثبت: قال ابن مالك "وثبت كل شيء بحسبه،
فتارة يُعبرُ عنه بالأزلية، نحو: كان الله ولا شيء معه.
وتارة يُعبرُ عنه بحدث، كقوله:

^{٢٣٤} الفتح : ٤.

^{٢٣٥} المواقعة : ٦.

^{٢٣٦} انظر شرح الجمل لابن خروف (٤٣٨/١).

^{٢٣٧} انظر ص (١٤١) من هذا الكتاب.

^{٢٣٨} انظر ص (١٣٤) من هذا الكتاب.

إِذَا كَانَ الشِّتَاءُ فَأَدْقُنُونِي فَإِنَّ الشَّيْخَ يُهْرَمُهُ الشِّتَاءُ

وتارة يُعَبَّرُ عَنْهُ بِخَضَرَ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: (وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ)^{٢٣٨}.

وتارة يُعَبَّرُ عَنْهُ بِقَدَّرَ، أَوْ وَقَعَ، نَحْوُ: مَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ^{٢٣٩}.

قال المرادي: "التعبير بِقَدَّرَ مشكل؛ لِأَنَّ (شَاءَ اللَّهُ) بمعنى قَدَّرَ، فَيَتَّحَدُّ السَّبَبُ وَالْمُسَبَّبُ"^{٢٤٠}.

ج — والتي بمعنى خُلِقَ، يُقَالُ: كَانَ عَبْدُ اللَّهِ، أَي: خُلِقَ. ذكر ذلك ابن عصفور^{٢٤١}، وأبو حيان عن بعض أصحابه، ثم قال مستدرِكاً على ابن مالك: فَأَمَّا قَوْلُهُ: بِمَعْنَى خُلِقَ، فَهِيَ الَّتِي بِمَعْنَى حَدَثَ، وَكَانَ قَدْ ذَكَرَ أَنَّهَا تَأْتِي بِمَعْنَى حَدَثَ، فَجَعَلَهُمَا مَعْنِيَيْنِ، وَهُمَا مَعْنَى وَاحِدٍ^{٢٤٢}.

د — والتي بمعنى أَقَامَ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

كَانُوا، وَكُنَّا، فَمَا نَدْرِي عَلَى وَهْلِ

أُ نَحْنُ فِيمَا لَبِثْنَا أَمْ هُمْ عَجَلُ

^{٢٣٨} البقرة: ٢٨٠.

^{٢٣٩} انظر شرح التصويل لمصنفه (٢٤٢/١).

^{٢٤٠} انظر تعليق القرطبي للمرادي (١٧٦/٣).

^{٢٤١} انظر شرح الجمل لابن عصفور (٤١٣/١).

^{٢٤٢} انظر التنبيل والتكميل لأبي حيان (١٣٩/٤).

هـ - والتي بمعنى كَفَل، يُقال: كُنْتُ الصَّبِيَّ: كَفَلْتُهُ، ومصدرُها: كِيَانَةٌ.

و - والتي بمعنى غَزَلَ، يُقال: كُنْتُ الصُّوفَ: غَزَلْتُهُ.

وهنا خمسُ مسائل:

المسألة الأولى: في خذ الأفعال الناقصة، والأفعال التامة^{٢١٢}:

قالوا: الناقصة ما وُضِعَ لتقريرِ الفاعلِ على صفة.

والتامة: ما وُضِعَ لصفةٍ وتقريرِ الفاعلِ عليها.

قال الجامي في شرحه على الكافية: "ما وُضِعَ؛ أي: أفعالٌ وُضِعَتْ لتقريرِ الفاعلِ على صفةٍ؛ أي: العمدةُ فيما وُضِعَتْ له هذه الأفعالُ هو تقريرُ الفاعلِ على صفة.

ولا شك أن هذه الصفةَ خارجةٌ عن ذلك التقريرِ الذي هو العمدةُ في الموضوع له؛ أن ذلك التقريرَ نسبةٌ بينَ الفاعلِ والصفة، فكلُّ من طرفيها خارجٌ عنها.

^{٢١٢} انظر التعريفات للجرجاني (٣٣)، والتوقيف على مهمات التعاريف للمناوي (٨٠)، والكافية لابن الحاجب (٢٠٦)، وشرح الأتمودج للأردبيلي (١٩٩)، وشرح المفصل لابن الحاجب (٧١/٢).

فخرج من الحدّ الأفعال التامة؛ لأنها موضوعة لصفة
وتقرير الفاعل عليها، فكلٌّ من الصفة والتقرير عمدة فيما وضعت
له، لا التقرير وحده.

وإنما جعلنا التقرير المذكور عمدة للموضوع له في الأفعال
الناقصة، لا التامة؛ لاشتغالها على معانٍ زائدة على ذلك التقرير،
كالزمان في الكل، والانتقال والدوام والاستمرار في بعضها.

ولو جعل الموضوع له جزئيات ذلك التقرير، فيقال (صار)
مثلاً موضوعٌ لتقرير الفاعل على صفة على وجه الانتقال إليه في
الزمان الماضي، وكذا كل فعلٍ منها، فلا شك أن كل جزئي تمام
الموضوع له بالنسبة إلى ما هو موضوع له، والصفة خارجة
عنه.

فخرج الأفعال التامة منها، ولا يتعد أن يجعل اللام في
قوله: (لتقرير الفاعل) للغرض، لا صلة الوضع، ولا شك أن
الغرض من وضع الأفعال الناقصة هو التقرير المذكور، لا
الصفات، بخلاف الأفعال التامة، فإن الغرض من وضعها
مجموعها، لا التقرير فحسب، كما عرفت، فخرجت عن حدها،
فظهر بما ذكرنا أن هذا الحد لا يحتاج إلى قيد زائد لإخراج
الأفعال التامة أصلاً^{٢٤٤}.

^{٢٤٤} الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب للجامي (٢/٢٨٦-٨٧).

وقولُ الجامي: إن هذا الحدَّ، بما شرحه وأوضحه منه، غيرُ محتاجٍ إلى قيدٍ لإخراج الأفعال التامة، إشارةً إلى ما ذكره الرضي في شرح هذا الحدَّ، قال: قوله: ما وُضع لتقرير الفاعلِ على صفةٍ، كان ينبغي أن يُقدَّرَ الصفةُ، فيقول: على صفةٍ غيرِ مصدرٍ، فإنَّ (زيد) في: ضرب زيد، أيضاً متَّصفٌ بصفةِ الضربِ، وكذا جميعُ الأفعالِ التامةِ، وأمَّا الناقصةُ فهي لتقريرِ فاعلها على صفةٍ متصفةٍ بمصادرِ الناقصةِ، فمعنى كان زيدٌ قائماً: أن زيدا متَّصفٌ بصفةِ القيامِ المتَّصفِ بصفةِ الكونِ؛ أي: الحصول والوجود، ومعنى صار زيدٌ غنياً: أن زيدا متَّصفٌ بصفةِ الغنى المتَّصفِ بصفةِ الصيرورةِ؛ أي: الحصول بعد أن لم يحصل^{٢٤٥}.

المسألة الثانية: في اختلافهم في سبب تسميتها ناقصةً وتامةً، وهم في هذا على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول:

مذهبُ جمهورٍ، منهم: المبرِّدُ، وابنُ السَّراجِ، وأبو عليٍّ الفارسيُّ، وابنُ جنِّي، وابنُ بزَّهان، وعبدُ القاهرِ الجرجانيُّ، والأستاذُ أبو عليٍّ الشَّلوِّبيُّ، وابنُ يعيِّش^{٢٤٦}.

^{٢٤٥} شرح الكافية للرضي (١٨٢/٤). وانظر أيضاً: شرح اللوافية نظم للكافية لابن الحاجب (٣٦٣-٦٤)، وشرح الفريد نيسفراييني (٣٠٨)، وحاشية الجرجاني على المطول للفتناني (١٥١).

^{٢٤٦} وقيل: إن هذا هو مذهب سيبويه، أو هو ظاهر كلامه. انظر شرح التمهيد لمصنفه (٣٣٨/١-٤١)، والارتشاف لأبي حيان (٧٥/٢)، وحاشية الشَّيخ يس على الفاكهي على القطر (١٤/٢)، والهمع للسيوطي (٧٤/٢)، وشرح المفصل لابن يعيِّش (٨٩/٧).

قالوا: إِنَّمَا سُمِّيَتْ نَاقِصَةً لِأَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى زَمَنِ دُونَ حَدَثٍ،
فَنَقَصْتُ بِهَذَا عَمَّا سِوَاهَا مِنَ الْأَفْعَالِ الدَّالَّةِ عَلَى الْحَدَثِ وَزَمَانِهِ،
وَهُمَا، الْحَدَثُ وَالزَّمَانُ، تَمَامٌ دَلَالَةُ الْفِعْلِ، فَالْتِمَامُ مِنَ الْأَفْعَالِ، وَهُوَ
مَا سِوَى كَانَ وَأَخَوَاتِهَا وَمَا حُمِلَ عَلَيْهَا، مَا دَلَّ عَلَيْهِمَا مَعًا،
وَنُقْصَانُ الدَّلَالَةِ عَلَى الْحَدَثِ، مِنْ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا، سَبَبٌ تَسْمِيَتِهَا
نَاقِصَةً.

وأضاف آخرون فقالوا: ولعدم دلالتها على الأحداث لم
يُنْطَقَ لَهَا بِالْأَحْدَاثِ؛ أي بالمصادر^{٢٤٧}.

وانتصر لهذا المذهب قومٌ، وتعرض للردِّ عليه والقول
ببطلانه آخرون.

فممن انتصر له العصامُ الإسفراييني موافقاً في عدم دلالة
هذه الأفعال على الأحداث، قائلاً باشماليها عليها، ومفرقاً بين
الأمريين بقوله: "وجهُ نُقصانها عندهم أنها لا تدلُّ على الحدث،
وإنما تدلُّ على الزَّمانِ فقط. وفيه نظرٌ؛ لدالتها على النسبة

^{٢٤٧} ذهب ابن خروف في شرح الجمل (١/٤١٥)، وابن عصفور في شرح الجمل أيضاً (١/٢٨٥-٢٨٦) إلى أن هذه الأفعال الناقصة مشتقة من أحداثٍ لم ينطق بها. قال ابن عصفور: "والصحيح أنها مشتقة من أحداثٍ لم ينطق بها. وقد تقرر من كلامهم أنهم يستعملون القروع، ويهملون الأصول. والذي حمل على ادعاء مصادر لهذه الأفعال التي قد رفض النطق بها أنها أفعال، فينبغي أن تكون بمنزلة سائر الأفعال في أنها مأخوذة من حدث. ومما يدل على أن في هذه الأفعال معنى الحدث لمرهم بها، وبناء اسم الفاعل منها، نحو: كن قائماً، وأنا كائن منطلقاً. والأمر لا يتصور بالزمان، وكذلك لا يبنى اسم الفاعل بالزمان. فليس قيل: لا تدل على الحدث، إذ قد رفض النطق به، فالجواب: إن الخبر الذي عوض منه يقوم في الدلالة على حركة الفاعل". ويمكن إبطال دعوى ابن خروف وابن عصفور بما سيأتي بيانه. وانظر شرح التوسيل لمصنفه (١/٣٣٨-٤١)، واللهم للسيوطي (٢/٧٤).

أيضاً. ولا يَرِدُ عليه ما أُورِدَ من أن صار يدلُّ على الصيرورة، وهذا حدث؛ لأنَّ الحدثَ معنىً مستقلُّ بالمفهومية، والصيرورة وأخواتها المعتبرة في مفهومات هذه الأفعالِ نسبٌ مخصوصة، لا مطلقة، ولو كان الحدثُ مفهوماً مستقلاً لكان (ضرب) دالاً على حدثين، هما: الضربُ والثبوتُ. نعم: يتَّجهُ عليه أنا لا نُسَلِّمُ أن هذه الأفعالَ غيرُ مشتملةٍ على الحدث، فكان مثلاً معناه الثبوتُ المستقلُّ بالمفهومية والزَّمان، وثبوتُ هذا الثبوتِ للفاعلِ، إلا أنَّه ربَّما يجعلُ فاعلُ هذا الثبوتِ جملةً، فـ (كان زيدٌ قائماً) معناه: ثبتَ قيامُ زيدٍ، فالفاعلُ مجموعُ الجملة، والمستحقُّ لإعرابِ الفاعلِ هو المجموعُ، إلا أنَّه أُجريَ إعرابُ الفاعلِ على الجزء الأولِ كما أُجريَ إعرابُ الحالِ الذي يستحقُّه مجموعُ الجملةِ على الجزء الأولِ في: بعته شاة بدرهم، بنصب (شاة).

ونُصبُ الجزء الثاني من الفاعلِ^{٢٤٨} لمشابهته بالمفعولِ في وقوعه بعد المرفوع، واقتضاء الفعلِ إِياءه.

ونظيره جعلُ الجملةِ مفعولاً في نحو: علمتُ زيداً قائماً، فإنَّ المعلومَ مجموعُ الجملة، إلا أنَّه أُجريَ إعرابُ المفعولِ الذي استحقَّه المجموعُ على كُلِّ من الجزأين^{٢٤٩}.

^{٢٤٨} الذي هو خبر كان، بناءً على مذهبه من أن فاعل كان هو اسمها وخبرها معاً.

^{٢٤٩} انظر شرح التريد للعصام الإسفراييني (٣٠٨-٣٠٩).

وممن تعرض للرد على هذا المذهب، وهم كثر، والقول
ببطلانه: الرضي في شرحه على الكافية، وابن مالك في شرحه
على التسهيل، وأبو حيان في الارشاف، والسيوطي في الهمع،
وغيرهم.

قال الرضي: "وما قاله بعضهم من أنها سُميت ناقصة لأنها
تدل على الزمان دون المصدر، ليس بشيء؛ لأن (كان) في نحو:
كان زيد قائماً، يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق،
وخبره يدل على الكون المخصوص، وهو كون القيام؛ أي:
حصوله، فجاء أولاً بلفظ دال على حصول ما، ثم عيّن بالخبر
ذلك الحاصل، فكأنك قلت: حصل شيء ما، ثم قلت: حصل القيام،
فالفائدة في إيراد مطلق الحصول أولاً، ثم تخصيصه، كالفائدة في
تسمير الشأن قبل تعيين الشأن، على ما مر في بابه، مع فائدة
أخرى ههنا، وهي دلالة على تعيين زمان ذلك الحصول المقيد،
ولو قلنا: (قام زيد) لم يحصل هاتان الفائدتان معاً، فـ(كان) يدل
على حصول حدث مطلق تقييده في خبره، وخبره يدل على حدث
معين واقع في زمان مطلق تقييده في (كان)، لكن دلالة كان على
الحدث المطلق؛ أي: الكون، وضعيّة، ودلالة الخبر على الزمان
المطلق عقلية. وأمّا سائر الأفعال الناقصة، نحو: صار الدال على
الانتقال، وأصبح الدال على الكون في الصبح أو الانتقال، ومثله
أخواته، وما دام الدال على معنى الكون الدائم، وما زال الدال

على الاستمرار، وكذا أخواته، وليس الدّالّ على الانتفاء، فدلالتهـا
على حدثٍ معيّنٍ لا يدلّ عليه الخبرُ في غاية الظُّهور، فكيف
تكونُ جميعُها ناقصةً بالمعنى الذي قالوه^{٢٥٠}.

وذهب ابنُ مالكٍ إلى بطلانِ هذا المذهبِ من أوجهٍ عشرة،
قال: "ودعواهم باطلةٌ من عشرةِ أوجهٍ:

الأول: إنّ مدّعي ذلك معترفٌ بفعليّةِ هذه العواملِ، والفعليّةُ
تستلزمُ الدّلالةَ على الحدثِ والزّمانِ معاً؛ إذ الدّالّ على الحدثِ
وحده المصدرُ، والدّالّ على الزّمانِ وحده اسمُ الزّمانِ، والعواملُ
المذكورةُ ليست بمصادرٍ ولا أسماءَ زمانٍ، فبطل كونُها دالةٌ على
أحدِ المعنيينِ دونِ الآخرِ.

الثاني: إنّ مدّعي ذلك معترفٌ بأنّ في كلّ فعلٍ الدّلالةَ على
المعنيينِ، فحكمُه على العواملِ المذكورةِ بما زعم إخراجَ لها عن
الأصلِ، فلا يقبلُ إلاّ بدليلٍ.

الثالث: إنّ العواملَ المذكورةَ لو كانت دلالتهـا مخصوصةً
بالزّمانِ لجاز أن تتعقّدَ جملةٌ تامّةٌ من بعضها ومن اسمٍ معنّى،
كما ينعقّدُ منه ومن اسمِ زمانٍ، وفي عدمِ جوازِ ذلك دليلٌ على
بطلانِ دعواهم.

^{٢٥٠} انظر شرح الرضوي على كافية ابن الحاجب (٤/١٨١-١٨٢).

الرابع: إن الأفعال كلها إذا كانت على صيغة مختصة بزمان معين فلا يمتاز بعضها من بعض إلا بالحدث، كقولنا: أهان وأكسرم، فإنهما متساويان بالنسبة إلى الزمان، مفترقان بالنسبة إلى الحدث، فإذا فرض زوال ما به الافتراق، وبقاء ما به التساوي، لزم ألا يكون بين الأفعال المذكورة فرق ما دامت على صيغة واحدة، ولو كان الأمر كذلك لم يكن فرق بين: كان زيد غنياً، وصار غنياً، والفرق حاصل، فبطل ما يوجب خلافه. ولو كان الأمر كذلك لزم تناقض قول من قال: أصبح زيد ظاعناً، وأمسي مقيماً؛ لأنه على ذلك التقدير بمنزلة قوله: زيد قبل وقتنا ظاعناً مقيماً، وإنما يزول التناقض بمراعاة دلالة الفعلية على الإصباح والإمساء. وذلك هو المطلوب.

الخامس: إن من جملة العوامل المذكورة: انفك، ولا بد معها من ناف، فلو كانت لا تدل على الحدث الذي هو الانفكاك، بل على زمن الخبر، لزم أن يكون معنى: ما انفك زيد غنياً: ما زيد غنياً في وقت من الأوقات الماضية، وذلك نقيض المراد، فوجب بطلان ما أفضى إليه.

السادس: إن من جملة العوامل المذكورة: دام، ومن شروط أعمالها عمل كان كونها صلة لـ(ما) المصدرية، ومن لوازم صحة ذلك تقدير المصدر في موضعها، كقولك: جد ما دمت

واجداً؛ أي: جُدَّ مَدَّةَ نَوَامِكِ واجداً، قَلَوُ كَانَتْ دَامَ مَجْرَدَةً عَنِ
الْحَدِيثِ لَمْ يَقَمْ مَقَامُهَا اسْمُ الْحَدِيثِ.

السابع: إِنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالَ لَوْ لَمْ يَكُنْ لَهَا مَصَادِرُ لَمْ تَدْخُلْ
عَلَيْهَا أَنْ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: (إِلَّا أَنْ تَكُونَا مُلْكَيْنِ)^{٢٥١} لِأَنَّ أَنْ هَذِهِ وَمَا
وُصِلَتْ بِهِ فِي تَأْوِيلِ الْمَصْدَرِ، وَقَدْ جَاءَ مَصْدَرُهَا صَرِيحاً فِي
قَوْلِ الشَّاعِرِ:

بَبَذَلٍ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى

وَكُونُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ

وَقَدْ حَكَى أَبُو زَيْدٍ فِي كِتَابِ الْهَمَزِ مَصْدَرَ فَتَى مُسْتَعْمِلاً،
وَحَكَى غَيْرُهُ: ظَلَلْتُ أَفْعَلُ كَذَا ظُلُولاً.

وَجَاؤُوا بِمَصْدَرٍ كَادَ فِي قَوْلِهِمْ: لَا أَفْعَلُ ذَلِكَ وَلَا كِيداً؛ أَيُّ:
وَلَا أَكَادُ كِيداً. وَكَادَ فَعْلٌ نَاقِصٌ مِنْ بَابِ كَانَ، إِلَّا أَنَّهَا أَوْضَعُ مِنْ
كَانَ؛ إِذَا لَا يُسْتَعْمَلُ لَهَا اسْمُ فَاعِلٍ، وَاسْمُ فَاعِلٍ كَانَ مُسْتَعْمِلاً، وَلَا
يُسْتَعْمَلُ مِنْهَا أَمْرٌ، وَالْأَمْرُ مَنْ كَانَ مُسْتَعْمِلاً، وَإِذَا لَمْ يَمْتَنِعْ مَصْدَرُ
كَادَ، وَهِيَ أَوْضَعُ مِنْ كَانَ، فَإِنْ لَا يَمْتَنِعُ مَصْدَرُ كَانَ أَحَقُّ
وَأَوْلَى.

الثامن: إِنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالَ لَوْ كَانَتْ لِمَجْرَدِ الزَّمَانِ لَمْ يُغْنِ عَنْهَا
اسْمُ الْفَاعِلِ، كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: (إِنَّ هَذَا الْقُرْآنُ كَانَتْ لَكُمْ أَجْرَاءُ،

^{٢٥١} الأعراف : ٢٠.

وكائنٌ عليكم وزراً)، وقال سيبويه: (قال الخليل: هو كائنٌ أخيكِ
على الاستخفاف، والمعنى: كائنٌ أخاك). هذا نصُّه^{٢٥٢}. وقال
الشاعر:

وما كلُّ من يُيدي البشاشةَ كائنٌ
أخاك إذا لم تُلفه لك مُنجدا

لأنَّ اسمَ الفاعلِ لا دلالةَ فيه على الزمان؛ بل هو دالٌّ على
الحدثِ وما هو به قائم، أو ما هو عنه صادرٌ. ومثل ذلك قولُ
الشاعر:

قضى الله يا أسماءُ أنْ لستُ زائلاً
أحبُّكِ حتَّى يُغمضَ العينَ مُغمضُ
أراد: لستُ أزالُ أحبُّكِ، فأعملُ اسمَ الفاعلِ عملَ الفعلِ.

التاسع: إنَّ دلالةَ الفعلِ على الحدثِ أقوى من دلالةِ على
الزمان؛ لأنَّ دلالةَ على الحدثِ لا تتغيَّرُ بقرائن، ودلالةُ على
الزمانِ تتغيَّرُ بالقرائن، فدلالتهُ على الحدثِ أولى بالبقاء من دلالةِ
على الزمان.

العاشر: إنَّ هذه الأفعال لو كانت مجردةً عن الحدثِ،
مخلصةً للزمان، لم يُتَّيَّن منها أمرٌ، كقوله تعالى:

^{٢٥٢} الكتاب (١/١٦٦).

(كونوا قوامين بالقسط)^{٢٥٢}؛ لأنَّ الأمر لا يُبنى مما لا دلالة فيه على الحدث.

وما ذهبت إليه في هذه المسألة من كون هذه الأفعال دالة على مصادرِها هو الظاهر من قول سيبويه والمبرد والسييرافي. وأجاز السيرافي الجمع بين كان ومصدرِها تأكيداً، ذكر ذلك في شرح الكتاب^{٢٥٤}.

ونقل المرادي هذه الأوجه العشرة، ثم قال: "ولا يخفالك ما في بعض هذه الوجوه من الضعف"^{٢٥٥}.

وذكر السيوطي في الهمع بعضاً مما ذكره ابن مالك من أوجه الرّد، ثم قال: "ويُبنى على هذا الخلاف عملها في الظرف، والجار والمجرور.

فمن قال بدالاتها على الحدث أجاز عملها فيه، ولذا علّق بعضهم المجرور في قوله تعالى: : (أ كان للناس عجا)^{٢٥٦} بكان. ومن قال: لا يدلُّ عليه منعة.

وقد صرّح الفارسيُّ بأنها لا يتعلّق بها حرف الجرّ، ثم قال: وفي عملها في ظرف الزمان نظراً. انتهى.

^{٢٥٢} النساء : ١٢٥.

^{٢٥٣} شرح التسهيل لمصنفه (١/٢٢٨-٤١٠)، وانظر أيضاً حاشية الشيخ بس على الفاكهي (١٤/٢).

^{٢٥٤} تعليق الفراد للدمامي (٢/١٧٤).

^{٢٥٥} يونس : ٢.

وحكى أبو حيان الخلاف الذي في عملها في الظرف
والمجورور في عملها في الحال.

فمن منعه قال: لأنه لا استدعاء لها للحال، والعامل مستدع.
ومن جوزة قال: الحال يعمل فيه هذا، وليس فعلاً، فـ(كان)
أولى.

وأما نصبها المصدر فالأصح منعه، على القول بإثباته لها؛
لأنهم غوضوا عن النطق به الخبر.

وأجازه السيرافي وطائفة، فيقال: كان زيد قائماً كوناً^{٢٥٧}.

المذهب الثاني:

وعليه الجمة الأكبر، وأغلب المتأخرين.

قالوا: إنما سُميت نواقص لعدم اكتفائها بالمرفوع بعدها،
وإنما لم تكتف بالمرفوع بعدها؛ لأن حدثها، على ما مرّ بيانه،
مقصود إسناده إلى النسبة التي بين معموليها، فمعنى قولنا: كان
زيد عالماً، هو وجد اتّصاف زيد بالعلم، والاقتصار على المرفوع
غير واف بذلك، فلهذا لم يستغن الفعل بمرفوعه عن الخبر التالي،
فكان الفعل لهذا جديراً بأن يتسبب إلى النقصان^{٢٥٨}.

^{٢٥٧} انظر جمع الهمام للسيوطي (٢/٧٤-٧٥، ٨٢)، والارتشاف لأبي حيان (٢/٧٥)، وشرح الفاكهي
على القطر وحاشية الشيخ بس عليه (٢/١٤).

^{٢٥٨} انظر الكتاب (١/٤٥)، وشرح المفصل لابن الحاجب (١/٧٢)، وشرح الأمودج للثريدي (١٩٩)،
وشرح التسهيل لمصنفه (١/٣٤٠-٤١).

المذهب الثالث:

جمع فيه أصحابه بين المذهبين السابقين، وعلة النقص عندهم مركبة، وليست مفردة، كما هو عند أصحاب المذهبين السابقين، وممن ظاهر نصوصهم تقول بذلك ابن الخشاب وابن الأنباري، فعندهم أن هذه الأفعال سُميت نواقص لعدم دلالتها على الحدث، ولافتقارها إلى أخبارها.

قال ابن الخشاب: "والفرق بينها وبين بقية الأفعال أن هذه تدلُّ على أزمنة مجردة من الأحداث، والأفعال موضوعة للدلالة على الأحداث وعلى أزمنتها المعينة؛ ألا ترى أنك إذا قلت: ضرب زيدُ عمرًا، دلَّ لفظُ ضربٍ على الحركة المسمَّاة ضرباً، وهي الحدث، وعلى زمانها، وهو الماضي، وإذا قلت: كان زيدُ قائماً، دلَّت (كان) على أن قيام زيدٍ وقع في زمنٍ ماضٍ، ولهذا لزم (كان) وأخواتها من الأفعال النواقص منصوبها، ولم يلزم (ضرب) وأشباؤها منصوبه؛ لأنَّ منصوب (كان) مُنْزَلٌ منزلة الحدث، وقائمٌ مقامه.

ومن الفرق بين (كان) وبقيّة الأفعال أن منصوبات الأفعال غيرُ مرفوعاتٍ في المعنى، ومنصوبات (كان) وأخواتها هي مرفوعاتٌ في المعنى؛ لأنَّ معموليها، وهما اسمُها المرفوعُ وخبرُها المنصوبُ، هما مبتدأٌ وخبرٌ في الأصل، والمبتدأ إذا كان خبره مفرداً فهو هو في المعنى، أو مُنْزَلٌ منزلته.

ولافنقار هذه الأفعال؛ أعني (كان) وأخواتها، إلى الأخبار
سُميت ناقصة^{٢٥٩}.

ولعلَّ نصَّ ابنِ الأنباري في أسرار العربية يُدخله في هذا
المذهب، قال: "وأما صار فتستعمل ناقصةً وتامةً، فأما الناقصةُ
فتدلُّ على الزمانِ المجردِ عن الحدثِ، وتفتقرُ إلى الخبرِ، نحو:
صار زيدٌ عالماً، مثلُ (كان) إذا كانت ناقصةً، وأما التامةُ فتدلُّ
على الزمانِ والحدثِ، ولا تفتقرُ إلى خبرٍ، نحو: صار زيدٌ إلى
عمرو، مثلُ (كان) إذا كانت تامةً"^{٢٦٠}.

المسألة الثالثة: الخلافُ في حقيقةِ (كان وأخواتها) بين
الفعليَّةِ والحرفيَّةِ.

أ - الجمهور: على أنها أفعالٌ.

ب - وذهب جماعةٌ: إلى القول بحرفيَّةِ (ليس)، وفعليَّةِ ما عداها.

ج - الزَّجَّاجيُّ: عبَّرَ عنها بالحروف.

شرح المسألة:

أ - استدلَّ الجمهورُ على فعليَّتها بأمور:

^{٢٥٩} انظر المرتجل لابن الخشاب (١٢٤-٢٥).

^{٢٦٠} انظر أسرار العربية لابن الأنباري (١٢٣-٣٤، ١٢٧).

أولها: تصرفُها كتصرفِ الأفعالِ التامة. تقولُ: (كان، يكونُ، كُنْ، كائنٌ، مَكُونٌ، كَوْنٌ)، كما تقولُ: ضربُ، يضربُ، اضربُ، ضاربٌ، مضروبٌ، ضربٌ^{٢٦١}.

ثانيها: اتّصال ضمائرِ الفاعلين بها، ظاهرةٌ ومستترةٌ، ومعلومٌ أنها لا تتصل إلا بالأفعالِ.

وقولُ أبي علي^{٢٦٢}: إنَّ اتّصالَ ضمائرِ الفاعلين بها ليس دليلاً على فعليّتها مردودٌ من وجوهٍ، ليس هذا محلُّ بسطِها وشرحِها.

وثالثُها: اتّصالُ تاءِ التانيثِ بها، ومعلومٌ أنها لا تتصل إلا بفعلٍ، ولا يُنتقضُ هذا بقاءِ رَبَّتْ وَثُمَّتْ، وَثُمَّتْ، وَلَاتِ.

ورابعُها: إعمالُها محذوفةٌ بعدِ إِنْ وَلَوْ وَأَنْ، نحو: إِنْ خيراً فخيرٌ، وَلَوْ خاتماً من حديدٍ، وأما أَنْتَ ذا نفرٍ، وإعمالُ الأفعالِ محذوفةٌ شائعٌ مطردٌ، ولا ينتقضُ بإعمالِ (أَنْ) المصدريةِ محذوفةً، أو (رُبَّ) بعدِ الواوِ أو الفاءِ، فهذا في الحروفِ على خلافِ الأصلِ فيها.

^{٢٦١} قد يستدرك على هذا الدليل، يُقال: القول باستعمال مصادر هذه الأفعال غير مسلم، كما مر بيانه، وإن سلم ففي بعضها فقط. والخلاف في استعمال أسماء المفعول منها قائم أيضاً، فقد أجازهُ قومٌ منهم سيبويه والفرّاء والسيرافي، ومنعه آخرون منهم أبو علي الفارسي. واستعمال المبني للمجهول منها ممنوع، وأجازهُ الفرّاء، وكذا الأمر والمصدر من ما زال وأخواتها غير مسموع. وعليه، فتصرفها ليس كتصرف ما عداها من التامة المنصرفة. وانظر شرح الجمل لابن عصفور (١/٣٨٤-٨٥)، وأوضح المسائل لابن هشام (١/٢٣٨)، واللباب للعكبري (١/١٧١).

^{٢٦٢} المسائل الحليّات لأبي علي (٢١١).

وخامسُها: دلالتها على الفعل المحذوف في باب اشتغال
الفعل عن المفعول بضميره، نحو: زيداً لست مثله.

وسادسُها: استتارُ ضميرِ الشأنِ فيها، نحو: كان زيدٌ قائمٌ،
وتقديره: كان الأمرُ زيدٌ قائمٌ.

وسابعُها: اقترانُها بالزمانِ، وهذا من خصائص الأفعال،
وليست الأسماء ولا الحروف مقترنةً به، والقسمةُ ثلاثيةٌ لا غير.

وثامنُها: دخول علامات الأفعال عليها من نحو: قد،
والسين، وسوف.

وتاسعُها: إن نقصانها لا يُخرجُها عن الفعلية، كما أن جمودَ
(عسى، ونعم، وبئس، وليس، وفعل التعجب)، وغيرها ممّا لم
يتصرف، لا يخرجها عن الفعلية.

وعاشرُها: إن النوعَ إذا كانت له خواصٌ لم يلزم أن يوجدَ
جميعُها في كلِّ شخصٍ من أشخاص ذلك النوع، ولكن كلُّ ما
وُجدت فيه تلك الخواصُّ، أو بعضها، حُكم له بحُكم ذلك النوع،
كما أن بعضَ الأسماء قد يتعرّى من بعضِ خواصِّ الأسماء، ولا
يُخرجها ذلك عن أن تكون اسماً، وكذلك الصفات والأحوال قد
يتعرّى بعضها من بعضِ خواصِّ الصفاتِ وخواصِّ الأحوال، ولا

يُوجبُ ذلك أن تكون خارجةً عن حكم أنواعها لنقصان ما نقص
من خواصّها وشروطها^{٢٦٢}.

ب - وأما الذين قالوا بحرفيّة (ليس)، وهم ابنُ السراج في
أحد قولين له، وابنُ شقير، وأبو عليّ الفارسيّ في المسائل
الحلبيّات، وهو أحد قولين له أيضاً، وتبعه به جماعة، ونسب
الزجاجيّ في كتابه اللامات^{٢٦٤} هذا القول للكوفيّين كذلك.

قال ابن السراج: "كنتُ أقولُ (ليس) فعلٌ منذ أربعين سنةً
تقليداً، والأظهرُ في ليس أنها حرفٌ"^{٢٦٥}.

والجمهورُ على أنها لنفي الحال، وذهب عددٌ غيرُ قليلٍ إلى
أنها للنفي مطلقاً، قيل: وهذا مذهب سيبويه، وقالوا: وهو الأرجح.
ومن قال بحرفيّةها قال إنها لمجرّد النفي.

وزعم الكسائي والفراء، قيل: والكوفيون، وقيل:
والبغداديون، أو طائفة منهم: أنها تكون عاطفةً نسقاً، قال أبو
علي: "والبغداديون، أو طائفة منهم، قد أجازوا هذا، فحكوا: قام
القوم ليس زبداً، وقالوا: إن شئت صيرت ليس نسقاً". وقال

^{٢٦٢} انظر علل النحو لابن الوراق (٢٤٥)، وأسرار العربية لابن الأنباري (١٣٢)، وكشف المشكل
للمبشرة اليمني (١/٣٢٢-٢٤)، واللباب للعكبري (١/١٦٤)، وشرح المفصل لابن يعيش (١/٩٦)،
والحل في إصلاح الخلل لابن السيد البطلاني (١٥٧-٥٨).

^{٢٦٤} اللامات (٧).

^{٢٦٥} انظر شرح عيون الإعراب لابن فضال المجاشعي (٩٤)، وفيه: "والأظهر في ليس أنها فعل". ولظنه
تحريفاً، والذي في الأصول لابن السراج (٨٢/١) القول بفعليتها.

المرادي: "وممن نقل أنها تكون حرفاً عاطفاً عند الكوفيين ابن بابشاذ، والنجاش، وابن مالك، وحكاه ابن عصفور عن البغداديين". وقال ابن هشام: "أثبت ذلك الكوفيون أو البغداديون، على خلاف بين النقلة، وقال ابن فارس: "وزعم ناس أنها تكون من حروف النسق، نحو: ضربتُ عبد الله ليس زيدا، وقام عبدُ الله ليس زيدا، ومررتُ بعبد الله ليس بزید، ولا يجوز حذفُ الباء؛ لأنك لا تُضمَرُ المَروِرَ والباء، ولو قلت: ظننتُ زيدا ليس عمراً قائماً، جاز. قال لبيد:

وَإِذَا جُوزِيَتْ قَرْضاً فَاجْزِهِ

إِنَّمَا يُجْزَى الْفَتَى لَيْسَ الْجَمَلُ

والبصريون يقولون: لا يجوز العطف بـ(ليس)، وهي لا تُشبه من حروف العطف شيئاً؛ ألا ترى أنه يُبتدأُ بها ويُضمَرُ فيها.

وروى سيبويه هذا البيت: إنما يجزي الفتى غير الجمَل.

قالوا: وخطأ؛ رأيتُ زيدا (ليس) عمراً؛ لأنه لا يكون على تقديرهم فعلٌ بلا فاعل.

وكسان الكسائي يقول: أُجريت (ليس) في النسق مجرى
لا^{٢٦٦}.

واحتج هؤلاء لحرفية (ليس) بأمور، وهي:
أولها: جمودها على صورة الماضي وعدم تصرفها.
وثانيها: عدم سماع مصدر لها.
وثالثها: كونها ليست على وزن من أوزان الفعل.
ورابعها: عدم التصرف في معموليها كسائر الأفعال.
وخامسها: تجرُّدها لنفي الحال مثل (ما) أختها، ومشابهتها
لها في عدم التصرف في معموليهما.
وسادسها: إهمالها وعدم إعمالها، ولو كانت فعلاً لما جاز
ذلك، احتجاجاً بما سُمع عن العرب: ليس الطيب إلا المسك،
برفعهما معاً، ويقول أحدهم، وقد قيل له: فلان يتهذِّك. فقال:
عليه رجلاً ليس، فأتى بالياء وحدها دون نون الوقاية، كما هو
مسموع في لعلِّي وليتي وإني وكأني ولكني، ولو كانت فعلاً
لوجب أن يأتي بها كسائر الأفعال مع نون الوقاية.

^{٢٦٦} انظر الصاحبى لابن فخر (٢٦٦)، والخليعات لأبي علي (٢٦٤)، وشرح الجمل لابن عصفور (١)
(٢٥٥)، ومغنى اللبيب لابن هشام (٢٩٦/١)، والجنى الداني للمراذى (٤٩٨)، والارتشاف لأبي حيان (٢)
(٢٩).

وسابغها: أنها لو كانت فعلاً لكان ينبغي أن تُردَّ إلى أصلها
إذا اتَّصلت بها التاء، فيقال في لَسْتُ: لَيْسْتُ، فلَمَّا لم تُردَّ إلى
أصلها دلَّ ذلك على أن المَغْلَبَ جانبُ الحرفيّة، لا الفعلية^{٢٦٧}.

— وذهب المالقي مذهباً وسطاً، فقال: "اعلم أن (ليس)
ليست محضة في الحرفيّة، ولا محضة في الفعلية، ولذلك وقع
الخلاف فيها بين سيبويه وأبي علي الفارسي، فزعم سيبويه أنها
فعل، وزعم أبو علي أنها حرف.

والموجب للخلاف بينهما فيها النظرُ إلى حدّها، فتكون حرفاً
إذا هي لفظٌ يدلّ على معنى في غيره لا غير، كـ (من، وإلى،
ولا، وما) وشبهها، أو النظرُ إلى اتّصالها بقاء التانيث والضمير
المرفوع والاستتار والرفع والنصب، فتقول: ليستَ هُنْدُ قائمةٌ،
والزيدون ليسوا قائمين، وزيدٌ ليس قائماً، كما تقول: كانتَ هُنْدُ
قائمةً، والزيدون كانوا قائمين، وكان زيدٌ قائماً، وهذه خواصُّ
الأفعال، لا الحروف، فتكون فعلاً. وكلُّ واحدٍ منهما إذا وقف
على نظر الآخر تحصّلت الموافقةُ بينهما، وانتفى الخلافُ بينهما؛

^{٢٦٧} بقي أن يقال: هذه الأمور السبعة وإن لم تكن كافية في الدلالة على حرفية ليس، فهي كافية في
الدلالة على إيغالها في شبه الحرف. ونظر هذه الأدلة ومناقشتها والردود عليها في المسائل الحليّيات
لأبي علي (٢١٠-٢٠)، والإصناف لابن الأثير (١٦١-١٦٢ المسألة ١٨)، وشرح عيون الإعراب
لابن فضال (٩٤)، وشرح الرضي على الكافية (١٩٩/٤)، وشرح الجمل لابن عصفور (٣٧٨/١)،
والجنى الداني للمراذي (٤٥٩-١٠)، وشرح المفصل لابن يعيش (١١١-١٢)، ومغني اللبيب لابن
مشام (٢٩٣-٩٦)، والهمع للسيوطي (٢٨/١)، والخل في إصلاح الخلل لابن السيد البطليوسي
(١٦٢)، والبسيط لابن أبي الربيع (١٦٣/١، ٧٥٢/٢-٥٣).

إِذْ لَا تَصِحُّ الْمُنَازَعَةُ فِيهِ، فَالْخِلَافُ إِذَا إِنَّمَا هُوَ مِنْ حَيْثُ الْإِطْلَاقُ
لَاخْتِلَافِ النَّظَرَيْنِ: هَلْ فِي الْأَصْلِ، أَوْ هَلْ فِي الْمَعَامِلَةِ.

فَالَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ فِيهَا إِذَا وَجِدْتَ بَعْضَ خَاصِيَّةٍ مِنْ
خَوَاصِّ الْأَفْعَالِ، وَذَلِكَ إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ: إِنَّهَا حَرْفٌ
لَا غَيْرَ، كـ(مَا) النَافِيَّةِ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

تُهْدِي كَتَائِبَ خُضْرًا لَيْسَ يَعْصِمُهَا

إِلَّا ابْتِدَارٌ إِلَى مَوْتٍ بِالْجَامِ

فَهَذَا لَا مُنَازَعَةَ فِي الْحَرْفِيَّةِ فِي (لَيْسَ) فِيهِ؛ إِذْ لَا خَاصِيَّةَ
مِنْ خَوَاصِّ الْأَفْعَالِ فِيهَا.

وَإِذَا وَجِدْتَ بِشَيْءٍ مِنْ خَوَاصِّ الْأَفْعَالِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا قَبْلُ،
قِيلَ: إِنَّهَا فَعْلٌ؛ لَوْجُودِ خَوَاصِّ الْأَفْعَالِ فِيهَا^{٢٦٨}.

ج - الزَّجَاجِيُّ عَبَّرَ عَنْ (كَانَ) وَأَخَوَاتِهَا بِالْحُرُوفِ، قَالَ:
"بَابُ الْحُرُوفِ الَّتِي تَرْفَعُ الْأَسْمَاءَ وَتَنْصَبُ الْأَخْبَارَ"^{٢٦٩}.

وَنُسِبَ هَذَا إِلَى بَعْضِ الْبَصَرِيِّينَ^{٢٧٠}، أَوْ بَعْضِ النَّحْوِيِّينَ^{٢٧١}،
وَلَيْسَ هُنَاكَ تَصْرِيحٌ بِاسْمٍ غَيْرِ الزَّجَاجِيِّ، وَأُظْهِرَ الْمَقْصُودَ بِهَذَا
الْبَعْضِ.

^{٢٦٨} انظر رصف المباني للمالقي (٣٠٠-٣٠١).

^{٢٦٩} الجمل للزجاجي (٤١).

^{٢٧٠} انظر اللباب للعكبري (١/١٦٤).

^{٢٧١} انظر أسرار العربية لابن الأثيري (١٣٢).

وقد تعقَّبَ النحاةُ الزَّجَاجِيَّ، وحاولَ بعضهم توجيهَ مذهبه،
فمما قالوه:

١ - إنما أرادَ بالحروفِ الكَلِمَ، فكأنَّه قال: بابُ الكَلِمِ التي
ترفعُ الاسمَ وتتصبُّ الخبرَ، ويُعبَّرُ النحويُّونَ عن الكلمةِ بالحرفِ،
مجازاً مرسلأً. وهذا واقعٌ كثيراً في كلامِ سيبويه والزَّجَاجِي
وغيرهما في غير موضع.

وإنما جاز أن تُسمَّى الأصولُ الثلاثةُ التي يدور عليها الكلامُ
حروفاً لأنَّها لما كانت محيطَةً بالكلامِ صارت كالحدودِ له،
والشيءُ إنما يتحدَّدُ بجهاته التي هي حروفُه، فتسميةُ أبي القاسمِ
هذه الأفعالَ حروفاً ليست بمستحيلةٍ في القياس.

قال ابن خروف: "هذا جائزٌ لغةً، لا اصطلاحاً"^{٢٧٢}، فهو في
الحدودِ والتعاريفِ معيبٌ.

٢ - ولعلَّه يكونُ غسنى بالحروفِ الطريقةَ؛ إذ كان لهذه
الأفعالِ في النحوِ طريقةٌ تخالفُ فيها بقيةُ الأفعالِ، ولهذه العلةِ
خصُّوها من بين الأفعالِ بالدخولِ على المبتدأ والخبرِ.

٣ - ولعلَّه سمَّاها حروفاً لضعفِها من أمرين:

أولهما: أنَّ كلَّ فعلٍ مستقلٌّ بمرفوعه، وأنت بالخيارِ في
منصوبه، إن شئتَ جئتَ به، وإن شئتَ لم تأتِ به، ولا يجوزُ ذلك

^{٢٧٢} شرح للجمال لابن خروف (٤١٥/١).

في منصوب (كان) وأخواتها، من حيث إنَّ أصلَ معموليها
المبتدأ والخبر، فكما لا يجوز أن تأتي بالمبتدأ دون الخبر، ولا
بالخبر دون المبتدأ، لا يجوز أن تأتي باسم (كان) دون خبرها،
ولا بخبرها دون اسمها.

وثانيهما: أنك لا تجد واحداً من هذه الأفعال أكد بمصدره،
ولا يبين به نوعه، أو عدده، كما هو الحال في الأفعال التامة،
فتقول فيها: ضرب زيدَ عمراً ضرباً؛ إذا أردت تأكيد العامل
بالمصدر، وتقول: ضرب زيدَ عمراً ضرباً شديداً؛ إذا أردت بيان
النوع، وتقول: ضرب زيدَ عمراً ضربتين؛ إذا أردت بيان العدد،
وهكذا جميع الأفعال، ولا يجوز ذلك في (كان) الناقصة
وأخواتها، لا تقول: كان زيدٌ قائماً كوناً^{٢٧٣}، ولا كان زيدٌ قائماً
كوناً شديداً، ولا كان زيدٌ قائماً كونتين، وكذلك جميع أخواتها.

٤ - إن تسميتها حروفاً ليست ببعيدة في القياس والنظر
لعلتين:

أولاهما: إن الفعل الصحيح إنما وُضع في أصل وضعه
ليدلَّ على حدثٍ واقعٍ في زمانٍ محصلٍ، وذلك الحدث هو خبره
الذي يستفيدُه المخاطبُ منه إذا نكر، وذلك الحدث الذي هو خبره
مضمَّنٌ فيه، غيرُ خارجٍ عنه، وأحداثُ هذه الأفعال التي هي

^{٢٧٣} قد سبق بيان أن السيرافي وغيره أجازوا تأكيد هذه الأفعال بمصادرهما في ص (١١٥) من هذا
الكتاب.

أخبارها خارجة عنها غير مضمّنة فيها، فلمّا كان الحدث الذي هو خبرها خارجاً عنها أشبهت الحروف التي معناها في غيرها.

وثانيتهما: إنك إذا قلت: (زيد قائم) احتملت هذه الجملة معاني كثيرة غير محصلة من لفظ الجملة، فتدخل عليها هذه العوامل ليحصل لكل واحد منها معنى من تلك المعاني التي كانت غير محصلة، فإذا قلت: (كان زيد قائماً) أفادت أنه كان فيما مضى، وإذا قلت: (أصبح) أفادت أنه وقع في الصباح، وهكذا. فلمّا كان بكل عامل منها يحصل معنى من تلك المعاني المبهمة التي كانت الجملة تحتملها قبل دخولها من غير تغيير للخبر أشبهت حروف المعاني التي تُفيد المعاني المختلفة في الجملة الواحدة.

٥ - ولعلّه سمّاها حروفاً لشبهها بالحروف لضعفها بعدم دلالتها على الحدث، وعدم مضارعتها للفعل المتعدي، وعدم تصرف معظمها، أو نقصان تصرفها، وكونها ليست أفعالاً حقيقية، بل هي من أفعال العبارة واللفظ^{٢٧٤}.

المسألة الرابعة: ما لزم النقص من هذه الأفعال، وما جاء به وبالتمام.

^{٢٧٤} انظر: الخلل في إصلاح الخلل لابن السيد البطليوسي (١٥٧-٦٠)، و شرح الجمل لابن خروف (١/٤٥١)، و الثبابت للمكبري (١/١٦٤-٦٥)، و اسرار العربية لابن الأثيري (١٣٢)، و البسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع (٢/٦٦١-٦٨)، و شرح الجمل للغافقي (ل: ١٥).

— الجمهورُ على أنها كلها تأتي بالتمام والنقص إلا: ليس،
وفتّى، وزال. قال الفاكهي والأزهري: "وأما ليس وفتّى وزال
فملازمة للنقص، وما أوهم خلاف ذلك فمؤول"^{٢٧٥}.

— أما (ليس) فمُجمَعٌ على ملازمتها للنقص، وحكي في فتّى
وزال النقص، وهو الأشهر، والتمام، وبه قال عدد غير قليل من
النحاة، وهذا يفسّر قول الإسفراييني: "وكلُّها تكون تامةً إلا
ليس"^{٢٧٦}.

— أما فتّى، وحكي فيها فتّا، وأفتّا لغة تميمية، وحكى
الصاغاني: فتوّ؛ من باب ظرف.

قالوا: وأمّا فتّى، بكسر التّاء، فملازمة للنقص، ولم يحك
فيها التّمام غير الصاغاني، فتكون بمعنى ذهب وسكن، وتبعه أبو
حيان في نكته، ويجيء ما عداها بالتمام والنقص.

وحكى الفراء: فتّأته عن الأمر، وأفتّأته: سكنته وكسرتُه،
وفتّأت النار وأفتّأتها: أطفأتها. فهذه تامة.

وظواهر عدد من النصوص أن فتّى ملازم للنقص، ولغاتُها
ملازمة للتمام، وليس الأمر كذلك؛ بل على ما شرحته، هي
وأخواتها تأتي بالنقص والتمام، والأشهرُ فيها النقص.

^{٢٧٥} شرح الفاكهي على قطر المندى (١٥/٢)، والتصريح على التوضيح (١٩١/١).

^{٢٧٦} شرح الفريد للعصام الإسفراييني (٢١٧).

وتوهم أبو حيان أن ما ذكره ابن مالك مما حكاه الفراء
تصحيف من ابن مالك، وصوابه بالناء المثلثة.

— وأما زال فتأتي ناقصة ومضارعها يزال، فهو يخاف
من باب: فَعَلَ يَقَعْلُ، واوي العين، هذا هو الأشهر، وحكي
في مضارعه يزيل، فتكون من ضرب يضرب.

وأجاز أبو علي في المسائل الحلييات أن تأتي زال يزال
تامة قياساً، لا سماعاً.

وزعم الفراء أن الناقصة على فعل مغيرة من التامة، وكان
أصلها فعل، غيروها للفرق بين الناقصة والتامة، وهي من باب
خاف يخاف من الأجوف الواوي، على فعل يَقَعْلُ.

وزعم أبو علي أنها مأخوذة من زيل، من الأجوف اليائي،
وهي من باب هاب يهاب، على فعل يَقَعْلُ.

وقال ابن أبي الربيع: وكلاهما عندي مذهب.

وأما زال التامة فتكون متعدية بمعنى: ماز وفرق؛ يقال:
زال الشيء من الشيء يزيله، يائيّة العين.

وتأتي لازمة بمعنى ذهب، واويّة العين، يقال: زال
يزول^{٢٧٧}.

^{٢٧٧} انظر المسائل الحلييات لأبي علي (٢٧١-٨٣)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢٣٢/١-٣٤١، ٣٤٢-٤٣)،
وشرح الكافية الشافية له (٤١٠/٤)، و أوضح المسالك لابن هشام (٢٥٥/١)، والمساعد لابن عقيل-

— وقال الجامي: "وقد تُضمَّن كثيرٌ من الأفعال التامة معنى الناقصة، كما تقول: تَمَّ التسعة بهذا عشرة؛ أي تصير عشرة تامة، وكَمَّلَ زيدُ عالماً؛ أي صار زيدُ عالماً كاملاً"^{٢٧٨}.

— وقال ابن أبي الربيع: "وجميع ما يُستعمل تاماً وناقصاً من هذه الأفعال الأصلُ فيه أن يكون تاماً، والناقصة منقولةً منه، وجُرِّدَتْ إلى الزمان"^{٢٧٩}.

المسألة الخامسة: في أقسام كان الناقصة:

تنقسمُ كان الناقصةُ أربعة أقسام:

أولها: التي تدلُّ على أمرٍ وقع في الزمان الماضي، ثم انقطع، كقولك: كان زيدٌ مريضاً، وهو اليومَ صحيحٌ، وكان عمرو جاهلاً، وهو اليومَ عالمٌ، وكقول عبد يغوث بن وقاص الحارثي: وقد كنتُ نَحَّارَ الجزورِ ومُعمِلَ الـ

مطبي، وأمضي حيثُ لا حيٍّ ماضياً

وثانيها: التي تدلُّ على الأمر المُشاهد في الحال، وقد كان على تلك الصفة فيما مضى من الزمان من غير انقطاع، كقول

^{٢٧٨} الفوائد الضيائية للجامي (٢٨٧/٢).

^{٢٧٩} البسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع (٢٥٢/٢).

الله تعالى: (وكان الله عليمًا حكيمًا)^{٢٨٠} فليس المرادُ به أنه كان بهذه الصِّفة فيما مضى وهو الآن على خلافِها، ولكنَّ النَّاسَ لَمَّا ظهر لهم أنَّ اللهَ عليمٌ حكيمٌ أخبروا أنها صفاتٌ لم يزل موصوفاً بها، ومثله قولُ سلامةَ بنِ جندلٍ:

كنا إذا ما أتنا صارخٌ قرعٌ

كان الصَّراخُ له قرعُ الظَّنابيبِ

لم يَرِدْ أنهم كانوا على تلك الصِّفة ثم انقطع ذلك بعد، وإنما المعنى أنَّ ما شوهدَ منهم الآن من إصراخِ المستغيثِ خلقٌ قد علِمَ عنهم قديماً.

— وهذا الذي ذكرته من القسمين الأول والثاني مذهبُ ابن السِّيد^{٢٨١}، ولم يرتضه الرضِيُّ، بل ذهب إلى أنَّ الانقطاع أو الاستمرار إنما تفيده القرائن، لا لفظة (كان)^{٢٨٢}، وهو مذهب ابن الحاجب في الكافية^{٢٨٣}.

وثالثُها: التي تأتي بمعنَى (صار) الناقصة^{٢٨٤}، فتُفِيدُ الانتقال.

^{٢٨٠} الفتح : ٤.

^{٢٨١} الحئل في إصلاح الخلل لابن السيد البطلوسي (١٧٣-٧٤).

^{٢٨٢} انظر شرح الرضی علی الکافیة (١٨٩/٤).

^{٢٨٣} الکافیة لابن الحاجب (٢٠٧).

^{٢٨٤} وعدما قمأ برأسه بن الأبياري في سرار العربية (١٣٦)، وابن الحاجب في الكافية (٢٠٧)، والجرجاني في المفقصد (٤٠٢/١).

والانتقالُ الذي الأصلُ فيه (صار) الأنظارُ فيه مختلفة:

فإمّا أن يكون من حالٍ إلى حالٍ بحسبِ العوارضِ، نحو: صارَ زيدٌ غنياً، أو بحسبِ الذّواتِ، نحو: صارَ الطينُ خزفاً، ومن هذا الثاني قولُه تعالى: (وَبُسَّتِ الْجِبَالُ بَسًّا، فَكَانَتْ هَبَاءً مُنْبَثًّا، وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً)^{٢٨٥} وقوله: (وَفُتِحَتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَابًا، وَسِيرَتِ الْجِبَالُ فَكَانَتْ سَرَابًا)^{٢٨٦}، وقول الشاعر:

بَيْهَاءٌ قَفْرٌ، وَالْمَطِيُّ كَأَنهَا

قَطَا الْحَزْنَ قَدْ كَانَتْ فِرَاحًا بَيُّوضُهَا

وإمّا أن يكون انتقالاً حقيقةً، وهو واقعٌ في العوارضِ والذّواتِ، كالأمثلةِ السابقة، أو مجازاً، كقولنا: صارَ الهرُّ عندنا أسداً.

وإمّا أن يكون باعتبارِ المواضعِ؛ أي: انتقالاً من مكانٍ إلى مكانٍ، كقولك: صارَ زيدٌ إلى عمرو.

وإمّا أن يكون لمجرّدِ نسبةٍ، كقولك: صارَ زيدٌ مني قريباً، وصارَ زيدٌ فقيراً وغنياً.

ومجيء (كان) بمعنى (صار) قليلٌ.

^{٢٨٥} الواقعة : ٥ - ٧.

^{٢٨٦} النبا : ١٩ - ٢٠.

ولم أجد نصّاً، صريحاً أو غير صريح، يُفيد مجيء (كان) على جميع ما تحتمله صار من المعاني التي ذكرتها لصار^{٢٨٧}.

ورابعها: (كان) الشّائنية، وهي التي اسمها ضميرٌ محذوف، يُسمّى ضميرُ الشّأن، وخبرُها جملةٌ مفسّرةٌ لذلك الضمير، وهي فعليةٌ فعلها ماضٍ أو مضارعٌ، أو اسميةٌ من مبتدأ وخبر.

نقول: كان قام زيدٌ، وكان يقوم زيدٌ، وكان زيدٌ قائمٌ، وكانت هندٌ قائمةً^{٢٨٨}.

والأكثرُ إن كان المخبرُ عنه مذكراً أن يكون الضميرُ ضميرُ الأمر والشّأن، وإن كان المخبرُ عنه مؤنثاً أن يكون الضميرُ ضميرُ القصّة، ويجوزُ العكسُ فيهما، وهو القليل. هذا مذهبُ البصريين والجمهور، فنقولُ على مذهبهم: كان زيدٌ قائمٌ، والأصل: كان هو زيدٌ قائمٌ؛ أي: الأمرُ والشّأن، ويجوز: كانت زيدٌ قائمٌ، والأصل: كانت هي زيدٌ قائمٌ؛ أي: القصّة، ومثله: كانت هندٌ قائمةً، والأصل: كانت هي هندٌ قائمةً؛ أي: القصّة، ويجوز: كان هندٌ قائمةً، والأصل: كانت هو هندٌ قائمةً؛ أي: الأمر والشّأن.

^{٢٨٧} انظر شرح المفصل لابن الحاجب (٨١/٢)، وشرح الكافية له (٩٠٩/٢)، وشرح الأمودج للترديمي (٢٠١).

^{٢٨٨} انظر شرح الرضي على الكافية (٩٠-١٨٩/٤)، والحل في إصلاح الخلل لابن السيد البطليوسي (٧٤-١٧٣)، وشرح الجمل لابن عصفور (١٢-٤١١/١)، ولابن خروف (٤٣٧/١)، والفوائد الضيائية للجامي (٩١-٣٩٠/٢)، وشرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب (١٦-٣٦٤).

ومثله: كان يقوم زيد، على الأكثر، وتقولُ على الأقل: كانت يقومُ زيدٌ؛ إذا أردتَ بالأول الأمرَ والشأن، وبالثاني القصّة.

ومذهبُ أهلِ الكوفةِ أنّ المخبرَ عنه إذا كان مذكراً فالضميرُ ضميرُ الأمرِ والشأن وجوباً، وإن كان مؤنثاً فالضميرُ ضميرُ القصّة وجوباً كذلك، فتقول على مذهبيهم: كان زيدٌ قائماً، وكانت هذّ قائمةً، وذلك للمشاكلة، ولا يُقال عندهم: كانت زيدٌ قائمٌ، ولا: كان هذّ قائمةً.

قال ابن عصفور: "وهذا الذي منعه جازئ في القياس، وقد وردَ به السماعُ أيضاً"^{٢٨٩}.

وفصلَ ابنُ مالك، فقال: يجب التذكيرُ كما يجب الإفرادُ. فإن وليه مؤنثٌ، نحو: إنها جاريتُك ذاهبةٌ، أو مذكراً شُبّه به المؤنثُ، نحو: إنها قمرٌ جاريتُك، أو فعلٌ بعلامة تأنيثٍ، نحو قوله تعالى: (فإنّها لا تَعْمى الأبصارُ)^{٢٩٠} فالتأنيثُ في الصّور الثّلاث أرجح من التذكير لما فيه من مشاكلة اللفظ^{٢٩١}.

وهنا تنبيهات تتعلق بهذا القسم من أقسامِ الناقصة:

^{٢٨٩} شرح الجمل لابن عصفور (٤١١/١).

^{٢٩٠} الحج: ٤٦.

^{٢٩١} انظر شرح الجمل لابن عصفور (٤١١/١)، و لابن خروف (٤٣٧/١)، و لابن أبي الربيع (٧٤٥/٢) - (٤٦)، و شرح التمشيد لمصنفه (١٦٢-١٦٦)، و التفسير والتكميل لأبي حيان (٧٩-٢٧٦/٢)، و الملخص لابن الربيع (٢١٩-٢١٠).

التنبيه الأول: قال السيوطي: "اختلف في كان الشائنة، فالجمهور على أنها من أقسام الناقصة، وذهب صاحب البديع إلى أنها من أقسام التامة، وذهب أبو القاسم بن الأبرش إلى أنها قسم برأسها"^{٢٩٢}.

وقال الرضي: "وقال بعضهم: كان، المضمرة فيها الشأن، تامة، فاعلموا ذلك الضمير؛ أي: وقعت القصة، ثم فسرت القصة بالجملة. والأول - أي: عدها ناقصة - أولى"^{٢٩٣}.

قال السيوطي: "قال الإمام أبو جعفر بن الإمام أبي الحسن ابن الباناش: قال أبو القاسم الشنتريني فيما نقلت من كتاب بعض أصحابه: من زعم أن (كان) التي يضمن فيها الأمر والشأن هي الناقصة نفسها فقد أخطأ، وإنما هي غيرها.

والفرق بينهما: أن التي على معنى الأمر والشأن لا يكون اسمها إلا مستتراً فيها. والناقصة يكون اسمها مستتراً فيها وغير مستتر.

والتي على معنى الأمر والشأن لا يتقدم خبرها. والناقصة يتقدم خبرها.

^{٢٩٢} مجمع الیوامع للسيوطي (٨٤/٢).

^{٢٩٣} شرح الرضي على الكافية (١٩٠/٤).

والتي على معنى الأمر والشأن لا ينعى اسمها، ولا يؤكد،
ولا يعطف عليه، ولا يُبدل منه. والناقصة يجوز في اسمها كلُّ
هذا.

والتي على معنى الأمر والشأن لا يكون خبرها إلا جملة،
ولا تحتاج أن يكون فيها عائد يرجع إلى الأول. والناقصة ليست
كذلك، لا بدّ من عائد يرجع إلى الأول من خبرها إذا كان جملة.
فقد ثبت بهذا كلّ أن (كان) التي على معنى الأمر والشأن
ليست الناقصة.

قال أبي: والصحيح أن (كان) المضمرة فيها الأمر والشأن
هي كان الناقصة، والجملة في موضع نصب، يدلّ على ذلك أن
الأمر والشأن يكون مبتدأ ومضمراً في (إن) وأخواتها، و(ظن)
وأخواتها، والجملة المفسّرة والواقعة موقع خبر هذه الأشياء. وما
ثبت أنه خبر المبتدأ، ولما نكر معه ثبت أنه خبر لكان^{٢٩٤}.

وقال ابن الحاجب: إنما جعلت (كان) الشائنة قسماً برأسه،
وإن كانت في الحقيقة هي الناقصة؛ لاختصاصها بأن اسمها
ضمير الشأن، وأن خبرها لا يكون إلا جملة، لأنه خبر عن

^{٢٩٤} الأشياء والنظائر للسيوطي (٢٤/٤ - ٢٤).

ضمير بمعنى الجملة، وأن الجملة التي تقع خبراً مستغنية عن الضمير؛ لأنها في المعنى هو الحدث المخبر عنه^{٢٩٥}.

وهذا الذي ذهب إليه ابن الحاجب من عدّها قسماً برأسه تبع فيه الزمخشري^{٢٩٦}.

وقد عدّها الزجاجي قسماً برأسه كذلك، وتعبّه في ذلك بعض شراحه ممن يعدّها من أقسام الناقصة. قال ابن أبي الربيع: "فإن قلت: فلم جعلها — أي الزجاجي — قسماً رابعاً؟ قلت: إذا قلت: هو زيد قائم، وأدخلت (كان) فهي داخلة للمعنى الذي تضمنه الضمير، وقولك: زيد قائم تفسير لذلك الضمير، وإذا قلت: كان زيد قائماً، فـ(كان) هنا دخلت لتدلّ على مضي الزمان في قولك: زيد قائم، و(كان) في قولك: كان زيد قائماً، دخلت لتدلّ على معنى في الخبر، وهو قائم، ونكر زيد لأجل الخبر، وإذا قلت: كان زيد قائم، فقد دخلت لتدلّ على مضي المعنى الذي تضمنه الضمير، وجيء بقولك: زيد قائم تفسيراً لذلك الضمير، فقد اختلف مقصود (كان) في الموضعين، فهي في الذي سماها ناقصة جيء بها للخبر، وهي في الذي سماها الشأنية دخلت

^{٢٩٥} شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب (٢٦٤-٦٥)، وشرح الكافية له (٩٠٨/٣)، وشرح المفصل له (٧٩/٢).

^{٢٩٦} انظر المفصل للزمخشري (٢٦٥)، وشرح أنموذج الزمخشري للارديملي (١٩٩).

للضمير تفسره، وهو الذي ارتفع بها، فلما اختلف المقصودان،
على حسب ما ذكرته جعلها قسمين^{٢٩٧}.

التنبيه الثاني: ضمير الشأن، وهو أيضاً ضمير الأمر،
والحديث، والقصة أربعة أسماء بصرية، ويسميه الكوفيون ضمير
المجهول؛ لأنه لا يرجع على مذكور، ولا بدّ من جملة تفسره؛ إمّا
فعلاً و فاعلاً، وإمّا مبتدأ و خبراً، ولا يجوز أن يكون في الجملة
ضمير.

قال الدماميني: "وتسمية البصريين أولى؛ لأنهم سموه
بمعناده، والكوفيون إنما سموه باعتبار وصفه"^{٢٩٨}.

التنبيه الثالث: الفرق بين ضمير الشأن وغيره من الضمائر
أنه لا يعطف عليه، ولا يؤكد، ولا يُبدل منه، ولا يتقدّم خبره
عليه، ولا يُفسر بمفرد^{٢٩٩}.

التنبيه الرابع: ذهب ابن الطراوة، خلافاً للجمهور، إلى أن
ضمير الشأن حرف، فإذا دخل على إن وأخواتها، أو كان
وأخواتها، كفّها عن العمل، وألغيت، كما يلغي باب ظنّ. ومال أبو

^{٢٩٧} انظر انجمل (٤٩-٥٠)، و الحلل في إصلاح الخلل لابن السيد البطليوسي (١٧٣)، والبسيط لابن
أبي اربيع (٦٠-٧٥٩/٢).

^{٢٩٨} انظر كشف المشكل للحيدرة البعني (٢٢٢/١)، و التنزيل والتكميل لأبي حيان (٢٧١/٢)، وتعليق
الفراتة للشماميني (١٢٠/٢)، و همع الهوامع للسيوطي (٢٢٢/١).

^{٢٩٩} انظر التنزيل والتكميل لأبي حيان (٢٧١/٢)، و همع الهوامع للسيوطي (٢٢٢/١).

حيّان في التذييل والتكميل إلى موافقته، وفي هذا مخالفة لجمهور النحاة القائلين باسميّة ضمير الشأن^{٢٠٠}.

التنبيه الخامس: قال ابن الطراوة أيضاً: قولهم ضمير الأمر والشأن لا منقول ولا معقول.

وقد بسط ابن أبي الربيع هذه المسألة فذكر مذهب ابن الطراوة وأدلّته ثم أجاب عنها، كما ناقش المسألة أبو حيّان، وذكر الردود على ابن الطراوة، وردّها انتصاراً له^{٢٠١}.

التنبيه السادس: ذهب الكسائي، وابن الطراوة، وأبو حيّان: إلى أن (كان) في نحو: كان زيد قائم، ملغاة، لا عمل لها، ولا ضمير شأن فيها^{٢٠٢}.

التنبيه السابع: قال ابن أبي الربيع: "وهذا الذي ذكرت في (كان) من ضمير الأمر والشأن يجري في أخواتها كلّها، فتقول: ليس زيد قائم، والأصل: هو زيد قائم"^{٢٠٣}.

^{٢٠٠} انظر التذييل والتكميل لأبي حيّان (٢٧١/٢-٧٤)، وجمع البوامع للسيوطي (٢٢٢/١). والمسألة مبسطة في كتاب ابن الطراوة النحوي لعماد عيد النبيت (٢٤١-٤٥).

^{٢٠١} انظر البسيط لابن أبي الربيع (٧٥٥-٥٩)، و التذييل والتكميل لأبي حيّان (٢٧١/٢-٧٤)، والكافي شرح الهادي للزنجاني (٢٣٩/١).

^{٢٠٢} انظر مراجع الحائكين السابقين، ومنهج السالك إلى ألفية ابن مالك لأبي حيّان (٥٩).

^{٢٠٣} البسيط لابن أبي الربيع (٧٤٨/٢)، والملخص في ضبط قوانين العربية له أيضاً (٢٢٠/١).

ثالثاً: الزائدة^{٣٠٤}

القسم الثالث من أقسام (كان) هي الزائدة.

— الجمهورُ على اختصاص (كان) بالزيادة دون سائر أخواتها.

— وحكى الأخفش زيادة أصبح وأمسى، فقد حكى: ما أصبح أبردها، وما أمسى أدفأها، والضميرُ في أبردها ضميرُ غنوة، وفي أدفأها ضميرُ عشيّة، ولم يجرِ لهما ذكرٌ.

ورد ذلك أبو عمرو. وقال السيرافي: إنه ليس في كتاب سيبويه، وإنما كان حاشيةً في كتابه^{٣٠٥}. قال الرضي: لو ثبت ما حكى الأخفش لكان كلُّ منهما مجرداً عن الحدث لزمانين، أي الصبح والمساء، والزمان الماضي^{٣٠٦}.

وأجاز ذلك أبو علي.

وحكى ذلك مذهباً للكوفيين.

^{٣٠٤} انظر مسائل زيادة كان في: شرح الكافية للشافعية لابن مالك (١/١١١-١٤)، وشرح للتسهيل له (١/٣٦٠-٦٢)، ولابن عقيل (١/٢١٨-٧٠)، والتذيل والتكميل (٤/٢١٢-١٧)، و تحليق الفراند للشماسي (٣/٢٢٠-٢٥)، و شرح الرضي على الكافية (٤/١٩٠-٩٤)، و شرح المفصل لابن يعقوب (٧/١٥٠)، و شرح الجمل لابن خروف (١/٤٤٣-٥٠)، ولابن عصفور (١/٤١٥)، والارتشاف (٢/٩٥-٩٦).

^{٣٠٥} انظر شرح الكافية للرضي (٤/١٩٤).

^{٣٠٦} المصدر نفسه (٤/١٩٤).

وأجاز الفراء زيادة جميع أفعال هذا الباب، إذا لم ينقض
المعنى.

وأجاز ابن جني زيادة أضحي وسائر أفعال هذا الباب، وكل
فعل غير متعدٍ من غير هذا الباب، إذا لم ينقض المعنى كذلك^{٣٠٧}.
وهذا كله عند البصريين، على تقدير ثبوته، من القلة بحيث
لا يقاس عليه، فهو خارج عن القياس؛ لأن القياس في اللفظ أن لا
يزاد.

ولذا ردّه ابن السراج والجرمي وغيرهما.
وهنا ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: اختلف في (كان) الزائدة هل هي الناقصة
أو التامة؟

فمذهب الزجاج، والزجاجي، والجرمي، والسيرافي في أحد
قولين له: هي الناقصة.

ومذهب الصيمري، وابن خروف، والسيرافي في قول ثانٍ
له: هي التامة، وفاعلها ضميرٌ عائذٌ على المصدر الدال عليه
الفعل، كأنه قيل: كان هو، أي الكون.

^{٣٠٧} انظر شرح مشكلات الحماسة لابن جني (ق: ٥٢-٥٣/أ)، والخزانة للبخاري (٥/١٢٠-٣١).

قال الرضي: "وهو هوس؛ إذ لا معنى لقولك: ثبت
الثبت"^{٣٠٨}.

ومذهب ابن السراج، والفارسي، وابن جني، وكثير غيرهم،
وهو مقتضى كلام ابن مالك، واختاره الرضي: هي التامة، ولا
فاعل لها.

قال ابن مالك: "ولا يُبالي بأن يقال: خلوها من الإسناد إلى
منوي يلزم منه كون الفعل حديثاً عن غير محدث عنه؛ لأن
(كان) المحكوم بزيادتها تشبه الحرف الزائد، فلا يُبالي بخلوها
من الإسناد، كما أن الضمير الواقع فصلاً لما قصد به ما يقصد
بالحروف من الدلالة على معنى في غيرها استجيز ألا يكون له
موضع من الإعراب.

وأيضاً فإن (كان) قد زيدت بين (على) ومجرورها، فإذا
نوي معها فاعل لزم الفصل بين جارٍ ومجرورٍ بجملة، ولا نظير
لذلك، وإذا لم ينو معها ضمير فاعل كان الفصل بكلمة واحدة، فلا
يتمنع، كما لم يتمنع في (ما) بين: (عن، ومن، والباء، ورب،
والكاف) ومجروراتها"^{٣٠٩}.

المسألة الثانية: لا تزاؤ (كان) أولاً، قال أبو علي: وحكم ما
تلغيه أن توسطه، وأن لا تبدئ به، قياساً على (هو) التي للفصل؛

^{٣٠٨} شرح الرضي على الكافية (١٩٦/٤).

^{٣٠٩} شرح التسهيل لمصنفه (٣٦١/١).

لأنه غير معتد به، والقصد في الإفادة غيره، فقبح أن تؤخر شيئاً
الاهتمام به أكثر، وتقدم شيئاً الاهتمام به أقل^{٣١٠}.

وقال العكبري: "وإنما لم تقع الزائدة في أول الكلام لأن
الزائدة فرع ومؤكد، وتقدمه يخل بهذا المعنى"^{٣١١}.

وقد أطلق قوم، منهم الجوهري، الزيادة عليها في مثل قوله
تعالى: (وكان الله غفوراً رحيماً)^{٣١٢}، مع تصديرها وعملها في
الاسم والخبر^{٣١٣}.

— ولا تُزاد آخرأ كذلك، وأجازه الفراء قياساً على إلغاء
(ظن)، وما يصح الإلغاء فيه من أخواتها، إذا وقعت آخرأ، فكما
قيل: زيد قادم ظننت، تقول: زيد قادم كان.

قال ابن مالك: والصحيح منع ذلك لعدم استعماله، ولأن
الزيادة على خلاف الأصل، فلا تستباح في غير مواضعها
المعتادة، وزيادتها مؤخره لم تسمع^{٣١٤}.

— والمعهود زيادتها وسطاً، والمعهود من ذلك:

^{٣١٠} انظر المسائل البصريّة لأبي علي (٨٧٦/٢).

^{٣١١} الباب للعكبري (١٧٣/١).

^{٣١٢} النساء : ٩٦، ١٠٠، ١٥٢، الفرقان : ٧٠، الأحزاب : ٥٠، ٥٩، ٧٣، الفتح : ١٤.

^{٣١٣} انظر الصحاح (كون)، وتحليق الفرائد للذماموني (٢٢١/٣).

^{٣١٤} شرح التسهيل لابن مالك (٣٦١/١).

أ - زيادتها بين (ما) التعجبية وفعلها، نحو: ما كان أحسنَ زيدا، وجعلت زيادتها في هذا الموضع مقيسة.

ب - وبين الصقة والموصوف، قال الفرزدق:

في عُرفِ الجنةِ العليا التي وجبتْ

لهم هناك بسغي كسان مشكور

ج - وبين المتعاطفين، كقول الفرزدق أيضا:

في لجةٍ غمرت أباك بحورها

في الجاهلية كان والإسلام

د - وبين (نعم) وفاعلها، أنشد الفراء:

ولبست سربالَ الشبابِ أزورها

ولنعم كان شبيبة المختال

هـ - وبين الفعل المبني للمجهول ونائب الفاعل، حكى من

كلامهم:

"وَلَدَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ الْخُرَشْبِ الْكَمَلَةَ مِنْ بَنِي عَبَسَ لَمْ يُوجَدْ

كان أفضل منهم". ورؤي: لَمْ يَرْ كان مثلهم.

و - وبين المبتدأ وخبره، كقول أبي أُمَامَةَ الباهلي:

"يَا نَبِيَّ اللَّهِ أَوْ نَبِيُّ كَانَ آدَمُ".

ز - وبينَ خبرٍ (إنّ) واسمها، ومن ذلك ما حكاه سيبويه
عن الخليل: "إنّ من أفضلهم كان زيداً"^{٣١٥}.

ح - وبين الصلّة والموصول، نحو: جاء الذي كان
أكرمته.

وهنا تنبيهان:

الأول: جعلت زيادة (كان) بين الجار والمجرور شاذة،
لكون الجار لا يحتمل الفصل، كما تقدّم في تحليل ابن مالك لعدم
احتمال (كان) الزائدة فاعلاً، وقُصِرَت زيادتها بين الجار
والمجرور على كونها بين على ومجرورها؛ إذ هو المسموع.

الثاني: زيادة (كان) في غير ما ذكر مُحتاجة إلى السّماع.

المسألة الثالثة: المسموعُ زيادة (كان) بلفظ الماضي، وقد
وقع الاتفاقُ على ذلك، قال ابن أبي الربيع: فلا ينبغي أن يُقاسَ
إلا على ما وقع الاتفاقُ عليه^{٣١٦}.

وأجاز الفراء زيادتها بلفظ المضارع، قال أبو حيان: "وأجاز
الفراء زيادة (يكون) بين أفعلَ و(ما) في التعجب، نحو: ما يكونُ
أطولَ هذا الغلام! ولفظه يُشعرُ بأنه مسموعٌ؛ لأنّه قال: وقد يُقالُ

^{٣١٥} الكتاب (١٥٣/٢).

^{٣١٦} انظر التّذييل والتكميل (٢١٧/٤).

في المستعمل: ما يكون أطول هذا الغلام! ويشهد لقوله قول رجلٍ
من طَيِّئ:

صَدَّقْتُ قَائِلَ مَا يَكُونُ أَحَقُّ ذَا

طِفْلاً بِيَذُّ نَوِي السَّيَادَةِ يَافِعَا^{٣١٧}

ومن زيادة (يكون) في غير التعجب، وقد حُمِلَتْ عَلَى
الشُّذُوزِ، قَوْلُ فَاطِمَةَ بِنْتِ أَسَدِ بْنِ هَاشِمِ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ، أُمِّ عَقِيلِ بْنِ
أَبِي طَالِبٍ:

أَنْتَ تَكُونُ مَا جَدُّ نَبِيلُ إِذَا تَهَبُّ شَمَّالٌ بَلِيلُ

رابعاً: مشاركة (ليس) في بعض ما تختص به

ومن أقسام (كان) تلك التي تُشَارِكُ (ليس) في بعض ما
تختصُّ به (ليس)^{٣١٨}:

تختصُّ (ليس) بأمرٍ ثلاثة، وهي:

١ - كثرة مجيء اسمها نكرة محضة عامة، وذلك لأن
(ليس) موضوعاً للنفي، والنفي من مسوغات الابتداء بالنكرة،
فكثُرَ في اسمها ذلك، قال جرير:

^{٣١٧} نفس المصدر والمكان.

^{٣١٨} انظر شرح التيسير لمصنفه (١/٣٥٨-١٠)، ولأبن عقيل (١/٢٦٥-٦٧)، ولأبي حيان (٤/٢٠٤-
٣٠٨)، وللدماميني (٣/٢١٥-١٧)، والارنؤشاف لأبي حيان (٢/٩٣-٩٥)، وللمع للسيوطي (٢/٨٤-
٨٥).

كم قد رأيتُ، وليس شيءٌ باقياً

من زائرٍ طيفَ الهوى ومزورٍ

وتختص (كان) دون سائر أخواتها بمشاركتها (ليس) في

هذا، بشرط مجيء (كان) بعد نفي أو شبهه، فمثالٌ مجيئها بعد
النفي قول الشاعر:

إذا لم يكن أحدٌ باقياً فإن التأسى دواء الأسى

وقول جعيثة البكائي:

إذا لم يكن فيكنَّ ظلٌّ ولا جنى

فأبعدكنَّ الله من شجرات

ومثال شبه النفي قول الشاعر:

ولو كان حيٌّ في الحياة مُخلداً

خلدت، ولكن ليس حيٌّ بخالد

وقول زهير بن أبي سلمى:

فلو كان حمداً يُخلد الناس لم تمت

ولكن حمداً الناس ليس بمُخلد

وقول زهير أيضاً:

فلو كان حيّاً ناجياً لوجدته

من الموت في أحراسه ربّ ما رد

وقول الشاعر:

فإن بك شيء خالداً أو مُعمّراً

تأمل تجد من فوقه الله عالماً

٢ - جوازُ الإقتصارِ على اسمها دون قرينة، سوى كون اسمها نكرة عامة؛ لأنه بذلك يُشبه اسم (لا)، فيجوز أن يُساويه في الإقتصارِ عليه.

حكى سيبويه: ليس أحد؛ أي: ليس هنا أحد.

وقال عبد الرحمن بن حسان بن ثابت:

ألا ياليل ويحك نبئنا فأمّا الجودُ منك فليس جودُ

أراد: فليس منك جود، وقال الآخر:

يُسْتَمُ وخِلْتُمْ أنه ليس ناصراً فَيُؤْتَتُمْ من نصرنا خيرَ معقلٍ

وهنا أربعة تنبيهات:

التنبيه الأول: جوازُ حذفِ خبر (ليس) من غيرِ قرينة، ولا ضرورةٍ شعريّة. مذهبُ قال به ابنُ مالك وفاقاً للفراء: والجمهور، وعلى ذلك المغاربة أيضاً، خصّوا ذلك بالضرورة.

ومن النحويين مَنْ أجاز حذفه لقرينة اختياراً.

قال ابن عصفور: "وينبغي أن تعلم أن المرفوع بهذه الأفعال لا يجوز حذفه اختصاراً، ولا اقتصاراً، وإن كان مبتدأ في الأصل، والمبتدأ يجوز حذفه لفهم المعنى، وسبب ذلك أنه لما ارتفع بالفعل صار يُشبه الفاعل، والفاعل لا يُحذف، فكذلك ما أشبهه.

وكذلك لا يجوز حذف الخبر أيضاً اختصاراً، ولا اقتصاراً.

فإن قيل: وما الذي يمنع من ذلك وأنت لا يخلو أن تحكم له بحكم أصله، أو بحكم لفظه الآن. فإن حكمت له بحكم ما أشبهه في اللفظ فإنه يُشبه المفعول، والمفعول يجوز حذفه، وإن حكمت له بحكم أصله فهو خبر في الأصل، وخبر المبتدأ يجوز حذفه اختصاراً لفهم المعنى، فكان ينبغي أن يجوز حذفه على كل حال.

فالجواب: إن الذي منع من حذفه أنه صار عوضاً من المصدر، فلذلك لا يجوز: كان زيد قائماً كوناً؛ كراهية الجمع بين العوض والمعوّض منه، وإنما عوض منه لأنه في المعنى المصدر؛ ألا ترى أن القيام كون من أكوان زيد، فلما كان الخبر المصدر في المعنى استغني به عنه، كما استغني بـ(ترك) عن (وذر) و(ودع) لما كان في معناهما. ولو لا أنه عوض لصرخ بالمصدر؛ إذ لا فعل إلا وله مصدر أخذ منه، وقد تقدّم الدليل على ذلك، فلما صار الخبر عوضاً من المصدر صار كأنه من

كمال الفعل، وكأنه جزء من أجزائه، فلم يُحذف لذلك. وأيضاً فإنّ الأعواض لازمة لا يجوز حذفها^{٣١٩}.

التنبيه الثاني: حذف الخبر لا تختص به (ليس)، بل سَمِع في غيرها، قال عمرو بن الأهتم:

فإنْ قَصَدُوا لَمُرَّ الْحَقِّ فَاقْصِدْ

وإنْ جَارُوا فَجُرْ حَتَّى يَصِيرُوا

أي: تبعاً لك. حكى ذلك أبو حيان^{٣٢٠}.

٣ — جواز افتتان خبرها بواوٍ إنْ كان جملةً مُوجِبَةً بإلا.

ومن ذلك قول الشاعر:

ليس شيءٌ إلا وفيه إذا ما قابلته عينُ البصيرِ اعتبارُ

وتختص (كان) دون سائر أخواتها بمشاركتها (ليس) في هذا أيضاً، بشرط أنْ تُسبقَ بنفي، وحكوا على ذلك قول الشاعر:

ما كان من بشرٍ إلا وميتته محتومة، لكنِ الآجالُ تختلفُ
وقول الآخر:

إذا ما ستورُ البيتِ أرخين لم يكنْ

سراجٌ لنا إلا ووجهك نورها

^{٣١٩} انظر شرح الجمل لابن عصفور (١/٤١٩-٢٠).

^{٣٢٠} انظر الأرتشاف لأبي حيان (٢/٩٥).

وهذا الذي تقدّم مذهب ابن مالك وفاقاً للفرّاء، وهو غير جائز عند الجمهور.

وأول الجمهور البيتين على أن الواو فيهما زائدة، أو حالّة والجملة في محل نصب حال، وخبر الأول محذوف ضرورة، وخبر الثاني هو (لنا).

التنبيه الثالث: حكى الأخفش، وتبعه ابن مالك، أنه ربما شُبّهت الجملة المخبر بها في باب (كان) وأخواتها بالجملة الحالية، فتلي الواو مطلقاً من غير شرط:

أي: سواء كان الفعل (كان) أو غيرها من أفعال بابها.

وسواء تقدّم نفي، أو شبهه، أو لم يتقدّم.

وسواء اقترنت الجملة بإلا بعد الواو أو لم تقترن.

وحكوا على ذلك قول الشاعر:

وكانوا أناساً ينفحون فأصبحوا

وأكثر ما يُعطونه النّظرُ الشّررُ

وقول ذي الرّمة:

فظلّوا ومنهم سابق دمعُه له

وأخرُ يثني دمعُه العينِ بالمهلِ

وقول عبد العزيز بن زرارّة الكلابي:

دخلتُ على معاويةَ بنِ حربٍ
وكنْتُ وقد يثُتُ من الدّخولِ

وقولُ الرُّخيمِ العبديّ:
كُنَّا ولا تعصي الحليّةَ بعَلّاها
فاليومَ تضربُه إذا ما هُوَ عَصَى

وقولُ الآخرِ:

إنَّ الجميلَ يكونُ وهو مُقَصِّرٌ
والقومُ فيما تمَّ غيرُ سَوَاءٍ
والجمهورُ يُنكرون ذلكَ كلّهُ، ويتأولونَ الجملَ فيها على
الحالية، والأفعالُ على التّمامِ، أو على النّقصِ، وأخبارُها حذفت
ضرورةً.

التنبيه الرابع: قال الدّماميني: "وقد يُقال: إذا ثبتَ أنَ (كان)
مشاركةً لـ (ليس) فيما ذُكر، فأين ما ادّعاء المصنّف — ابن مالك
في التسهيل — من الاختصاص لـ (ليس)؟".

وجوابه: إنَّ الاختصاصَ الثابتَ لـ (ليس) غيرُ مشروطٍ فيه
تقدّمُ شيءٍ، وجوازُ ذلكَ في (كان) مشروطٌ بتقدّمِ نفيٍ أو شبهه في
الأوّل، وتقدّمِ نفيٍ في الثّالث.

أو يُقال: انفردت (ليس) باجتماع الأمور الثلاثة، لا بكل واحد منها^{٣٢١}.

واستدرك أبو حيان على ابن مالك قوله: وتختص (ليس) بكذا، قال: "قلو قال: ويكثر مجيء اسم (ليس) نكرة، لكان أجود، وأبعد من التقدير"^{٣٢٢}.

خامساً: مرادفة (لم يزل)

ومن أقسام كان مرادفة (لم يزل)

قال ابن مالك في شرح التسهيل: "وتختص كان بمرادفة لم يزل كثيراً: "الأصل في كان أن يدل بها على حصول معنى ما دخلت عليه فيما مضى، دون تعرض لأولية، ولا انقطاع، كغيرها من الأفعال الماضية، فإن قصد الانقطاع ضُمّن الكلام ما يدل عليه، كقوله تعالى: (واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم)^{٣٢٣}، وكقول الشاعر:

وتركي بلادي والحوادثُ جمّةٌ

طريداً، وقنماً كنتُ غيرَ مُطرِدٍ

^{٣٢١} تعليق الفراء نثماميني (٢١٧/٣).

^{٣٢٢} التذييل والتكميل لأبي حيان (٢٠٧/٤).

^{٣٢٣} آل عمران: ١٠٣.

وقد يُقصد بها الدوام، كما يُقصد به (لم يزل)، كقوله تعالى:
(وكان الله على كل شيء قديرًا)^{٣٢٤}، وكقول الشاعر:

وكنْتُ امرأً لا أسمعُ الدهرَ سبَّةً
أُسبُّ بها إلا كُشِفَتْ غطاءها^{٣٢٥}

هذا مذهب ابن مالك، والأكثرُونَ على خلافه.

قال الدماميني: كان لا تدل بنفسها على أحد الأمرين؛
الانقطاع أو الاستمرار، بل ذلك إلى القرنية^{٣٢٦}.

ويرى أبو حيان أن ما ذهب إليه ابن مالك ليس هو الصحيح
عند أصحابه، قال: قال أصحابنا^{٣٢٧}: اختلف النحاة في كان هذه
هل تقتضي الانقطاع أو لا تقتضيه؟ فأكثرهم على أنها تقتضي
الانقطاع، وأنت إذا قلت: كان زيد قائماً، فإن قيام زيد كان فيما
مضى، وليس الآن بقائم. وهذا هو الصحيح؛ بدليل أن العرب إذا
تعجبت من صفة هي موجودة في المتعجب منه في الحال قالت:
ما أحسن زيدا! فإذا تعجبت من الحسن فيما مضى وهو الآن ليس
كذلك، قالت: ما كان أحسن زيدا!.

^{٣٢٤} الأحزاب : ٢٧، والفتح : ٢١.

^{٣٢٥} شرح التسهيل لابن مالك (٣٦٠/١).

^{٣٢٦} تعليق القراء (٢٢٠/٣).

^{٣٢٧} النص منقول عن شرح الجمل لابن عصفور (٤١٢/١).

وزعم بعضهم أنها لا تقتضي الانقطاع، واستدل على ذلك بقوله تعالى: (وكان الله غفوراً رحيماً)^{٣٢٨}، وبقوله: (ولا تقربوا الزنى إنه كان فاحشة)^{٣٢٩}، أي: كان، وهو الآن كذلك.

قالوا: والجواب أن ذلك قد يتصور فيه الانقطاع بأن يكون المراد الإخبار بأنه كان غفوراً رحيماً فيما مضى، كما هو الآن كذلك، وبمعنى: أنه كان فاحشة؛ أي: كان عندهم فاحشة في الجاهلية، ولم يتعرض لخلاف ذلك، فيكون المراد الإخبار عن الزنى كيف كان عندهم في الجاهلية.

والذي تلقناه من الشيوخ أن كان تدل على الزمان الماضي المنقطع، وكذلك سائر الأفعال الماضية، ومن تعقل حقيقة المضى لم يشك في الدلالة على الانقطاع، لكن مثل قوله تعالى: (وكان الله غفوراً رحيماً)، وإن دل على الماضي المنقطع، فإنه يعلم أن هذه الصفة ثابتة له في الأزمان كلها من دليل خارج، لا من حيث وضع اللفظ^{٣٣٠}.

سادساً: مجيئها بمعنى صار

ومن أقسام كان تلك التي بمعنى صار:

^{٣٢٨} النساء : ٩٦.

^{٣٢٩} الإسراء : ٣٢.

^{٣٣٠} للتبجيل والتكميل (٢١١/٤).

هذا على مذهب مَنْ عدّها قسماً برأسه، وقد تقدّم بسطُ الكلام فيها، وأنّ الأرجح عدّها من أقسام الناقصة^{٣٣١}.

سابعاً: الشّائبة

ومن أقسامها: الشّائبة:

وهذا أيضاً على مذهب من عدّها قسماً برأسه، وسبقَ الكلام فيها كذلك، (أنّ) الأرجح عدّها من أقسام الناقصة^{٣٣٢}.

— الوجه الثامن:

اختصاصها بأمور، دون سائر أخواتها، ومنها:

١ — جواز زيادتها وسطاً: نحو: ما كان أحسن الوفاء.

ولا يُدفعُ عدمُ الاختصاص بسماع زيادة أصبح وأمسى؛ لأنها فيهما شاذّة، وفي (كان) مقيسةٌ في هذا النحو، ومسموعةٌ في غيره، وقد سبق بسطُ الكلام في هذه المسألة^{٣٣٣}.

٢ — اختصاصها بمرادفة (ليس) في أمرين من ثلاثة

تختص بها (ليس)، وهما:

^{٣٣١} انظر من (١٣٢) من هذا الكتاب.

^{٣٣٢} انظر من (١٣٤) من هذا الكتاب.

^{٣٣٣} انظر من (١٤١) من هذا الكتاب.

أ - كثرة مجيء اسميهما نكرة محضة، نحو: ليس أحدٌ
باقياً، وما كان رجلٌ حاضراً.

ب - كثرة اقتران خبريهما بواوٍ إن كان جملةً موجبةً بإلا،
نحو: ليس عبدٌ إلا ومجزئٌ بعمله، وما كان من بشرٍ إلا وأجله
محتومٌ، وقد مضى كذلك تفصيل القول في هذه المسألة^{٢٢٤}.

٣ - اختصاصها بمرادفة (لم يزل):

وقد سبق الكلام أيضاً في هذا^{٢٢٥}.

٤ - اختصاصها بجواز حذف نونها بشروط، وهي^{٢٢٦}:

أ - كونها بلفظ المضارع، المجزوم بالسكون لا وقفاً، غير
المتصل بضمير نصب، ولا بساكن بعده.

وحذف النون شاذٌ في القياس؛ لأنها من نفس الكلمة، كالنون
من لم يصن ولم يهن، لكن سوغه كثرة الاستعمال وشبه النون
بحروف العلة، فكانهم جذّوا له جزمًا، وتناسوا الجزم القياسي لما
قدّروا كثرة استعماله بالنون، فكانه لم يُحذف منه شيءٌ للجزم،

^{٢٢٤} انظر ص (١٥١) من هذا الكتاب.

^{٢٢٥} انظر ص (١٥٤) من هذا الكتاب.

^{٢٢٦} وانظر المسألة في: شرح التسهيل لمصنفه (١/٢٦٦-٦٧)، ولابن عقيل (٢/٢٧٥-٢٦١)، ولأبي حيان
(٤/٢٢٥-٢٢٨)، وللدماميني (٣/٢٢٤-٢٢٧)، وشرح الرضي على الكافية (٤/٢٠٩-١٠)، وأوضح
المسالك لابن هشام (١/٢٦٨-٧١)، والهمع للسيوطي (٢/١٠٧-٨-١)، وشرح الكافية الشافية لابن
مالك (١/٤٢٢-٢٣)، وشرح قطر الندى لابن هشام (٢٣٦-٢٨).

فجَنَدُوا عَلَيْهِ الْجَزْمَ، وجعلوا النُّونَ كأنها حرفٌ مَدٌّ، ولذلك لم يحذفوها من هذا اللفظِ إلا في موضعٍ لا تجبُ لها الحركةُ فيه؛ لأنَّ الشَّبهَ إنمَّا هو من أجلِ الغَنَّةِ التي تلحقُها بعد خروجها من مخرجها من اللسانِ، وإنمَّا تَتَبَيَّنُ لها تلك الغَنَّةُ منها عند سكونِها، فإذا تحركت ضَعُفَتْ، فيضعُفُ الشَّبهُ، فلا تحذفُ^{٣٣٧}.

واشترطهم المضارعةُ يشملُ جميعَ حروفِ المضارعةِ، فالهمزةُ نحوُ قولِهِ تعالى: (وَلَمْ أَكُ بِغَيًّا)^{٣٣٨}، والنونُ نحوُ قولِهِ: (قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمَصْلِينَ)^{٣٣٩}، والياءُ نحوُ قولِهِ: (قَلَمْ يَكُنْ يَنْفَعُهُمْ إِيْمَانُهُمْ)^{٣٤٠} والقَاءُ نحوُ قولِهِ: (وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِمَّا يَمْكُرُونَ)^{٣٤١}

وثبوتُ النونِ، مع استيفاءِ الشروطِ، أكثرُ من الحذفِ، ولذا جاء في القرآنِ الكريمِ أكثرُ من الحذفِ^{٣٤٢}.

^{٣٣٧} انظر التنبيل والتكميل: لأبي حيان (٢٢٦/٤).

^{٣٣٨} مريم: ٢٠.

^{٣٣٩} المنثر: ٤٣.

^{٣٤٠} غافر: ٨٥.

^{٣٤١} النحل: ١٢٧.

^{٣٤٢} جاء بثبوت النون في ثمانية وخمسين موضعاً: أربعة في المبدوء بنون، وستة في المبدوء بهمزة، وواحد وعشرون في المبدوء بياء، وسبعة وعشرون في المبدوء بياء.

وجاء بحذفها في ثمانية عشر موضعاً: واحد للمبدوء بهمزة، واثنان للمبدوء بنون، وسبعة للمبدوء بياء، وثمانية للمبدوء بياء.

وعليه يقال: جاء للمبدوء بهمزة: ستة بالثبوت وواحد بالحذف، وللمبدوء بنون: أربعة بالثبوت واثنان بالحذف، وللمبدوء بالياء: سبعة وعشرون بالثبوت، وثمانية بالحذف، وللمبدوء بالتاء: واحد وعشرون بالثبوت وسبعة بالحذف.

وجاء أربعة مواضع بالنون غير المحذوفة لملاقاة ساكن بعدها، وكلها مما حرف مضارعة الياء.

ثم الحذف في المضارع يشمل مضارع الناقصة والتامة، إلا أنه في الناقصة كثير؛ لكثرة تصرفها في الكلام، وهو في التامة قليل؛ لقلتها بالنظر إلى الناقصة، ومن الحذف في التامة قراءة نافع وابن كثير: (وإن تك حسنة يضاعفها)^{٣٤٣}.

وإنما لم يجر حذف النون إن اتصلت بالضمير؛ لأن الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها، كما ردت نون (لذ) إذا أضيفت إلى الضمير، فقل: لذه، ولا يجوز: لذه.

وإذا ولي النون ساكن لم يجر حذفها عند سيبويه والجمهور، قالوا: لأن النون ستحرك تخلصاً من التقاء الساكنين، فقويت بالحركة، وضعف شبهها بحروف العلة، وهي كانت حذفت للشبه بها ولكثرة الاستعمال، فبالحركة زال أحد جزأي علة الحذف، والعلة المركبة تزول بزوال بعض أجزائها.

وأجاز يونس الحذف، وتبعه ابن مالك، قال^{٣٤٤}: "وبقوله أقول؛ لأن هذه النون إنما حذفت للتخفيف، وثقل اللفظ بثبوتها قبل ساكن أشد من ثقله بثبوتها دون ذلك، فالحذف حينئذ أولى، إلا أن الثبوت دون ساكن، ومع ساكن، أكثر من الحذف، فلذلك جاء

^{٣٤٣} النساء: ٤٠.

^{٣٤٤} شرح التيسير لمصنفه (٣٦٦/١).

القرآن بالثبوت مع الساكن في قوله تعالى: (ثم ازدادوا كفراً لم يكن الله ليغفر لهم)^{٣٤٥} وفي قوله: (لم يكن الذين كفروا)^{٣٤٦} .

وإنما أجاز يونس الحذف تمسكاً بنحو قول ابن عرفة:

لم يك الحق سوى أن حاجه رسم دار قد تعفت بالسرر

وقول الخنجر بن صخر الأسدي:

فإن لم تلك المرأة أبدت وسامة

فقد أبدت المرأة جبهة ضيغم

وقول الآخر:

إذا لم تلك الحاجات من همّة الفتى

فليس بمغن عنه عقد التمام

وهذا كله، وما أشبهه، محمولٌ عند الجمهور على

الضرورة^{٣٤٧}.

وثبوت النون عند ملاقة الساكن أرجح، ولذلك لم يأت إلا

به في كتاب الله سبحانه.

٥ - الخامس مما تختص به (كان) التزام حذفها، كثيراً،

وحذفها، مَعْوِضاً عنها (ما):

^{٣٤٥} النساء: ١٣٧.

^{٣٤٦} البقرة: ١.

^{٣٤٧} انظر الضرائر لابن عصفور (١١٥)، وما يجوز للشاعر للقرآن الفيرواني (٢٠٨).

وذلك بعد (أن)، وذلك كقول العباس بن مرداس رضي الله

عنه:

أبا خراشة أما أنت ذا نفرٍ فإن قومي لم تأكلهم الضبَعُ

قالوا: الأصل في نحو: (أما أنت منطلقاً انطلقت) هو: انطلقت لأن كنت منطلقاً، ثم قُدِّمت اللام وما بعدها على انطلقت لقصد الاختصاص، عند البيانيين، أو للاهتمام به عند النحويين، فصار: لأن كنت منطلقاً انطلقت، ثم حذفت اللام الجارة اختصاراً جوازاً قياساً على حذفها من (أن) في نحو قوله تعالى: (فلا جناح عليه أن يطوّف بهما)^{٢٤٨} أي: في أن يطوّف بهما، وقوله: (وترغبون أن تتكوهن)^{٢٤٩}، وقوله: (ولا جناح عليكم أن تتكوهن)^{٢٥٠} أي: في أن تتكوهن، ثم حذفت (كان) اختصاراً كذلك، فانفصل الضمير المتصل بكان، وهو التاء؛ لأنه إذا حذف العامل انفصل الضمير الذي كان مع إثباته متصلاً به، فصار التركيب: أن أنت منطلقاً انطلقت، ثم جيء بـ(ما) عوضاً عن (كان) المحذوفة، كما هو الأرجح، فصار: أن ما أنت منطلقاً انطلقت، ثم أدمجت الفون الساكنة في ميم (ما) للتقارب، فصار: أما أنت منطلقاً انطلقت.

^{٢٤٨} البقرة: ١٥٨.

^{٢٤٩} النساء: ١٢٧.

^{٢٥٠} الممتحنة: ١٠.

قال اللقاني: هذا الأصل الذي قدَّروه فيه دعوى تكلف بلا دليل؛ لإمكان أن يدعى أن (أمّا) نائبة عن اسم الشرط وفعله، والأصل: مهما تذكر منطلقاً أي: في حالة الانطلاق، انطلقت، فلما حذف فعل الشرط أي: تذكر، وحده انفصل الضمير، ومنطلقاً حالاً، لا خبر كان. وهذا نظير ما جوزوه في: أمّا عالماً فزيد عالم؛ أي: مهما تذكر شخصاً في حالة كونه عالماً أي: مذكوراً بالعلم، فزيد عالم. ويدل على ما ذكرنا مجيء الفاء بعد المنصوب في نحو: فإن قومي لم تأكلهم الضيعة، فإنه مناف لما قرّر، فتأمل.

قال الدنوشري: قولهم: أمّا أنت منطلقاً انطلقت، يرد ما زعمه اللقاني، ووجه الرد أن (أمّا) هذه تلزمها الفاء، ولا فاء هنا. وعجيب منه أن يتبجح بما قاله وزعم أنه أقل تكلفاً مما قالوه، وهو جائز في بعض المواضع ممّا فيه فاء^{٣٥١}.

وتتفرغ عن هذه المسألة عدة مسائل:

— الأولى: اختلف في (كان) المحذوفة، فمذهب الجمهور أنها الناقصة، والضمير المنفصل اسمها، والاسم المنصوب

^{٣٥١} انظر حاشية الشيخ يس على التصريح (١/٩٤).

خبرها، وزعم قوم أنها التامة، والضمير المنفصل فاعلها، والاسم المنصوب حال، واستدل بلزوم التثكير فيه^{٣٥٢}.

قال أبو حيان: "وصحح ذلك بعض معاصرينا"^{٣٥٣}.

— والثانية: مذهب الجمهور أن (ما) عوض عن (كان)، ومذهب المبرد أنها زائدة، وليست عوضاً.

وينبغي على هذا وجوب حذف (كان) على رأي الجمهور لئلا؛ يجمع بين العوض والمعوض منه، فلا يقال على مذهبهم: أمّا كنت منطلقاً انطلقت، وليس فيه سماع.

ويجوز على مذهب المبرد إظهار (كان)، فحذفها عنده على سبيل الجواز، فيجمع بينها وبين (ما)، لكون (ما) عنده زائدة، وليست عوضاً، فيصح على مذهبه أن تقول: أمّا كنت منطلقاً انطلقت.

قال أبو حيان: "والصحيح أنه لا يجوز ذلك؛ لأنه كلام جرى مجرى المثل، والأمثال وما يجري مجراها يقال كما سمعت، ولا يطرد فيها قياس، وليس هذا الموضع من مواضع قياس زيادة ما"^{٣٥٤}.

^{٣٥٢} انظر معجم الهوامع للسيوطي (١٠٦/٢).

^{٣٥٣} الارشاف (١٠٠/٢).

^{٣٥٤} انظر التذييل والتكميل (٢٣٤/٤)، والكتاب (٢٩٤/١)، والانتصار لابن ولاد (٩٨-٩٩)، والبيدانيات لأبي علي (٣٠٥)، و المعجم للسيوطي (١٠٦/٢).

وقال النماميني: لم يُبدِ المبرِّدُ فيما أجازَه مستقداً من جهةِ السَّماعِ^{٣٥٥}.

وكأنِّي بآبن هشام ذاهباً مذهب المبرِّد؛ لأنِّي رأيتهُ عاداً حذف (كان) في هذه المسألة من باب الجواز^{٣٥٦}.

— والثالثة: كما لا يجوز الجمع بين العوضِ والمعوَّضِ، على القول بأنَّ (ما) عوض، كذلك لا يجوز حذفهما، فلا يُقال: أنْ أنتَ منطلقاً انطلقتُ. قاله الفارضي^{٣٥٧}.

— والرابعة: يرى ابن جنِّي أنَّ (ما) هي الرافعة الناصبة، قال في الخصائص^{٣٥٨}: "إِنْ قُلْتَ: بِمِ ارْتَفَعَ وَانْتَصَبَ (أَنْتَ منطلقاً)؟ قيل: بـ(ما)؛ لأنها عاقبتِ الفعلَ الرافعَ الناصبَ، فعملتْ عمله من الرفع والنصب".

ثم قال: "وهذه طريقةُ أبي عليٍّ وحيلةُ أصحابنا من قبله في أنَ الشيء إذا عاقبَ الشيءَ وليَ من الأمرِ ما كان المحذوف يليه".

^{٣٥٥} انظر تعليق الفرائد للناميني (٢٣٢/٣).

^{٣٥٦} انظر شرح قطر الندى لابن هشام (٢٣٨).

^{٣٥٧} انظر حاشية الصبان على الأشموني (٢٤٤/١).

^{٣٥٨} للخصائص (٢٨٠-٨٦).

ولعمل قوله الأخير هذا هو ما دعا أبا حيان وغيره ينسبون الأمر إلى أبي علي أيضاً، إلا أن الذي في البغداديات لأبي علي وفاق ما عليه الجمهور^{٣٥٩}.

— والخامسة: قال الصبّان: "لم يُسمع هذا العمل — أي: حذف كان وحدها بعد (أن)، وتعويض (ما) عنها — إلا في ضمير المخاطب، وأجاز سيبويه: أمّا زيدٌ ذاهباً ذهب^{٣٦٠}".

وقال أبو حيان: "والمحفوظ المسموع أن يكون — أي اسم كان المحذوفة — ضمير المخاطب، والقياس عليه في ضمير المتكلم والغائب والاسم الظاهر جائز، والأحوط التوقف مع المسموع^{٣٦١}".

— والسادسة: البصريّون: على أن (أن) في نحو: أمّا أنت منطلقاً انطلقت، مصدرية ناصبة، وبعد إسقاط حرف الجرّ الذي هو لام التعليل يكون المصدر المنسبك منها وما دخلت عليه، في محل نصب مفعول لأجله، أو في محل جرّ باللام المقدّرة، على ما هو مقرّر في هذه المسألة، ذكر ذلك الفارضي وأبو حيان^{٣٦٢}.

^{٣٥٩} انظر البغداديات لأبي علي (٣٠٤-٣١٠)، و التثنييل والتكميل (٢٢٣/٤)، والهمع (١٠٦/٢).

^{٣٦٠} انظر حاشية الصبان على الأشموني (٢٤٤/١).

^{٣٦١} انظر الارتشاف لأبي حيان (١٠٠/٢).

^{٣٦٢} انظر التثنييل والتكميل (٢٣٢/٤)، و حاشية الصبان على الأشموني (٢٤٤/١).

والكوفيون: على أنها شرطية بمنزلة (إن) المكسورة
الهمزة، فهم يُجيزون مجيء الشرطية مفتوحة الهمزة، قالوا:
والدليل على أنها شرطية مجيء الفاء في قوله: فإن قومي لم
تأكلهم الضبغ.

ورجّح ابن هشام في المعنى مذهب الكوفيين من أوجه
عدة^{٣٦٣}.

وقال الرضي: ولا أرى قولهم بعيداً من الصواب؛ لمساعدة
اللفظ والمعنى إياه: أمّا المعنى فلأن معنى البيت: إن كنت ذا عدد
فلست بمفرد. وأمّا اللفظ فلمجيء الفاء في هذا البيت، وفي قوله:
إمّا أقمت، وأمّا أنت مرتحلاً

فإنه يكلاً ما تأتي وما تذر

فعطف (أمّا أنت)، بفتح الهمزة، على (إمّا أقمت) بكسر
الهمزة، وهو حرف شرط بلا خلاف^{٣٦٤}، فصحّ عطف الثاني
على الأول لكونه شرطاً مثله^{٣٦٥}.

وإنما صحّ العطف، على مذهب البصريين، في شاهد
الكوفيين، وإن اختلفت الجملتان؛ لاشتراكهما في المعنى، وللقدر

^{٣٦٣} انظر معني اللبيب لابن هشام (٣٥/١).

^{٣٦٤} انظر شرح الرضي على الكافية (١٤٩/٢)، و تعليق الفرند للماضي (٢٣٣/٣-٣٤).

^{٣٦٥} انظر التثييل والتكميل لأبي حيوان (٢٣٣/٤-٣٤).

المشترك بين المفعول لأجله والشرط. ذكر ذلك أبو حيان في
الارتشاف^{٣٦٦}.

— والسابعة: قال أبو حيان: وجوز حذف (كان) في
المذهبين العلم بأن (أن) لا يقع بعدها إلا الأفعال، إما لأنها هي
المخلصة للاستقبال على رأي البصريين، وإما لأنها للجزاء على
رأي الكوفيين^{٣٦٧}.

— والثامنة: قال التروشري: قد يقال: من أين جاء
الاختصار، وهو التعليل لحذف (كان)، وقد عوض عن لفظ كنت:
ما، وأنت^{٣٦٨}.

٦ — وسادس ما اختصت به (كان) دون سائر أخواتها:
جواز حذفها وحدها، من غير تعويض.

وهو قليل، وذلك إن لم تكن تالية (أن)، بل إذا وقعت بعد
شبهه (لن)؛ أي: بعد ما دل على زمن، وهو غير (لن)، حملوا
ذلك على التشبيه بلن، وحكى سيبويه على ذلك قول عبيد بن
حُصَيْن التميمي، المشهور بالرعاعي:

أزمان قومي والجماعة كالذي

لزم الرحالة أن تميل مميلاً

^{٣٦٦} الارتشاف (١٠٠/٢).

^{٣٦٧} انظر التنزيل والتكميل (٢٣٢/٤).

^{٣٦٨} انظر حاشية الشيخ بس على التصريح (١٩٥/١).

قال سيبويه: كأنه قال: أزمان كان قومي والجماعة كالذي
لزم الرحالة^{٣٦٩}.

مسألة: تحتل (كان) المحذوفة هنا أن تكون الناقصة، وهو
ما جرى عليه ابن مالك في التسهيل، وعليه شراحه^{٣٧٠}، وتحتل
أن تكون التامة، وعلى ذلك الأزهري في التصريح^{٣٧١}.

فقوم، (من قومي) فاعل (كان) المحذوفة، على تقديرها
تامة، واسم (كان)، على تقديرها ناقصة. وهو مضاف على
التقديرين، والياء في محل جر بالإضافة.

و(كالذي) متعلق بمحذوف حال من قومي، إن جعلت (كان)
تامة، أو هو خبر (كان) إن عدت ناقصة.

والجماعة مفعول معه منصوب بكان المحذوفة.

٧ - وسابع ما اختصت به (كان) كثرة حذفها مع اسمها
جوازاً من غير تعويض بعد (إن) أو (لو) الشرطيتين^{٣٧٢}.

^{٣٦٩} انظر الكتاب (٣٠٥/١).

^{٣٧٠} انظر التسهيل (٥٥)، وشرحه لابن مالك (٣٦٥/١) مولاي عقيل (٢٧٤/٢)، ولأبي حيان (٢٢٠/٤)،
وللسبكي (٣٢٥/١)، وللدماميني (٢٣٠/٣).

^{٣٧١} انظر التصريح على التوضيح للأزهري (١٩٥/١).

^{٣٧٢} قال الشيخ بن في حاشيته على الفكهى (١٨/١): كان الحق أن تعيد (لو) بالتي ما بعدها يندرج فيما
قبلها ونجاية له في شيء، كقولك: انتهي بدابة ولو حماراً، ويقل حذف كان ولسمها بدون ذلك.

وقال: إنما اطرده للحذف بعد (إن) و(لو) الشرطيتين لأنهما من الأدوات الطالبة لفعلين، فيطول الكلام،
فيختلف بالحذف، وخص (بأن ولو) لأن الأولى أم الأدوات الجارمة، والثانية أم غير الجارمة، كما أن
(كان) أم الباب، وهم يتوسعون في الأمهات. وانظر حاشية الخصري على شرح ابن عقيل (١١٧/١).

بشروط كون اسمها ضميراً.

فمثال حذفها مع اسمها ضمير الغائب بعد (أن) قول النعمان
ابن المنذر:

قد قيل ذلك إن حقاً وإن كذباً

فما اعتذارك من قول إذا قيلاً

وقول ليلي الأخيلية:

انطق بحق وإن مستخرجاً إحناً

فإن ذا الحق غالب وإن غلباً

ومثاله بعد (إن) مع المخاطب قول ليلي الأخيلية:

لا تقربن الدهر آل مطرف إن ظالماً أبداً وإن مظلوماً

ومثاله بعدها مع المتكلم قول النابغة الذبياني:

حذبت علي بطون ضيئة كلها

إن ظالماً فيهم وإن مظلوماً

وأمثله بعد (لو) مع الغائب قول الشاعر:

لا يأمن الدهر ذو نغي وإن ملكاً

جنوده ضاق عنها السهل والجبل

ومثاله بعدها مع المخاطب قول ليلي الأخيلية^{٣٧٢}:

^{٣٧٢} سبق الشاعر برواية: وإن مستخرجاً.

انطق بحق ولو مستخرجاً إحناً
فإن ذا الحق غلاب وإن غلبا

ومثاله بعدها مع المتكلم قول الشاعر:

علمتك مَناناً، فلست بأمل

تذاك، ولو غرثان ظمان عارياً

مسائل^{٣٧٤}:

— المسألة الأولى: إن حُسِّنَ مع (كان) المحذوفة بعد (إن)،
دون (لو)، تقدير: (فيه) أو (معه)، أو نحو ذلك، جاز رفع ما
ولها على أنه اسم (كان) الناقصة، أو فاعل التامة، وإن لم يحسن
هذا التقدير تعين النصب.

أ — فما حُسِّنَ معه التقدير:

نحو: (الناس مجزيون بأعمالهم، إن خيراً فخير، وإن شراً
فشر)، و(المرء مقتول بما قتل به، إن سيفاً فسيف، وإن خنجراً
فخنجر).

فانتصاب خيراً وشرأ وسيفاً وخنجراً على تقديرها أخباراً
لكان الناقصة، والتقدير: إن كان العمل خيراً أو شراً، وإن كان ما

^{٣٧١} انظرها في شرح التسهيل لمصنفه (١/٢٦٢-٦٥)، ولابن عقيل (٢/٢٧٠-٧٣)، ولأبي حيان (٤/٢٩-٢٢٢)، وللدمامي (٣/٢٢٥-٢٢٩)، و الهمع للسيوطي (٢/١٠١-١٠٥).

قَتَلَ بِهِ سَيْفًا أَوْ خَنْجَرًا. وارتفاعها على تقديرها أسماء لكان الناقصة، والتقدير: إِنْ كَانَ فِي عَمَلِهِ خَيْرٌ، وَإِنْ كَانَ فِي أَعْمَالِهِمْ شَرٌّ، وَإِنْ كَانَ مَعَهُ سَيْفٌ، وَإِنْ كَانَ مَعَهُ خَنْجَرٌ. أَوْ ارْتِفَاعُهَا عَلَى أَنَّهَا فَاعِلٌ لَكَانَ الْقَامَةِ.

قال الدماميني تعليقاً على جواز الرفع: "لاشك في جواز تقديره من حيث الصناعة في الجملة، وأمّا أنه يُحْكَمُ بحسبه فلا؛ لأنه ضعيفٌ من جهة المعنى؛ إذ معنى: إِنْ كَانَ فِي عَمَلِهِمْ خَيْرٌ، وَإِنْ كَانَ مَعَهُ، أَوْ فِي يَدِهِ، سَيْفٌ، معنى غير مقصود؛ لأنّ مراد المتكلم: إِنْ كَانَ نَفْسُ عَمَلِهِ خَيْرًا، وَإِنْ كَانَ مَا قَتَلَ بِهِ سَيْفًا، لَا أَنَّ لَهُمْ أَعْمَالًا، وَفِي تِلْكَ الْأَعْمَالِ خَيْرٌ، وَلَا أَنَّ صُحْبَتَهُ، أَوْ فِي يَدِهِ، أَوْ بِحَضْرَتِهِ، وَقَتَ الْقَتْلِ سَيْفًا.

وقد يُدْفَعُ هَذَا بِأَنَّهُ عَلَى التَّجْرِيدِ، فَيَكُونُ نَحْوُ: إِنْ كَانَ فِي عَمَلِهِمْ خَيْرٌ، مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: (لَهُمْ فِيهَا دَارُ الْخُلَدِ)^{٣٧٥}.

وفيه أيضاً ضعفٌ من جهة اللَّفْظِ؛ لِأَنَّ حَذْفَ (كَانَ) مَعَ خَبَرِهِ الَّذِي هُوَ فِي صُورَةِ الْمَفْعُولِ الْفَضْلَةِ حَذْفُ شَيْءٍ كَثِيرٍ، وَلَا سَيِّمًا إِذَا كَانَ الْخَبَرُ جَارًا مَجْرُورًا، بِخِلَافِ حَذْفِهِ مَعَ اسْمِهِ الَّذِي هُوَ كَجَزَائِهِ، وَلَا سَيِّمًا إِذَا كَانَ ضَمِيرًا مُتَّصِلًا"^{٣٧٦}.

^{٣٧٥} فصلت : ٢٨ .

^{٣٧٦} تعليق الفرائد (٢٢٦/٣).

ب - ومثال ما لم يحسن معه تقدير فيه أو معه، أو نحو ذلك، فيتعين النصب:

قولك: أسيرُ كما تسيرُ، إن راكباً فراكباً، وإن راجلاً فراجلاً، ومررتُ برجلٍ إن طويلاً وإن قصيراً، وامررتُ بأئهم أفضلُ إن زيداً وإن عمراً.

فهذا ونحوه يتعينُ نصبه على أنه خبرُ (كان) الناقصة، ولا يصحُّ رفعه على أنه اسم (كان) الناقصة، أو فاعل التامة، كما صحَّ فيما قبله؛ لأنك لا تستطيع أن تقدّر فيه أو معه، أو نحواً من ذلك، فلا تستطيع أن تقول: إن كان فيه، أو معه، راكباً، أو راجلاً، أو طويلاً، أو زيداً. فيكون اسم الناقصة، كما لا تستطيع أن تقدّر معه: إن وقع، أو حدث، أو ما شابهه، فترفعه على أنه فاعل التامة.

— المسألة الثانية: قد مضى أن الاسم الواقع قبل الفاء في نحو: إن سيفاً فسيّفاً يجوزُ رفعه بكان الناقصة اسماً لها، وبالتامة فاعلاً لها، والأوّل أولى من وجوه، وهي:

أ - إن إضمارَ الناقصة مع النصب متعينٌ، وهو مع الرفع ممكنٌ، فوجب ترجيحه؛ ليجري الاستعمالان على سنن واحد، ولا يختلف العامل.

ب - ولأنَّ الفعلَ التَّامَّ إذا أضمَرَ بعد (إن) الشرطية لا يستغني عن مفسِّر، نحو قولهِ تعالى: (وإنَّ أحدَ من المشركين استجاركَ فَأجرهم)^{٢٧٧}، فحُوفَ هذا في (كان) الناقصة؛ لوقوع ثاني جزأيها موضع المفسِّر.

ج - ولأنَّ الناقصة تُوسَّعُ فيها بما لا يُستعمل في غيرها، فمقتضى الدليل أنَّ لا تُشاركها التَّامة في الإضمار المُشار إليه؛ لكن أُجيزَ فيها لشبهها بالناقصة، فلا يستويان في التقدير.

د - ولأنَّ التَّامة قليلةُ الاستعمال، والناقصة كثيرة، ولا يُحذف إلا كثيرُ الاستعمال للتخفيف، ولأنَّ شهرته دالةٌ على المحذوف.

هـ - ويضعفُ تقديرُ التَّامة من جهة أنَّ الكلامَ معها يصيرُ كأنه أجنبيٌّ عن الأول، والمعنى على تعلُّقه به.

ـ المسألةُ الثالثةُ: يجوزُ في الاسمِ الواقع بعد الفاءِ الرابطةِ لجوابِ الشرطِ أوجهٌ من الإعراب، وهي:

أ - رفعه خبراً لمبتدأ محذوف.

ب - ونصبه مفعولاً به بفعلٍ يليقُ بالمحلِّ.

ج - ونصبه حالاً.

د - ونصبه خبراً لكان محذوف.

^{٢٧٧} التوبة : ٦ .

قال الدماميني: رفعه خبراً لمبتدأ محذوف أولى من نصبه،
ونصبه مفعولاً أولى من نصبه حالاً، ونصبه حالاً أولى من نصبه
خبراً^{٣٧٨}.

— المسألة الرابعة: ينتج عن المسائل السابقة تراكيب
أربعة، قال أبو حيان: قالوا: وأحسن الوجوه: إن خيراً فخير، ثم:
إن خير فخير، ثم: إن خيراً فخيئاً، ثم: إن خير فخيئاً^{٣٧٩}.

وسوى الشلويين بين التركيبين الثاني والثالث، وخطأه ابن
عصفور فقال: بل رفعهما أحسن؛ لقلة الإضمار فيهما بالنسبة إلى
نصبهما^{٣٨٠}.

وعلى الحسن والقبح مبسوطه في مواطنها.

— المسألة الخامسة: ربّما جرّ اسم (كان) في مثل هذه
التركيب إن عاد إلى مجرور بحرف، سواء اقترن اسم (كان)
بـ(إن لا)، أو بـ(إن) وحدها، وذلك نحو: مررتُ برجلٍ صالحٍ،
إن لا صالحاً فطالحٍ، وامرُرْ بأيّهم أفضلُ، إن زيدا وإن عمراً.

زعم يونس بن حبيب أن من العرب من يقول: مررتُ
برجلٍ صالحٍ إن لا صالحٍ فطالحٍ. وامرُرْ على أيّهم أفضلُ، إن

^{٣٧٨} تعليق القرائد (٢٢٨/٣).

^{٣٧٩} التنزيل والتكميل (٢٢٨/٤) — (٢٢٩).

^{٣٨٠} التنزيل والتكميل (٢٢٨/٤) — (٢٢٩).

زيد وإن عمرو. وذلك على تقدير: إن لا أكن مررت بصالح
قبطالح، وإن مررت بزيد أو مررت بعمر.و.

وجعل يونس ذلك مطرداً مقيساً، وذلك لقوة الدلالة على
الجار بتقديم ذكره، ووافقه ابن مالك. وقصره غيرهما على
السماع. وضعف مذهب يونس من وجوه.

٨ - وثامن ما اقتصت به (كان) حذفها مع اسمها من
غير تعويض. وهذا الحذف أقل منه بعد (إن) و(لو) الشرطيتين،
وذلك إذا وقعت (كان):

أ - بعد نحو (ألا)، و(هلا). قال أبو حيان: "ويجري مجرى
(لو) غيرها من الحروف الدالة على الفعل إذا تقدم ما يدل عليه،
نحو: هلاً، وآلاً، لكنه ليس بكثير الاستعمال"^{٣٨١}.

ب - وبعد الشرط الصريح المحض. قال أبو حيان:
"وتضم (كان) في الشرط الصريح المحض، تقول: أنا أفعل هذا
إلا معيناً لي فلا مفسداً علي، أي: إلا تكن معيناً لي فلا تكن
مفسداً علي"^{٣٨٢}.

^{٣٨١} التنزيل والتكميل (٢٢٤/٤)، والارتشاف (٩٧/٢).

^{٣٨٢} التنزيل والتكميل (٢٢٩/٤)، والارتشاف (٩٩/٢).

ج - وبعدَ (لكن) ذكر ذلك الشيخ يس في حاشيته على الفاكهي، ومثَّلَ له بقوله تعالى: (ما كان محمدٌ أباً أحدٍ من رجالكم ولكن رسولَ الله) ^{٢٨٢}.

وليس حذفها هنا ممَّا اختصَّت به؛ إذ حذفها لدلالة (كان) السابقة عليها، وحذف ما دلَّ عليه دليلٌ، أو سبق ذكره، سائغٌ شائعٌ في جميع العربية، وليس مقصوراً على بابٍ دون آخر.

والعامَّة، في هذه الآية الكريمة، على تخفيف (لكن) ونصب رسول. ونصبه على إضمار (كان) لدلالة (كان) السابقة عليها؛ أي: ولكن كان رسولَ الله، وإمَّا بالعطف على (أباً أحدٍ).

قال السمين الحلبي: "والأولُ أليق؛ لأن (لكن) ليست عاطفةً لأجل الواو، فالأليقُ بها أن تدخلَ على الجمل، كمثلي التي ليست بعاطفة" ^{٢٨٤}.

د - وبعدَ (لكن)، وأنشدوا على ذلك قولَ الرَّاجزِ:

مِنْ لَدُنْ شَوْلًا فَإِلَى إِتْلَانِهَا

أي: من لدُنْ كانتَ شَوْلًا إلى لِقَاحِهَا فَإِلَى إِتْلَانِهَا.

وقدَّره سيبويه والجمهور: مِنْ لَدُنْ أَنْ كَانَتْ ^{٢٨٥}.

^{٢٨٢} الأحراب : ٤٠.

^{٢٨٤} انظر البحر المحيط لأبي حيان (٢٣٦/٧)، و الدرر المصون للسمين الحلبي (١٢٨/٩).

^{٢٨٥} انظر الكتاب (٢٦٥/١)، وتعليق الفرائد (٢٢٠/٣).

وقدره ابن مالك: من لدُ كانت، وقال: "وعندي أن تقدير (أن) مستغنى عنه، كما يُستغنى عنها بعد مذ"^{٣٨٦}.

قال أبو حيان: "والذي حمل عليه أصحابنا كلام سيبويه أنه تفسيرٌ معنى، لا تفسيرٌ إعراب، والمعنى: من لدُ كانت شولاً، ولا يُقَسَّرُ: من لدُ أن كانت، ولا: من لدُ كونها؛ لأنه لا يجوز حذف بعض الموصول وإبقاء بعضه"^{٣٨٧}.

وقال الصبّان: "أتى - سيبويه - في التقدير بـ (أن) لقلة إضافة (لدن) إلى الجمل.

واعترض بأنّه يلزمه حذف الموصول الحرفي وصلته، وإبقاء معمولها، وهو ممنوع، وإن جاز حذف (أن) وحذفها خلافاً لما يؤهمه كلام البعض.

وأجيب: بأنّه حلٌ معنى، لا حلٌ إعراب، وحلٌ الإعراب: من لدُ كانت، وإن كانت إضافة (لد) إلى الجملة قليلة.

وقدره بعضهم: من لدُ شالت شولاً، فجعل شولاً مصدراً لا جمعاً، وهو أقلُّ كلفةً من تقدير سيبويه"^{٣٨٨}. ولا شاهد فيه على هذا التقدير الأخير، كما لا شاهد فيه على رواية: من لدُ شول،

^{٣٨٦} شرح التسهيل لمصنفه (٢٦٥/١).

^{٣٨٧} التسهيل والتكميل (٢٣٠-٢٣١/٤).

^{٣٨٨} حاشية الصبان على الأسموني (٢٤٤/١).

بالإضافة، فقيل: هو على حذف، أي: من لدْ شولانِ شولٍ، وقيل:
(شولٍ) مصدرٌ، لا جمعٌ^{٢٨٩}.

٩ - والتَّاسِعُ مِمَّا اخْتَصَّتْ بِهِ (كَانَ): حذفُها وجوباً مع
معموليها، بعدَ (إنَّ) الشرطيَّة، معوضاً عنها (ما)^{٢٩٠}:

ومثاله: قولُ العربِ: افعلْ ذلك إمَّا لا؛ أي: إنْ كنتَ لا تفعلُ
غيره. ومثله قولُ الرَّاجِزِ:

أَمْرَعْتَ الْأَرْضَ لَوْ أَنَّ مَا لَا لَوْ أَنَّ نَوْقًا لَكَ أَوْ جَمَالًا
أَوْ ثَلَّةً مِنْ غَنَمٍ إِمَّا لَا

أي: إنْ كنتَ لا تجدَ غيرها.

قال اللقاني: لا مُحَوِّجٌ إِلَى هَذَا التَّكْلُفِ الَّذِي لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ؛ إِذِ
الظَّاهِرُ أَنَّ (مَا) مَزِيدَةٌ لِتَأْكِيدِ (إِنَّ) الشرطيَّة، من غير تقدير لكان،
و(لا) نافية لفعل الشرط المقتر، و(لا) ومنفيُّها هو الشرط، و(إمَّا)
أداة شرط مؤكدة بـ(ما)، نظيرُها (إمَّا) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: (فَإِمَّا
تَرِينَ)^{٢٩١}، وَالْشَّرْطُ الْمَقْتَرُ مُحذُوفُ الْجَوَابِ؛ لِدَلَالَةِ مَا سَبَقَ عَلَيْهِ،
نظيرُ ذَلِكَ فِي التَّقْدِيرِ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

قَطَّلَقَهَا فَلَسْتُ لَهَا بِكَفٍّ وَإِلَّا يَحِلُّ مَفْرَقُكَ الْحَسَامُ

^{٢٨٩} انظر الارشاف (٩٩/٢)، و التنبيل والتكميل (٢٣١/٤).

^{٢٩٠} انظر التنبيل والتكميل (٢٢٤-٢٣٥)، و تعليق القرطبي للذماميني (٢٣٤/٣)، والارشاف (١٠٠/٢) -

(١٠١)، والجمع (١٠٧/٢).

^{٢٩١} مريم : ٢٦.

والأصل: افعَلْ هذا إنْ لا تفعل غيره. وهذا معنى واضح لا غبارَ عليه.

واستحسنَ هذا من اللَّقائِي جماعةً، ورأوه أَقْلَ تكلفاً.

وضَعَه الرودانيُّ بأنْ (ما) لا تُزَادُ قبلَ الشرطِ المنفيِّ بلا،
وبأنْ جوابَ الشرطِ لا يُحذفُ إلا إنْ كانَ الشرطُ ماضياً لفظاً أو
معنى، والشرطُ هنا على تقديرِ اللَّقائِي مستقبل^{٢١٢}.

والحذفُ في هذا الموضع أَقْلُ منه بعدَ (إنْ) و(لو)
الشرطيتين.

و(كان) المحذوفةُ هنا هي الناقصة، و(ما) عوضٌ منها.

ولا تُحذفُ (كان) بعدَ (إنْ) المكسورةِ الهمزة، معوضاً منها
(ما) إلا في هذا الموضع.

وإذا أظهرتَ الفعلَ، فقلتَ: إمّا كنتَ منطلقاً انطلقتُ، كانتَ
(ما) زائدة، لا عوضاً.

و(ما) في هذا الموضع عوضٌ من (كان) ومعموليهما، فلا
يصحُّ اقتصارُ الحذفِ على (كان) وإبقاءِ معموليهما، فلا يُقالُ: إمّا
أنتَ منطلقاً انطلقتُ.

^{٢١٢} حاشية الشيخ يس على التصريح (١/١٩٥)، وعلى الفاكهي على القطر (٢/١٩)، و حاشية الصبان
على الأسموني (١/٢٤٥)، والخضري على ابن عقيل (١/١١٧).

و(لا) في (إمّا لا) قيل: هي النافية للخبر، وهو: تفعل.

وقيل: بل الخبر هو المجموع النافي والمنفي.

١٠ - والعاشر: مما اختصت به (كان): حذفها مع

معموليها بعد (إن) من غير تعويض:

قال الأزهري: وحكى الكوفيون أنه يقال: لا تأت الأمير
فإنه جائر، فنقول: أنا آتية وإن، أي: وإن كان جائراً، فتحذف
(كان) مع معموليها من غير تعويض، وعليه قوله:

قالت بنات العم: يا سلمى وإن

كان فقيراً مُعْتَمِاً قالت: وإن

أي: وإن كان فقيراً مُعْتَمِاً، ولا يجوز هذا الحذف مع غير
(كان) عند البصريين^{٣٩٣}.

^{٣٩٣} انظر التصريح على للتوضيح للأزهري (١/١٩٥)، و حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٤٥)،
و النعم للمبوطي (٤/٣٣٦)، والشاهد لرؤية.

لَمْ

الأحرف الجازمة لمضارع واحد أربعة: لَمْ، وَلَمَّا، وَلَا فِي
النهي والدعاء، وَلَامُ الأَمْرِ والدعاء.

وَأَمُّهَا (لَمْ)، وَذَلِكَ لِأُمُورٍ:

— أولها: تصريح بعض النحاة بذلك^{٣٩٤}.

— وثانيها: تلميح بعضهم الآخر بذلك، وهو قولهم: لَمْ
وأخواتها^{٣٩٥}.

— وثالثها: هي أحق أخواتها بالأمية لأُمُورٍ:

— الأول: إنما عملت هذه الأدوات الجزم لمضارعها أدوات
الشرط الجازمة، من حيث اختصاص كلِّ بالفعل، ومن حيث إنَّ
المضارع بعد (لَمْ) وأخواتها يقع بمعنى الماضي، كما يقع بعد
(إِنْ) وأخواتها بمعنى المستقبل.

^{٣٩٤} كابن أرسلان في شرحه على المطحة (ل: ١/٤٧).

^{٣٩٥} انظر على النحو لابن الوراق ص ١٩٨.

ولمّا كانت (لم) أقوى أخواتها شبهاً بـ(إن)، وكانت هذه أمّ بابها^{٣٩٦}، كان حقّ (لم) أن تكون كذلك^{٣٩٧}.

الثاني: لا اختلاف في جزمها للمضارع مطلقاً بلا قيد، وجزم أخواتها له مقيد، والمطلق أحقّ بالأمية من المقيد، وتوضيح ذلك أن يقال:

أ – (لم) لنفي الماضي مطلقاً، سواء أكان منقطعاً عن زمان الإخبار، أم متصلاً بزمان الحال، أم قريباً منه.

و(لمّا) لنفي الماضي متصلاً بزمان الحال، أو قريباً منه.

وهذا ما يعبرون عنه بقولهم: (لم) لنفي فعل، و(لمّا) لنفي قد فعل^{٣٩٨}.

ب – إنما تجزم (لم) المضارع مطلقاً من غير اشتراط كونه طلباً.

– ولا تجزمه (اللام) إلا إذا كان طلباً؛ أمراً، نحو قوله تعالى: (لينفق ذو سعة من سعته)^{٣٩٩}، أو دعاءً، نحو قوله تعالى:

^{٣٩٦} انظر ص (٤١) من هذا الكتاب.

^{٣٩٧} انظر أسرار العربية لابن الأثير ص ٣٣٣، و علل النحو لابن الوراق ص ١٩٨، و اللباب للمكبري ٤٧/٢.

^{٣٩٨} انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٥٧٢/٣، و شرح الكافية للرضي ٨٢/٤، و شرح المفصل لابن يعيش ١١٠/٨، و الارتشاف لأبي حيان ٥٤٤/٢.

^{٣٩٩} الطلاق : ٧.

(ليَقْضِ علينا ربك) ^{٤٠٠}.

— كما لا تجزّمه (لا) إلا إذا كان طلباً؛ نهياً، نحو قوله تعالى: (ولا تَقْتُلُوا أولادكم) ^{٤٠١}، أو دعاءً، نحو قوله تعالى: (لا تَؤَاخِذْنَا) ^{٤٠٢}.

ج — وإنما تجزم (لم) المضارع للمتكلم، أو للمخاطب، أو للغائب، على سواء، وليس ذلك لـ (لا) أو اللام، فتقوى عليهما من هذا الوجه.

وأما اللام : فيقل دخولها على فعلٍ فاعِلٍ مخاطَبٍ، استغناءً بصيغة (افْعَلْ) عنها، ومن ذلك قراءة عثمان وأبي وأنس، رضي الله عنهم: (فَبِذَلِكَ فلتَفْرَحُوا) ^{٤٠٣}، وقوله صلى الله عليه وسلم: "لتَأْخِذُوا مصافكم".

كما يقل دخولها على فعل المتكلم مفرداً، كما في قوله صلى الله عليه وسلم: "قوموا فلأُصِلْ لَكُمْ"، أو مشاركاً، كقوله تعالى: (ولنَحْمِلَ خطاياكم) ^{٤٠٤}.

^{٤٠٠} الزخرف : ٧٧.

^{٤٠١} الأنعام : ١٥١، الإسراء : ٣١.

^{٤٠٢} البقرة : ٢٨٦.

^{٤٠٣} يونس : ٥٨.

^{٤٠٤} النكبات : ١٢.

ويكثر دخولها على فعل الغائب، كقوله تعالى: (وليملل الذي عليه الحق)^{٤٠٥}.

وأما (لا) : فيقل كون المجزوم بها فعل المتكلم، كقولهم: لا أرينك هنا، وكقول الشاعر:

لا أعرفن زيرباً حوراً مدامعها

مردقاتٍ على أعقاب أكوار

والأكثر كون المجزوم بها فعل المخاطب أو الغائب.

قال الرضي: على السواء.

وقال أبو حيان: الأكثر كونها للمخاطب، ويضعف كونها للغائب أو المتكلم.

وقال ابن مالك: دخول اللام على المتكلم مفرداً أو مشاركاً أكثر من دخول (لا) عليه، وهما فيه قليل^{٤٠٦}.

الثالث: لا خلاف في بساطة (لم)، والخلاف في بساطة (لما)، و(لا) قائم، والبسيط أولى بالأمية من المركب؛ إذ الأصل الإفراد.

وبيان ذلك:

^{٤٠٥} البقرة: ٢٨٢.

^{٤٠٦} انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٥٦٨/٣، وشرح الرضي على الكافية ٨٤/٤، و الارشاد لأبي حيان ٥٤٣/٢، والهمع للسيوطي ٣١٠/٤.

— (لَمّا) مركبة عند الأكثرين من (لم) و(ما)^{٤٠٧}، وبسيطة عند بعضهم^{٤٠٨}.

— وأما (لا) فالمشهور أنها أصل بنفسها. وزعم قوم أن أصلها لام الأمر زيدت عليها ألف، فانفتحت اللام لأجلها^{٤٠٩}.

الرابع: لا خلاف في أن (لم) جازمة بنفسها.

وزعم السهيلي أن (لا) هي الناقية أصلاً، وليست جازمة بنفسها، وأن الجزم في الفعل بعدها بلام الأمر مضمرة قبلها، وحذفت كراهة اجتماع لامين في اللفظ^{٤١٠}.

والمجمع على أنه الجازم بنفسه أحق بالأمية مما فيه خلاف.

الخامس: ذكروا أن (لا) في النهي إنما جازمت بالحمل على لام الأمر؛ لأن الأمر ضد النهي، وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره^{٤١١}.

فإذا مضى بيان أحقية (لم) بالأمية من لام الأمر فكونها أحق بها من (لا)؛ لهذا الوجه، أولى وأوضح.

^{٤٠٧} انظر علل النحو لابن الوراق ص ١٩٩، وشرح الرضي على الكافية ٨٢/٤، والملخص لابن أبي الترييح ١٤٩/١.

^{٤٠٨} انظر الارتشاف لأبي حيان ٥٤٣/٢، والهمع للسيوطي ٣١٣/٤.

^{٤٠٩} انظر الارتشاف لأبي حيان ٥٤٣/٢، والهمع للسيوطي ٣١٠/٤.

^{٤١٠} انظر الارتشاف لأبي حيان ٥٤٣/٢، والهمع للسيوطي ٣١٠/٤.

^{٤١١} انظر أسرار العربية لابن الأنباري ص ٢٢٤، وعلل ابن الوراق ص ١٩٨، واللباب للمكبري ٥٠/٢.

وعليه، فبالإضافة إلى تصريح أو تلميح النحاة بأمية لم، فإنها، على ما سبق بيانه، أولى بها من أخواتها وأحق من أوجه متعددة لكل منها:

— أما بالنسبة لـ(لَمَّا) فأحقية (لم) بالأمية منها من ثلاثة أوجه، وهي:

١ — كون (لم) أقرب شبيهاً بـ(إن) الشرطية الجازمة منها.

٢ — كون (لم) لنفي الماضي مطلقاً، و(لَمَّا) لنفيه مقيداً.

٣ — كون (لم) أصلاً لـ(لَمَّا) عند الأكثرين.

— وهي أولى من لام الأمر من ثلاثة أوجه أيضاً، وهي:

١ — كون (لم) أقوى شبيهاً بـ(إن) الشرطية الجازمة منها.

٢ — كون (لم) لجزم المضارع مطلقاً، ولام الأمر لنفيه مقيداً بكونه طلباً.

٣ — كون (لم) لجزم المضارع بكثرة، للمتكلم كان أو للمخاطب، وللغائب، ولام الأمر على درجات في ذلك.

— وهي أولى من (لا) من ستة أوجه، وهي:

الأول والثاني والثالث هي ثلاثة لام الأمر.

٤ — الإجماع على بساطة (لم)، والخلاف في بساطة (لا).

٥ - الإجماع على جزم (لم) للمضارع بنفسها، والخلاف في جزم (لا) للمضارع بنفسها.

٦ - حمل (لا) على (اللام) في الجزم، وإذا ثبتت أحقية (لم) من اللام بالأمية، فأحقيتها بها من (لا) أوضح.

(لو) الشرطية

أدوات الشرط على ضربين:

جازمة: وقد مضى الكلام في أمها^{٤١٢}.

وغير جازمة، وهي: لو، لولا، لوما، أمّا، كلّما، إذا، كيف.

وأما أمّ هذه الأدوات فهي (لو)، صرح بذلك عدد

غير قليل من النحاة، وإنما كانت أحقّ بذلك من أخواتها
من أوجه:

أولها: هي أحقّ بالأميّة من: (إذا، وكيف، وكلّما) لاسميّة
هذه، وحرفيّة (لو)، وسبق أن المعاني إنما تستفاد بالحروف، فكان
لـ (لو) الأحقيّة بالأميّة من هذه الأسماء المنكورات من هذا
الوجه.

ثانيها: وهي أحقّ بالأميّة من: (أمّا، ولولا، ولوما، وكلّما)،
لتركيب هذه، على رأي في بعضها، وبساطة (لو)، ومعلوم أنّ

^{٤١٢} انظر ص (٤١) من هذا الكتاب.

المركَّب فرغ المفرد، فلفرعية هذه المذكورات، وأصالة (لو) بالنسبة لها من هذا الوجه استحققت (لو) الأمية.

أما (لولا، ولو) فمركبات من (لو) الامتناعية، و(لا) و(ما) النافيتين، وكلُّ من (لو)، و(لا)، و(ما) باقي على بابِه وفائدته^{٤١٣}.

وذكر المالقي في رصف المباني أنه لا خلاف بين البصرية والكوفية في الحكم بالتركيب^{٤١٤}.

والجمهور على بساطة (أما)، وتعلب يذهب إلى أنها مركبة من (إن) الشرطية الجازمة، و(ما) النافية، ثم حذف فعل الشرط مع التركيب، وفتحت الهمزة لحذف الفعل، وإذا ذكر كُسرت.

وذهب بعضهم إلى أنها مركبة من: (أم) و(ما)^{٤١٥}.

وأما (كلما) فظاهرٌ تركيبها من (كل) و(ما)^{٤١٦}.

وثالثها: وهي أحقُّ بالأمية من (لما) للخلاف في حرفيتها، ولا خلاف في حرفية (لو)، وما لا خلاف في حرفيته أولى بالأمية مما فيه خلاف.

^{٤١٣} انظر الحلل لابن السيد (٣٤٩)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٤٤/٨)، والارتشاف (٥٦٨/٢)،

و الهمع للسيوطي (٢٥٢/٤)، والأشعموني (٥٢/٤)، والأشباه والنظائر للسيوطي (٢٦٠/٣).

^{٤١٤} رصف المباني (٢٩٤).

^{٤١٥} انظر الجنى الداني للمرادي (٥٢٣)، و الهمع للسيوطي (٢٥٤/٤).

^{٤١٦} انظر الحلل لابن السيد (٣٤٩)، و الأشباه والنظائر للسيوطي (٢٦٠/٣).

فمذهب سيبويه حرقية (لَمَّا)، ومذهب ابن السراج، وأبو علي
الفارسي، وابن جنّي، واختاره ابن مالك، إلى أنها ظرف بمعنى
(حين)^{١٧}.

ورابعها: وكون (لو) مجرد (لولا، ولوما) يعطيها وجهاً
آخر لأحقيتها بالأمية منهما، إذ ما لا زيادة فيه أحق بالأمية مما
فيه زيادة.

وخامسها: إن (لو) الشرطية أشهر من سائر أنواع (لو)،
وأكثر دوراناً، وليست أية واحدة من سائر أدوات الشرط أشهر
في الشرطية من سائر أنواعها هي بنفسها.

وسادسها: إن (لو) الشرطية أشهر في الشرطية من سائر
أخواتها فيها.

والفرق بين هذه النقطة وسابقتها ظاهرٌ دون عناء.

وسابعها: أصالة (لو) وقوتها في الشرطية أظهر منها في
سائر أخواتها.

فأصالة (إذا، ولمّا) في الظرفية، و(كيف) في الاستفهام،
و(كلّما) في التوكيد مجردة من (ما)، و(أمّا) في التفصيل، وسبق
أن أصل (لولا، ولوما) هو (لو).

^{١٧} النظر الأرمزية للمروني (٢٠٨)، و رصف المبالي للمالقي (٢٨٤)، و شرح الكافية الشافية لابن
مالك (١٦٤٣/٣-٤٤)، و الجنى اللداني للمرادي (٥٩٤)، و الارشاف لأبي حيان (٥٧٠/٢).

ومعلوم أن الأصل في الشرط أنه للكون العام، فبابه العموم والإبهام، و(لو) في استعمالها شرطاً لا تناقض هذا الأصل، بخلاف (إذا) فيضعفها في الشرطية أنها تستعمل فيما لا بُدَّ من وقوعه، كقولك: إذا احمرَّ البُسرُ تأتينا، فأحمراره كائن لا محالة، ووقتها معيّن فيما تضاف إليه، وباب الشرط مختص بما هو محتمل للكون^{٤١٨}.

ويضعف (كيف) أنها يقصد بها حال معلومة بقرينة تميّزها عند المجازي.

ويضعفها معاً، أقصد إذا وكيف، كونهما اسمين، والأصل في الجزاء أن يكون بالحروف^{٤١٩}.

ويضعف (أمّا) أن عبارة كثير من النحاة أنها عملت في الشرط لتضمّنها معنى الشرط، وبعضهم يقول: حُنقت أداة الشرط وفعلها ونابت (لما) منابهما. وواضح أن ما كان شرطاً بنفسه، وهو (لو) أقوى ممّا ليس كذلك وضمّن معنى الشرط، أو ناب منابه^{٤٢٠}.

^{٤١٨} انظر اللباب للعكبري (٥٦/٢).

^{٤١٩} انظر اللباب للعكبري (٦٢/٢)، والإنصاف (٦٤٤/٢-٤٥).

^{٤٢٠} انظر رصف المباني للمالقي (٩٨)، والصبيان على الأشموني (٤٤/٤)، والخضري على ابن عقيل (١٣١/٢).

وثامنها: أن (لو) أقوى أخواتها شبيهاً بـ(إن) الشرطية
الجازمة، وهذا يزيدها قوة في الشرطية، فجعلوها لهذا أمّا لغير
الجازمة، كما كانت (إن) أمّا للجازمة.

ومن أوجه الشبه بينهما^{٤٢١}:

١ - اشتراكهما في الحرفيّة.

٢ - وفي البساطة وعدم التركيب.

٣ - وفي اقتضائهما جواباً.

٤ - وفي أن يليهما المستقبل، وأنهما يصرفان الماضي إلى
الاستقبال، كقوله تعالى: (وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين)
^{٤٢٢}، وقوله: (وليش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافاً
خافوا عليهم)^{٤٢٣}، وقول الأخطل:

قومٌ إذا حاربوا شدُّوا مآزرهم

دون النساء، ولو باتت بأطهار

٥ - وفي مجيء (لو) بمعنى (إن)، وصحة إحلال (إن) محلّها
مع سلامة اللفظ والمعنى.

^{٤٢١} انظر هذه الأوجه في: شرح الكافية الشافية لابن مالك (١٦٢٨/٣-٤١)، و شرح التسويل له (تكملة
وك بدر النين: ٩٢/٤-١٠١)، ولابن عقيل (١٨٨/٣-٩٧)، و جواهر الأئب للزبلي (٣٢٤-٣٢)، و
مغني اللبيب لابن هشام (٢٥٥/١-٧٢)، و للجنى الداني للمراذي (٢٧٢-٩٠)، و الهمع للسيوطي (٤/
٣٤٢-٥١).

^{٤٢٢} يوسف: ١٧.

^{٤٢٣} النساء: ٩.

٦ - وفي اختصاصيهما بالتخول على الفعل.

٧ - وفي الاستغناء عن جوابهما: ومثاله مع (لو) قوله تعالى: (ولو أن قرأنا سيرت به الجبال أو قطعنا به الأرض أو كلم به الموتى، بل الله الأمر جميعاً) ^{٤٢٤}، وقوله: (إن الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهباً ولو افتدى به) ^{٤٢٥}.

٨ - وفي الاستغناء عن شرطهما وجوابهما:

ومثاله ما أنشده الأخفش من قول عبيد بن الأبرص:

إن يكن طيبك الدلال فلو في

سالف الدهر والسنين الخوالي

وقال: يريد: فلو كان في سالف الدهر لكان كذا وكذا.

٩ - وفي صحة أن يليهما اسم مرفوع على إضمار فعل يفسره ظاهر بعده اختياراً، ومن ذلك قول حاتم: لو ذات سوارٍ لطممتي، وقول عمر: لو غيرك قالها يا أبا عبيدة، وقصره ابن عصفور على الضرورة، وحكى عليه الفطمش الضبي:

أخلاء لو غير الحمام أصابكم

عتبت، ولكن ما على الدهر معتب

^{٤٢٤} الرعد : ٣٦.

^{٤٢٥} آل عمران : ٩١.

والذي عليه الناس عدم قصره على الضرورة أو الندرة.

١٠ - وفي حمل (إن) على (لو) في إهمالهما معاً، ومنه الحديث: "الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه، فإنك إن لا تراه فإنه يراك".

١١ - وفي حمل (لو) على (إن) في إعمالهما والجزم بهما:

وقيل: الجزم بلو مطرد لغة لقوم معينين، وقيل: بل هو مقصور على الضرورة، وقيل: ممنوع، لا يجوز سعة ولا اضطراراً، ومن الجزم بها قول علقمة الفحل، وقيل: امرأة من بني الحارث:

لو يشأ طار بها ذو مِيعَةٍ لاحق الأطال نهْدَ ذو خُصَلٍ

وقول لقيط بن زُرارة:

تأمنت فؤادك، لو يحزنك ما صنعت

إحدى نساء بني ذهل بن شيبان

وتأسفها: أن (لو) أكثر أنواعاً وأكثر تصرفاً من أخواتها^{٢٦}.

وعاشرها: أن الجزم مسموع بها وبأختيها (إذا، وكيف)، إلا أنه بها، على قلته، أكثر منه بأختيها، بل قيل: هو بها مطرد على

^{٢٦} انظر في أنواعها مراجع الحاشية السابقة.

لغة قوم معيّنين، وليس مقصوداً على الضرورة، وهذا يزيد لها قوة شبه بـ(إن) أمّ الشرطية الجازمة، فيقوّي من أحقيتها بأمية الأدوات غير الجازمة، وقد مضى قريباً بيان ذلك.

وأما الجزم بـ(إذا) فقد قصر على الضرورة.

قال سيبويه: "إذا اضطرّ شاعرٌ فأجرى (إذا) مجرى (إن) فجازى بها، قال: أزيد إذا ترّ تضرب، إن جعل (تضرب) جواباً"^{٤٢٧}.

وقال: "وقد جازوا بها في الشعر مضطرين، شبهوها بـ(إن) حيث رأوها لما يستقبل، وأنه لا بدّ لها من جواب، وقال قيس بن الخطيم الأنصاري:

إذا قصرت أسيفنا كان وصلها

خطانا إلى أعدائنا فنضارب

وقال الفرزدق:

ترفع لي خندف والله يرفع لي

ناراً إذا خمدت نيرانها تقد

وقال بعض السلويين:

^{٤٢٧} الكتاب (١/١٣٤).

إذا لم تزل في كل دار عرفتھا
لھا واكف من دمع عينك يسجُم
فهذا اضطرار، وهو في الكلام خطأ، ولكن الجيد قول كعب
بن زهير:

وإذا ما تشاء تبعث منها مغرب الشمس ناشطاً مذعوراً^{٤٢٨}
وقال العكبري: "ولا يجازى بـ(إذا) في الاختيار؛ لأنها
تستعمل فيما لا بد من وقوعه، كقولك: إذا احمرَّ البُسْرُ تأتينا،
فاحمراره كائن لا محالة، ووقتها معين فيما تضاف إليه. وباب
الشرط مختص بما هو محتمل للكون. وقد جاء الجزم بها في
الشعر"^{٤٢٩}.

وأما الجزم بـ(كيف) فالبصرية تمنعه، وأجازه الكوفية.
قال ابن الأنباري في الإنصاف^{٤٣٠}: "ذهب الكوفيون إلى أن
"كيف" يجازى بها كما يجازى بمتى ما وأينما وما أشبههما من
كلمات المجازاة. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يجازى
بها.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه يجوز المجازاة
بها لأنها مشابهة لكلمات المجازاة في الاستفهام؛ ألا ترى أن

^{٤٢٨} الكتاب ٣/(٦١-٦٢).

^{٤٢٩} للباب ٢/(٥٥-٥٦) ..

^{٤٣٠} وانظر هذه المسألة أيضاً في مفتي التليب (٢٠٥/١)، والأشموني (١٤/٤).

"كيف" سؤال عن الحال كما أن "أين" سؤال عن المكان، ومتى سؤال عن الزمان، إلى غير ذلك من كلمات المجازاة، ولأن معناها كمعنى كلمات المجازاة، ألا ترى أن معنى "كيفما تكن أكن": في أي حال تكن أكن، وكما أن معنى "أينما تكن أكن": في أي مكان تكن أكن، ومعنى "متى ما تكن أكن": في أي وقت تكن أكن، ولهذا قال الخليل بن أحمد: مخرجها مخرج الجزاء، وإن لم يقل إنها من حروف الجزاء، فلما شابهت "كيف" ما يجازى به في الاستفهام ومعنى المجازاة وجب أن يجازى بها كما يجازى بغيرها من كلمات المجازاة.

قالوا: ولا يجوز أن يقال: إنما لم يجر المجازاة بها لأنها لا تتحقق بها؛ لأنك إذا قلت: "كيف تكن أكن" فقد ضمنت له أن تكون على أحواله كلها وذلك متعذر؛ لأننا نقول: هذا يلزمكم في تجويزكم "كيف تكون أكون"؟ لأن ظاهر هذا يقتضي ما منعتموه؛ فكان ينبغي أن لا يجوز، فلما أجزتموه دل على فساد ما ذهبتم إليه.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز المجازاة بها لثلاثة أوجه:

أحدها: أنها نقصت عن سائر أخواتها؛ لأن جوابها لا يكون إلا نكرة لأنها سؤال عن الحال، والحال لا يكون إلا نكرة، وسائر أخواتها تارة تجاب بالمعرفة وتارة تجاب بالنكرة، فلما قصرت

عن أحد الأمرين ضعفت عن تصريحها في مواضع نظائرها من المجازاة.

والوجه الثاني: إنما لم يجر المجازاة بها لأنها لا يجوز الإخبار عنها، ولا يعود إليها ضمير، كما يكون ذلك في مَنْ وما وأيٍّ ومهما، فلما قصرت في ذلك عن نظائرها ضعفت عن تصريحها في مواضع نظائرها من المجازاة.

والوجه الثالث: أن الأصل في الجزاء أن يكون بالحرف، إلا أن يضطر إلى استعمال الأسماء، ولا ضرورة لها هنا تلجئ إلى المجازاة بها؛ فينبغي أن لا يجازى بها؛ لأننا وجدنا أيًا تغني عنها؛ ألا ترى أن القائل إذا قال: "في أيّ حال تكن أكن" فهو في المعنى بمنزلة "كيف تكن أكن". غير أن هذا الوجه عندي ضعيف؛ لأن "أيًا" كما تتضمن الأحوال تتضمن الزمان والمكان وغير ذلك؛ فكان ينبغي أن يستغنى بها عن متى ما وأينما وغيرهما من كلمات المجازاة؛ فلما لم يستغنوا بها عنها دل على ضعف هذا التعليل.

والتعويل في الدلالة على أنه لا يجوز أن يجازى بها الوجهان الأولان.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم "إنها أشبهت كلمات المجازاة في الاستفهام، وإن معناها كمعنى كلمات

المجازاة" قلنا: لا نسلم أن معناها كمنى كلمات المجازاة، وذلك لأنه لا تتحقق المجازاة بها؛ ألا ترى أنك إذا قلت "كيف تكن أكن" كان معناها: على أي حال تكون أكون، فقد ضمنت له أن تكون على أحواله وصفاته كلها، وأحوال الشخص كثيرة يتعذر أن يكون المجازي عليها كلها؛ لأنه يتعذر أن يتفق شيان في جميع أحوالهما، بل ربما كان كثير من الأحوال لا يدخل تحت الإمكان كالصحة والسقم والقوة والضعف إلى غير ذلك؛ فإن أحدهما لو كان سقيماً والآخر صحيحاً أو ضعيفاً والآخر قوياً لما كان يمكن السقيم أن يجعل نفسه صحيحاً ولا الضعيف أن يجعل نفسه قوياً، فأما متى ما وأينما فإنه تتحقق المجازاة بهما؛ ألا ترى أنك إذا قلت "أينما تكن أكن" فقد ضمنت له متى كان في بعض الأماكن أن تكون أيضاً في ذلك المكان، ولا يتعذر، وكذلك إذا قلت "متى تذهب أذهب" ضمنت له في أي زمان ذهب أن تذهب معه، وهذا أيضاً غير متعذر، بخلاف كيف؛ فإنه يتعذر أن يكون المجازي على جميع أحوال المجازي وصفاتها كلها لكثرتها وتنوعها، فبان الفرق.

وأما قولهم "إن هذا يلزمكم في تجويزكم كيف تكون أكون بالرفع؛ لأن ظاهر هذا يقتضي ما منعتموه" قلنا: الفرق بينهما أنا إذا رفعنا الفعل بعد كيف فإنما نقدر أن هذا الكلام قد خرج على حال علمها المجازي؛ فأنصرف اللفظ إليها؛ فلذلك صحّ الكلام،

ولم يمكن هذا التقدير في الجزم بها على المجازاة؛ لأن الأصل في الجزاء أن لا يكون معلوماً؛ لأن الأصل في الجزاء أن يكون بان، وأنت إذا قلت "إن قُمتُ قُمتَ" فوقبت القيام غير معلوم، فلما كان الأصل في الجزاء أن يكون غير معلوم بطل أن تقدر كيف في الجزاء واقعة على حال معلومة؛ لأنها تخرج من الإبهام، وتباين أصل كلمات الجزاء؛ فلذلك لم يجر الجزم بها على تقدير حال معلومة^{٤٣١}.

وقال العكبري فسي الباب: "لا يجازى بـ(كيف)". وقال الكوفيون: يجازى بها.

حجة الأولين: أن (كيف) لو جوزي بها إما أن يعرف ذلك بالسمع، أو بالقياس على المسموع. لا وجه إلى الأول فإنه لا يثبت فيه سماع، ولا وجه إلى الثاني لثلاثة أوجه:

أحدهما: أن معنى أدوات الشرط تعليق فعلٍ بفعل. و(كيف) لو علقت لعلقت حال الفاعل أو المفعول بحالٍ أخرى، والفعل يمكن الوقوف عليه لظهوره، والحال لا يمكن ذلك فيها لخفائها.

والثاني: أن من الأحوال ما لا يدخل تحت الاختيار، فلا يصح أن يعلق عليها حال؛ ألا ترى أنه لو قال: كيف تذهب أذهب؛ فذهب مكرهاً أو مغموماً لم يصح تكلف ذلك في جواب

^{٤٣١} الإتصاف (٢/٢٤٣-٤٥)، المسألة (٩١).

الشرط. ومثل ذلك لو كان فعلاً لم يصح المجازاة به، كقولك: إنَّ
متَّ متَّ.

والثالث: أن تلك الأدوات التي هي أسماء يرجع إليها ضمير
لا محالة، و(كيف) اسم لا يصح أن يرجع إليها ضمير فلم يصح
قياسها عليها، ولا يصح قياسها على الحرف في عدم الضمير كما
تقاس بقية الأسماء على (أن) في عدم عود الضمير إليها.

وأحتج الآخرون بأنه يصح أن يقال: كيف تصنعُ أصنعُ
بالرفع، فكنالك في الجزم. والجواب عنه من وجهين^{٤٣٢}.
وهما الوجهان اللذان ذكرهما ابن الأنباري في الجواب عن
كلمات الكوفيين.

^{٤٣٢} الباب ٢/(٦٢-٦٣).

(ها) أخت ليس

أصلُ العملِ للأفعالِ، يدلُّ على ذلك أنَّ كُلَّ فعلٍ لا بدُّ له من فاعلٍ، إلا ما استُعملَ زائداً نحوُ (كان)، أو استُعملَ في معنى الحرفِ نحوُ (قلِّما)، أو تركَّبَ مع غيره نحو (حبَّذا). على خلافٍ في هذه الأنواعِ الثلاثة.

وما عملَ من الأسماءِ فلشبهه بالفعل، وقد أعملوا منها لهذه المشابهة: اسمَ الفاعلِ، والمفعولِ، والفعلِ، والتفضيلِ، والمصدرِ، والصِّفةَ المشبَّهةَ، وصيغَ المبالغةِ، وعلى رأي: المصغَّرَ والمنسوبَ.

وأما الحرفُ فإمَّا أن يختصَّ بما دخلَ عليه، أو لا.

فإن اختصَّ فإمَّا أن يتنزَّلَ منزلةَ الجزءِ ممَّا اختصَّ به، أو

لا.

فإن تنزَّلَ منه منزلةَ الجزءِ، كالسين، وسوف، وقد، ولام

التعريف، فلا يعملُ؛ لأنَّ جزءَ الشيءِ لا يعملُ في الشيءِ.

وإن لم يتنزَّلَ منه منزلةَ الجزءِ فقياسه أن يعملَ.

فإن كان اختصاصه بالفعل فقياسه أن يعمل فيه النوع المختص بالفعل من الإعراب، وهو الجزم.

وإن كان اختصاصه بالاسم فقياسه أن يعمل فيه النوع المختص بالاسم من الإعراب، وهو الجزم.

وإن لم يختص بما يدخل عليه، بل يدخل على النوعين معاً، أقصد الأسماء والأفعال، فقياسه أن لا يعمل. وهذا أصل متبع في العربية في باب عمل الحروف.

ولذلك عملت حروف الجر لاختصاصها بالأسماء، وعملت النواصب والجوازم لاختصاصها بالمضارع من الأفعال، ولم تعمل حروف الاستفهام ولا حروف العطف لعدم استبدادها بنوع من القبيلين^{٤٣٣}.

وكان الأصل في (ما) أن لا تعمل؛ لعدم اختصاصها بدخولها على القبيلين، نحو: ما زيد يقوم، وما يقوم زيد، ولهذا أهملها التميميون^{٤٣٤}، ولم يعملوها، فنقول على لغتهم: ما زيد حاضر.

^{٤٣٣} انظر على النحو لابن الوراق (٢٥٧)، وشرح الجمل لابن عصفور (٥٩١/١)، وشرح عيون

الإعراب لابن فضال (٩٩)، والتذييل والتكميل لأبي حيان (٢٥٤/٤)، والهمع للسيوطي (١٠٩/٢).

^{٤٣٤} ونسب الكسائي والقراء الإهمال إلى نجد عامة، ولم يخصا تميم بذلك، وقول الماقي إن إعمالها لغة الحجازيين ونجد سهو منه. و انظر التذييل والتكميل (٢٥٦/٤)، ورصف المباني للماقي (٣١٠-١٢)، و الجنى الداني للمرادي (٣٢٢).

وأخرجها الحجازيون، وأهل تهامة فيما حكاه الكسائي، عن هذا الأصل، فألحقوها بليس في العمل، ونشبهها بها من أوجه سيأتي بيانها.

وإهمالها، من حيث الصناعة النحوية، أقيس، وإعمالها أكثر في الاستعمال، وبه جاء القرآن الكريم.

وجاء في أشباه السيوطي: قال الشيخ تاج الدين بن مكتوم في تذكرته:

لم تقع (ما) في القرآن إلا على لغة الحجاز، خلا حرفاً واحداً، هو: (وما أنت بهادي العمي عن ضلالتهم)^{٢٥}، على قراءة حمزة، فإنها هنا على لغة تميم.

وزعم الأصمعي أن (ما) لم تقع في الشعر إلا على لغة تميم.

قال بعض النحويين: فتصفت ذلك فوجدته كما ذكر، ما خلا ثلاثة أبيات، منها اثنان فيهما خلاف، وهما قول الفرزدق: فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم

إذ هم قريش، وإذ ما مثلهم بشر^{٢٦}

^{٢٥} النمل : ٨١، الروم: ٥٣.

^{٢٦} خرج بيت الفرزدق بسبعة تخريجات. فنظرها في شرح عيون الإعراب لابن فضال (١٠٠)، و السياب للعكري (١٧٦-٧٧)، وشرح الجمل لابن عصفور (٥٩٢/١)، والتكميل والتكميل (٢١٦/٤-٦٨). وما قيل في تخريج هذا البيت يقال في تاليه.

وقول الآخر:

رؤية والعجاج أورثاني نجرين ما مثلهما نجران
كذا روي بنصب (مثلهما)، وهو مثل قول الفرزدق السابق.
والثالث قوله:

وأنا النذيرُ بحرّةٍ مُسوّدةٍ تصلُّ الأعمَّ إليكم أقواذها
أبناؤها مُتكنفونَ أباهمُ حنقوا الصدور، وما همُ أولادها^{٤٢٧}
انتهى

— ومذهبُ البصريين أن (ما) راقعةٌ لاسمها، ناصبةٌ
لخبرها، وذهب الكوفيون إلى أنها لا عمل لها، وأن انتصاب
الخبر بعدها بإسقاط حرف الجرّ وليس بها^{٤٢٨}.

— وإعمال (ما) عند أهل الحجاز وتهمةٌ مقيدةٌ بشروط ستة،
هي^{٤٢٩}:

١ — أن لا يقرن اسمها بـ (إن) الزائدة، نحو: ما إن أنتم ذهب.

^{٤٢٧} انظر الأشباه والنظائر للسيوطي (٢٣/١٢١-٢٢).

^{٤٢٨} وقد ردّ مذهب الكوفيين من أوجه عدة. و انظر المسألة في: الإنصاف للأبياري (١٦٥-٧٢،
المسألة ١٩)، وأسرار العربية له (١٤٣-١٤٤)، والتبيين للحكيري (٢٦-٣٢٤)، واللباب له (١٧٥/١).

^{٤٢٩} انظرها في: شرح الألفية لابن عقيل (٢٠٣-٢٠٧)، وشرح الفاكهي على القطر (٢٠/٢٢)،
وحاشية الصبان على الأشموني (٢٤٧/١)، و الجلي الداني للمرادي (٢٢٣-٢٩).

٢ - أن لا يستقص نفياً خبرها بـ(إلا)، نحو قوله تعالى: (وما محمد إلا رسول)^{١٤٠}.

٣ - أن لا يتقدم خبرها على اسمها، وهو غير ظرف ولا جار ولا مجرور، نحو: ما قائم سعد.

٤ - أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها، وهو غير ظرف ولا جار ومجرور، نحو: ما طعامك زيد أكل.

٥ - أن لا تتكرر (ما)، نحو: ما ما زيد قائم.

٦ - أن لا يُبدل من خبرها موجب، نحو: ما زيد بشي إلا شيء لا يُعبأ به.

وأمّا دواعي القول بأمية (ما) فهي:

أولاً: كون (ما) أقوى أخواتها اللاتي سمع إعمالها عمل (ليس) شبهاً بها. وأوجه الشبه بينهما متعددة، هي:

١ - كونهما للنفي.

٢ - ولنفي الحال، وقيل: لا تلزم الحالية، بل هي للنفي مطلقاً.

٣ - ودخولهما على المبتدأ والخبر.

٤ - ورفعهما الأول منهما، ونصبهما الثاني.

٥ - ودخول الباء على خبريهما.

^{١٤٠} آل عمران : ١٤٤.

٦ - وانتقاض عملها بانتقاض النفس؛ لانتقاض الشبه
بـ (ليس)^{٤٤١}.

ثانياً: الإجماع على سماع أعمالها عمل (ليس) عند
الحجازيين والنهامييين، بخلاف سائر أحواتها، وهي: إن، ولا،
ولات.

أمّا (إن):

فمنع أعمالها الفراء، وأكثر البصريّة، والمغاربيّة، واختلف
النقل عن سيبويه والمبرد، وظاهر كلام سيبويه المنع، وصريح
كلام المبرد في المقتضب الأعمال^{٤٤٢}.

وأجاز الأعمال الكسائي، وأكثر الكوفيّين، وابن السراج،
والفارسي^{٤٤٣}، وابن جني، وابن مالك، وأبو حيان، وصححه ابن
أبي الربيع^{٤٤٤}.

وأمّا (لا):

^{٤٤١} وذلك بتكررها، أو لقران اسمها بـ (إن) النافية، أو خبرها بـ لا، أو العطف على خبرها بـ (لكن) أو
(بل).

^{٤٤٢} انظر المقتضب (٣٥٩/٢).

^{٤٤٣} الذي في المسائل البصريّات لأبي علي (٦٤٦-٥٥) القول بعدم أعمالها.

^{٤٤٤} انظر معاني الفراء (١٤٥/٢)، و المقتضب للمبرد (٣٦٢/٢)، و الأصول لابن السراج (٩٥/١)، ٢/١٩٥،
و المحتسب لابن جني (٢٧٠/١)، و أمالي ابن الشجري (١٤٣-٤٤)، والأزهية للهروي (٣٢-٣٣)،
وشرح التسهيل لمصنفه (٢٧٥-٧٦)، ولأبي حيان (٢٧٧/٤)، والنعماني (٢٥٣/٣)، والهمع
للسيوطي (١١٦/٢)، و الملخص لابن أبي الربيع (٢٧٥/١).

فمذهب الأخفش أنها لا تعمل شيئاً، وقيل: وتبعه بذلك
المبرد، إلا أن الذي في مقتضبه^{٤٥} القول بإعمالها عمل (ليس)،
وهو ما ذكره الرضي عنه^{٤٦}.

ومذهب الزجاج، كما في معانيه^{٤٧}، وحكاه عنه ابن ولاد
أيضاً، إلى أنها عاملة الرفع في الاسم، وهي واسمها في موضع
رفع على الابتداء، ولا عمل لها في الخبر.

قال أبو حيان^{٤٨}: ولو ذهب ذاهبٌ إلى أنه لا يجوز أن
تعمل (لا) عمل (ليس) لذهب مذهباً حسناً؛ إذ لا يحفظ ذلك في
نثر أصلاً، ولا في نظم، إلا في بيتين نادرين، ولا تُبنى القواعدُ
الكلية على بيتين، وهما قول الشاعر:

تَعَزَّ فَلَاشِيءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَاً
وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيَاً

وقول الآخر:

نَصْرُنْكَ إِذْ لَا صَاحِبَ غَيْرِ خَانِلِ
فَبُوتْتُ حَصْنًا بِالْكَمَاءِ حَصِينًا

^{٤٥} انظر المقتضب (٣٨٢/٤).

^{٤٦} انظر شرح الرضي على الكافية (١٩٥/٢).

^{٤٧} انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٦٣/٥).

^{٤٨} انظر التنزيل والتكميل (٢٨٤/٤).

وما أنشده ابن مالك في شرحه على تسهيله فوق ذلك
محتمل للتأويل^{٤٤٩}.

وقال أبو حيان أيضاً: ليس في كتاب سيبويه ما يدل على أن
إعمالها عمل (ليس) مسموع من العرب، لا قليلاً، ولا كثيراً،
فيكون مقيساً مطرداً^{٤٥٠}.

وأما (لات) ٥١:

فمذهب الأخفش أنها لا عمل لها، وما بعدها إن كان
مرفوعاً فمبتدأ محذوف الخبر، وإن كان منصوباً فعلى الظرفية
خبر لمبتدأ محذوف، أو على المفعولية لفعل محذوف، والتقدير:
ولات أرى حين مناص، وبه قال السيرافي، أو على أنه اسم
(لات)، وتكون نافية للجنس، وخبرها محذوف تقديره: ولات حين
مناص لهم.

واختار أبو حيان مذهب الأخفش.

^{٤٤٩} انظر شرح التسهيل لمصنفه (١/٣٧٦-٣٧٧)، ولأبي حيان (٤/٢٨٣)، وللدماميني (٣/٢٥٦).

^{٤٥٠} التثنييل والتكميل (٤/٢٨٣) وفي تعليق الفراء للدماميني (٣/٢٥٦)، أن الإعمال مذهب سيبويه ومن وافقه.

^{٤٥١} ذهب أبو ذر الخثني إلى أن (لات) في الأصل فعل بمعنى نقص، ثم تجرعت للنفي، كما أن (لن) كذلك، وذهب ابن أبي الربيع إلى أن أصلها (ليس) أبدلت سينها ثاء، كما فعلوا في مت، ثم قلبت ياءه ألفاً لتعحركها وانفتاح ما قبلها، إذ أصل (ليس) هو (لَيس). انظر مخلي للبيب لابن هشام (١/٢٥٣)، والملخص لابن أبي الربيع (١/٢٧٣)، والارتشاف (٢/١١١)، و التثنييل والتكميل (٤/٢٨٨).

ومذهب سيبويه والجمهور أنها عاملة عمل ليس^{٤٥٢}.

ثالثاً: اشتراطهم في إعمال أخوات (ما) ما اشترطوه في إعمالها وزيادة، فبهذا يكون لـ (ما) مزية على أخواتها.

فقد زادوا في إعمال (لا)^{٤٥٣}:

- ١ - أن يكون ذلك في الشعر.
- ٢ - وأن يكون معمولاً لها نكرتين.
- ٣ - وأن لا يفصل بينها وما عملت فيه.

وأما (لات) فاشتراطوا فيها^{٤٥٤}:

- ١ - أن يكون أحد معموليها محذوفاً، والأكثر كونه الاسم.
- ٢ - أن يكون المذكور لفظة (حين)، وقيل: هذا هو الأكثر، ويجوز أن يأتي كل ما دل على وقت.
- ٣ - وأن يكون المذكور مضافاً.

فيتضح أن (ما) قد عملت في المعرفة والنكرة، والنثر والشعر، وبالفصل ومن دونه، فكان لها بهذا مزية على (لا)، ولم يقصر معمولاً لها على لفظة مخصوصة، ولم يشترط فيها كون

^{٤٥٢} انظر المسألة في: شرح الرضي على الكافية (١٩٦/٢-٩٧)، و منفي اللبيب لابن هشام (٢٥٣/١-٥٥)، والجنى الدانى للمرادى (٤٨٥-٩١)، والمخلص لابن أبي الربيع (٢٧٢/١-٧٤)، والتنزيل والتكميل (٢٨٨-٩٥)، و الارتشاف لأبي حيان (١١١/٢)، و الجمع للسيوطي (١٢٠-٢٥).

^{٤٥٣} انظر شرح قطر الندى لابن هشام (٢٤٤)، وأوضح المسالك له (٢٨٤/١)، و التنزيل والتكميل (٤/٢٨٥).

^{٤٥٤} انظر أوضح المسالك لابن هشام (٢٨٧/١)، و الجمع للسيوطي (١٢٢/٢).

أحد المعمولين محذوفاً، والآخر مضافاً، كما هو الحال مع (لات)، فكان لها مزية على هذه الأخيرة أيضاً.

رابعاً: صريح كلام بعض المصنفين، وظاهر كلام بعضهم، أن أخوات (ما) قد عملت هذا العمل بالحمل على (ما)، فهذه أصل بالنسبة لسائر أخواتها، وفرغ بالنسبة لـ (ليس)، وصريح كلام معظمهم أنها هي وأخواتها حملت على (ليس)^{٥٥}.

فإن قيل: فإن (إن) مثل (ليس) تدخل على المعرفة والنكرة، وتعمل في النثر والشعر، وتدخل على الظرف، والجار والمجرور، وعلى المخبر عنه بمحصور، وقد اشترط فيها ما اشترط في (ما)، فأين المزية لهذه الأخيرة عليها حتى تكون أصلاً لها؟

فالجواب: قد مضى أن جمهوراً كبيراً من النحاة قال بعدم إعمالها، ولم يقل أحد ذلك في (ما)، فمن هنا المزية.

ومزية ثانية لـ (ما)، هي أنها أكثر استعمالاً وشهرة في هذا العمل، وفي النفي من (إن).

^{٥٥} انظر التسهيل لابن مالك (٥٧)، و اللباب للعكري (١/١٧٨)، و التذيل والتكميل (٤/٢٧٧)، والارتشاف (٢/١٠٩)، و الملخص لابن أبي الربيع (١/٢٧٤).

والمزِيَّةُ الثالثةُ: هي التي بدأتُ الكلامَ بها، وهي أن صريحَ بعض النصوص، وظاهرَ عددٍ غيرِ قليلٍ أن (إن) محمولةٌ في هذا العمل على (ما).

والرابعةُ: هي أن (ما) أقوى شَبْهاً بـ(ليس) منها، وقد مضى بيانُ هذا.

وإن قيل^{٥٦}: قد ذهب الخُشْنِيُّ إلى أن (لات) فعلٌ بمعنى نقص، ثم خلَّصَ للنفي، فهي بهذه الفعلية أقوى شَبْهاً بـ(ليس) من سائر أخواتها، من حيث اشتراكهما في الفعلية.

فالجواب: هذا قولٌ لا دليلَ عليه، ولم يأخذ به من يعتدُّ بقوله من المحققين.

وإن قيل: قد ذهب ابنُ أبي الربيع إلى أن (لات) في الأصل (ليس)، فهي هي، أو أصلُها هي، وحقُّها أن تفتَحَ على ما سواها من أخواتها.

فالجواب: ما سبق في سابقه، ولو سلَّم أن أصلُها ما قاله، فبما لحق بها من الإبدال والإعلال فقدت ما للأصل.

والمزِيَّةُ لـ(ما) على كلِّ حالٍ موجودةٌ، وهي من أوجه:

^{٥٦} انظر السغلي لابن هشام (٢٥٢/١)، والمخلص لابن أبي الربيع (٢٧٣/١)، والارشاف (١١١/٢)، والتنبيل والتكميل (٢٨٨/٤).

أولها: الإجماع على إعمال (ما)، ولا إجماع على إعمال (لات). وقد تقدّم.

وثانيها: عمل (ما) في كل ظاهرٍ على الإطلاق، وقصر (لات) على لفظة الحين أو ما رادفها، وتقدّم أيضاً.

وثالثها: قلة القيود في إعمال (ما) بالنظر إلى إعمال (لات)، وتقدّم كذلك.

ورابعها: كون (ما) مفردة غير مركبة بلا خلاف، وقال بعضهم بالتركيب في (لات)، ونقل عن سيبويه القول بأنها مركبة من (لا) والتاء^{٤٥٧}.

وقال أبو عبيدة وابن الطراوة: هي مركبة من كلمة وبعض كلمة، فهي مركبة من (لا)، والتاء الزائدة في أول الحين، واستضعفه الرضي لعدم شهرة (تحين) في اللغات، واشتهار (لات حين)^{٤٥٨}.

ومعلوم أن التركيب فرغ الإفراد.

وخامسها: ذهب الأخفش والجمهور إلى أن (لات) هي (لا) زيدت عليها التاء، لتأنيث اللفظ، أو لتقوية النفي، أو لتقوية شبهها

^{٤٥٧} قال أبو حيان: وعلى هذا لو سميت بها حكيمته كما تحكي لو سميت بإنما. انظر التكميل والتكميل (٤/٢٨٧)، والارتشاف (١١١/٢).

^{٤٥٨} انظر مغني اللبيب لابن هشام (١/٢٥٤)، وشرح الرضي على الكافية (٢/١٩٨)، وتعليق الفرائد للنماميني (٣/٢٦١-٦٢)، والجنى الداني للمراذني (٤٨٦).

بليس، أو لتصيرَ على ثلاثة، فيقوى الشبه بالأفعال، أو لنوع من التصرف، أو هي هاء الوقف، ثم أُجري الوقفُ مجرى الوصل، فأثبتت تاء، وحكم لها بحكم هاء التانيث^{٤٥٩}.

ومعلومٌ أنَّ الزيادةَ فرعُ التجريد.

وسادسُها: تقدّم أن (ما) أقوى شبيهاً بليس من (لا)، وأن (لات) فرعٌ عن (لا)، وإذا ثبت أن لـ (ما) مزيةً على أصلها (لا)، فمن باب أولى أن يكون لها مزيةٌ عليها هي أيضاً.

خامساً: جاء في التبيين واللباب، وكلاهما للعكبري، أنَّ (ما) هي أمُّ حروفِ النفي، وهي الأصلُ فيه، والنفيُّ بها أكْدُ^{٤٦٠}. وعليه فهي الأحقُّ بأُمِّيَّةِ أخواتها المشبّهاتِ بـ (ليس) المقتضية للنفي، بجامع اقتضائهن له.

سادساً: ذكر العكبريُّ أنَّ الأصلَ في (لا) أن تختص بنفي ما في الحال، ودخولها لغير ذلك مجازٌ وتوسُّعٌ^{٤٦١}.

وقد تقدّم أن الأرجح في (ما) أنها المطلق النفي. فهذا وجهٌ من أوجهِ أحقيّةِ (ما) بالأُمِّيَّةِ؛ إذ المطلقُ أولى بالأُمِّيَّةِ من المقيد.

سابعاً: تقديم (ما) عند المصنفين على أخواتها في شرح بابها ومسائلها وأحكامها.

^{٤٥٩} انظر جواهر الأنب للإربلي (٣٠٥-٣٠٦)، و رصف للمباني للمالقي (٢١٢).

^{٤٦٠} انظر التبيين (٣٠٧)، واللباب (١٦٧/١-٧٨).

^{٤٦١} انظر التبيين (٣٢٨).

ثامناً: ذكرُ بعضِ المصنفين لها دون أخواتها^{٤٦٢}.

تاسعاً: كثرةُ التصرفِ فيها، وكثرةُ أنواعها، فقد ذكر لها ابنُ السِّيد وابنُ عصفورٍ وغيرهما بضعاً وثلاثين نوعاً، منها^{٤٦٣}:

١ - الاستفهامية، نحو: ما فعل أخوك؟

٢ - الموصولة، نحو: أعجبني ما فعلته.

٣ - التعجيبة، نحو: ما أجمل السماء!

٤ - النكرة التي تلزمها الصفة، نحو: مررتُ بما معجب لك.

٥ - الشرطية، نحو: ما تزرع تحصد.

وهي اسمٌ في هذه المواضع الخمسة.

٦ - الكافة التي تدخلُ على العامل فتبطل عمله، نحو: إنما زيد قائم.

٧ - المسلطة: وهي التي تدخلُ على ما لا يعمل فتوجب له العمل، وذلك: حيث، وإذ، وهي ضدُّ التي قبلها.

^{٤٦٢} كما هو في الجمل للزجاجي (١-٥)، وإيضاح ليبي علي والمقتصد شرحه للجرجاني (٤٢٩/١)، وعيون الإعراب للقراري وشرحه لابن فضال المجاشعي (٩٨)، وكشف المشكل للحيدرة (٣٤٢/١).

^{٤٦٣} انظر الخلل لابن السِّيد (٣٤٢-٥٣)، والأشباه والنظائر للسيوطي (٢٥٧/٣-١١)، و الجلي الداني للمرادي (٣٢٢-٤١).

٨ - التي تدخل بين العامل ومعموله فلا تمنعه من العمل، ولا تفيد أكثر من التوكيد، كقوله تعالى: (فبما رحمة) ^{٤٦٤} وقوله: (فبما نقضهم) ^{٤٦٥}.

٩ - المصدرية، نحو: يعجبني ما تصنع.

١٠ - التي يُرادُ بها الدوام والاتصال، نحو: لا أكلّمك ما ذرّ شارق.

١١ - النافية غير العاملة، نحو: ما قام زيد.

١٢ - النافية العاملة عمل ليس عند الحجازيين والتهاميّين، نحو: ما زيد حاضراً.

١٣ - الموجبة التي تدخل على النفي فينعكس إيجاباً، وهي التي في ما زال وأخواتها.

١٤ - الداخلة بين المبتدأ وخبره، نحو قوله تعالى: (وقليلٌ ما هم) ^{٤٦٦}.

١٥ - التي تكون عوضاً من الفعل، نحو: أمّا أنتَ منطلقاً انطلقت، وافعل هذا إمّا لا.

^{٤٦٤} البقرة : ١٥٩.

^{٤٦٥} النساء : ١٥٥، المائدة : ١٣.

^{٤٦٦} ص : ٢٤.

١٦ - التي تدخل على (إن) الشرطيّة فتُهيئها لدخول نون التوكيد على شرطها، نحو قوله تعالى: (فَإِمَّا تَرِينَّ)^{٤١٧}.

١٧ - التي تدخل على (لم) فتُصيرها ظرف زمان بعد أن كانت حرفاً، نحو: لَمَّا قَمَتَ قَمْتُ.

١٨ - التي تجري مجرى الصفة ويراد بها التعظيم، والتهويل، نحو: لأمرٍ ما يسود من يسود.

١٩ - التي تجري مجرى الصفة ويراد بها التحقيق، نحو: وهل أعطيت إلا عطيةً ما.

٢٠ - التي تجري مجرى الصفة ويراد بها التثويح، نحو: ضربتُ ضرباً ما.

٢١ - التي تدخل على (لو) الامتناعيّة فتُصيرها إلى التحضيض، نحو: لو ما تذاكرُ.

٢٢ - التي تدخل على (لو) الامتناعيّة فتُصيرها بمعنى (لولا) الدالة على امتناع لوجود، نحو: لو ما زيدٌ لأكرمُكَ.

٢٣ - التي تدخل على (كُلّ) فتُصيرها ظرف زمان، نحو: كلَّما جئتُ أكرمُكَ.

^{٤١٧} مريم ٢١٢.

٢٤ - التي تدخل على (إنّ) فتفيد معنى التحقير، نحو: إنّما أعطيتَ درهمًا.

٢٥ - التي تدخل على (إنّ) فتفيد معنى الحصر، نحو: إنّما زيدٌ عالمٌ.

٢٦ - التي تدخل على (قلّ) فتهيئها للدخول على الأفعال، نحو: قلّما ينفعُ ذلك.

٢٧ - التي تدخل على (نعم، وبئس)، نحو قوله تعالى: (فنعَمًا هي) ^{٤٦٨}، وقوله: (بئسما اشتروا) ^{٤٦٩}.

٢٨ - التي توصل بـ(من) الجارة فتصيرها بمعنى (رُبّ)، كقول أبي حنيفة النُميري:

وإنّا لَمِمّا نضربُ الكبشَ ضربةً

على رأسه تلقى اللسانَ من الفمِ

٢٩ - المحنوفة من (أما)، نحو:

ما ترى الدهرَ قد أبادَ معدًّا وأبادَ السراةَ من عدنان

٣٠ - التي لفظها استفهام ومعناها التحقير، كقول زياد الأعجم:

تكلّفني سويقَ الكرمِ جرمٌ وما جرمٌ، وما ذاك السويقُ؟

^{٤٦٨} البقرة : ٢٧١.

^{٤٦٩} البقرة : ٩٠.

٣١ - التي لفظها استفهام ومعناها الإنكار، نحو قول علقمة:

وما أنت أم ما ذكرها ربيعة

يخط لها من ثرمداء قليب

٣٢ - التي لفظها استفهام ومعناها التعظيم والتهويل، كقول
الأعشى:

يا جارتا ما أنت جاره بانت لتحزننا عفاره

مِن الجارة

حروف الجر ثلاث وعشرون، وهي:

أ – متى، ولعلّ، وكَي.

ب – ومذ، وممّذ، ورُبّ، وحتى، والكاف، وواو القسم، وتاؤده.

ج – ولولا.

د – وعن، وعلى، ومع، وحاشي، وخلا، وعداء، وباء القسم.

و – ومن، وإلى، وفي، والباء، واللام.

والمصرح به في عدد من المصنفات أن (مِن) أمُّ الياب^{٤٧٠}.
والقول بأُمِّيَّتِها ظاهر من أوجه:

^{٤٧٠} انظر شرح ملحة الإعراب للناظميا (٨٨)، ولابن أرسلان الرملي (ل : ١٣/١)، والتصريح للأزمري (٢/٢)، والأشموني (٢/٢٠٥).

أولها: هي أولى بالأمية من (متى، ولعل، وكي) لأن الجر بهذه الثلاثة شاذ، وما الجر به محلّ اتفاق وإجماع أولى بالأمية مما الجر به شاذ.

أما (متى) فالجر بها لغة هذيل، ومن كلامهم: أخرجها متى كمه، يريدون: من كمّه، ومنه قول أبي نؤيب الهذلي:

شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ متى لُجَجٍ خَضِرٍ لهن نَتِيجُ

وهي عندهم بمعنى (من) الابتدائية، كالمثاليين السابقين، أو بمعنى (وسط)، حكى علي ذلك قولهم: وضعتُه متى كمّي، أي: وسطه، حكاه الكسائي، ويحتمل قولهم: (متى لجج) أن تكون بمعنى وسط.

فإذا كانت بمعنى (من) فهي حرف، وإذا كانت بمعنى (وسط) فهي اسم^{٤٧١}.

— وأما (لعل) فالجر بها لغة عَقِيل، حكاه أبو زيد والأخفش والفراء، وأنكرها الفارسي. قال شاعرهم، وهو كعب بن سعد يرثي أخاه أبا المغوار:

فَقَلْتُ ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعْ الصَّوْتَ جَهْرَةً

لَعَلَّ أَبِي الْمَغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ

^{٤٧١} انظر أمالي ابن الشجري (٦١٤/٢)، وشرح الكافية الشافية (٧٨٤/٢)، والمساعد (٢٩٥/٢)، والارتشاف (٤٦٥/٢)، والهمع (٢١١/٤).

وعلى هذه اللغة قول خالد بن جعفر:

لعلَّ الله يُمكنني عليها جهاراً من زهيرٍ أو أسيدٍ

وأنشد الفراء عليها أيضاً قولَ الراجز:

علَّ صروفِ الدهرِ أو دولاتها يُدللننا اللِّمَّةَ من لَمَّاتها

فتستريحَ النفسُ من زفرائها^{٤٧٢}

— وأما (كي) فاستعملتْ حرفَ جرٍّ في ثلاثة مواضع،

وأنكر ذلك الكوفية، وهي^{٤٧٣}:

الأول: جارة لـ(ما) الاستفهامية:

كقولك في الاستفهام عن علة الشيء: كَيْمَةً؟ بمعنى: لِمَةً؟

فـ(كي) هنا عند جميع البصريين حرف جرٍ دخل على (ما)

الاستفهامية، فحذفت ألفها، وزيدت هاء السكت وقفاً، كما يفعل

ذلك مع سائر حروف الجر الداخلة على (ما) الاستفهامية.

والثاني: جارة للمصدر المؤول من (أن) المصدرية الناصبة

المضمرة وما دخلت عليه، وذلك كقولك: جئت كي أراك، بمعنى:

لأن أراك، ويدل على إضمار (أن) بعد (كي) ظهورها ضرورة،

كقول الشاعر:

^{٤٧٢} انظر سر الصناعة لابن جني (٤٠٧/١)، و شرح التسهيل لمصنفه (١٨٦/٣)، و شرح الكافية

الشافية (٧٨٣/٢)، والمساعد (٢٩٤/٢).

^{٤٧٣} انظر ما في شرح الكافية الشافية لابن مالك (٧٨١-٨٢)، وأوضح للمسالك (٩/٣-١١)، والمعنى

(١٨٢)، و الجنى الداني للمرادي (٢٦١-٦٣)، والهمع (١٩٩-٢٠٠)، وص (٣٢) من هذا الكتاب.

فَقَالَتْ: أَكُلُّ النَّاسِ أَصْبَحَتْ مَانِحاً

لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْذَعَا

وَالثَّالِثُ: جَارَةٌ لِلْمَصْدَرِ الْمُؤَوَّلِ مِنْ (مَا) الْمَصْدَرِيَّةِ وَمَا
دَخَلَتْ عَلَيْهِ، وَذَلِكَ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ فَإِنَّمَا يُرَادُّ الْفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ

أَي: لَضُرٍّ مِنْ يَسْتَحِقُّ الضَّرَّ، وَنَفْعٍ مِنْ يَسْتَحِقُّ النِّفْعَ.

وِثَانِيهَا: وَ(مِنْ) أَوْلَى بِالْأُمِّيَّةِ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ لَوَجْهِ آخَرٍ
أَيْضاً، وَهُوَ أَصَالَةٌ (مِنْ) فِي الْجَرِّ، أَقْصَدُ مِلَازِمَتِهَا لِلْحَرْفِيَّةِ
الْجَارَةِ، وَعَدَمُ مِلَازِمَةِ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ لَذَلِكَ، فَأَصَالَةٌ (مَتَى) فِي
الِاسْتِفْهَامِ، وَتَخْرُجُ عَنْهُ إِلَى الشَّرْطِيَّةِ الْجَازِمَةِ، وَأَصَالَةٌ (لَعَلَّ) فِي
الرَّجَاءِ نَاصِبَةٌ كَإِنْ، وَأَصَالَةٌ (كَي) فِي النِّصْبِ مَصْدَرِيَّةٌ.

وِثَالِثُهَا: وَهِيَ أَوْلَى بِالْأُمِّيَّةِ مِنْ: (مَذُومٌ وَمَنْذُورٌ وَرَبٌّ وَحَتَّى
وَالْكَافُ وَوَاوُ الْقِسْمِ وَتَائِهٌ)، وَذَلِكَ لِأَنَّ هَذِهِ السَّبْعَةَ تَخْتَصُّ بِجَرِّ
الظَّاهِرِ، وَ(مِنْ) تَجَرُّ الظَّاهِرَ وَالْمُضْمَرَ، وَمَا كَانَ كَذَلِكَ أَوْلَى
بِالْأُمِّيَّةِ مِمَّا لَا يَقْوَى إِلَّا عَلَى جَرِّ الظَّاهِرِ.

وَيَزِيدُ بَعْضُهَا بَعْدَ آخَرٍ مِنَ الْأُمِّيَّةِ، وَهُوَ اخْتِصَاصُهَا بِظَاهِرٍ
مَعِينٍ.

فـ(مَذُومٌ وَمَنْذُورٌ) لَا يَجْرَانِ إِلَّا مَا كَانَ زَمَاناً مِنَ الظَّاهِرِ.

و(رُبَّ) لا تجرُّ إلا ما كان نكرة من الظاهر.

و(حتَّى) لا تجرُّ إلا ما كان من الظاهر آخرأ، أو متصلاً بالآخر.

و(تساء القسم) لا تجرُّ إلا ألفاظاً معينة من الظاهر، وهي:
لفظة الجلالة: تالله، ولفظ (رُبَّ) مضافاً إلى الكعبة: تَرَبُّ الكعبة،
ولفظ الرحمن: تالرحمن، ولفظ (ربي): تَرَبِّي، ولفظ (حياتك):
تحياتك، وفي الثلاثة الأخيرة خلاف، وأغربها آخرها، وقد حكاها
الخفاف في شرح الكتاب^{٤٧٤}.

ورابعها: وهي أيضاً أولى بالأمية من (لولا) لأمر ثلاثة:

أ — بساطة (من) وتركيب (لولا)، وقد تقدم هذا في شرح
أمية (لو)^{٤٧٥}، والمفرد أصل للمركب.

ب — اختصاص (لولا) بجرّ المضمر، وقد تقدم أن ما يجرُّ
الظاهر والمضمر أقوى، ومن ثمَّ أولى بالأمية.

ج — الخلاف في الجرّ بها، فهي عند سيبويه من حروف
الجر، ولكن لا يجر بها إلا المضمر، نحو: لولاي، ولولاك،
ولولاه.

^{٤٧٤} انظر شرح ابن عقيل (١٢/٣)، وأوضح المسالك (٢١/٣).

^{٤٧٥} انظر ص (١٩١) من هذا الكتاب.

وأنكر تلك الأخفش والكوفية، وقالوا: إن الضمير في موضع رفع بالابتداء، ووضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع، فلم تعمل (لولا) فيها شيئاً، كما لا تعمل في الظاهر.

وزعم المبرد أن مثل هذا التركيب، أي دخول (لولا) على الضمير، لم يرد عن العرب أصلاً، وهو محجوج برواية البصريين والكوفيين له^{٤٧٦}.

وخامسها: حروف الجر على ضربين: محضة ملازمة للحرفية الجارة، لا تكون إلا حروفاً للجر، وغير محضة غير ملازمة للحرفية الجارة، تكون حروفاً للجر في بعض أحوالها، وتخرج عن الحرفية الجارة إلى غيرها في أحوال أخرى^{٤٧٧}.

ومُسَلَّمٌ أن المحض منها أولى بالأمية من غير المحض، ومن المحضة (من)، فتكون لها بهذا الأحقية على جميع غير المحضة، والتي هي: (عن، وعلى، ومع، ومذ، ومنذ، والكاف، وحاشي، وخلا، وعدا).

وقد سبق أولوية (من) من بعض أفراد غير المحضة من غير هذا الوجه أيضاً.

فإن قيل: وكيف كانت غير المحضة كذلك؟

^{٤٧٦} انظر شرح ابن عقيل (٧/٣)، والهمع (٢٠٨/٤-٢١٠).

^{٤٧٧} انظر في المحضة وغير المحضة في كشف المشكل للحيدرة اليماني (٥٥٥/١-٥٦).

فالجواب: أما (عن) فتكون اسماً وتكون حرفاً فمتى دخل عليها حرف الجرّ (من)، أو قدرت بالظرف، فهي اسم له محل من الإعراب، فدخول (من) عليها مثل قول القطامي:

فقلت للركب لما أن علا بهم
من عن يمين الجبّ نظرة قبل

وتقديرها بالظرف مثل: قول الله تعالى: (لَأَتَيْنَهُمْ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَانِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ...) ^{٤٧٨}، وقل تعالى: (عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ) ^{٤٧٩}.

— و(على): تكون اسماً وحرفاً وفعلاً فمتى دخل عليها حرف الجرّ (من) فهي اسم، نحو قولك: جئتُك من على الجبل، أي من فوقه، قال الشاعر:

غدت من عليه تنفض الطل بعدما
رأت حاجب الشمس ارتدى وترفعاً

ومتى تصرفت فهي فعل من نحو: علا يعلو علواً، قال الله تعالى: (وَلَعَلَّا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ) ^{٤٨٠}، و(إنّ فرعون علا في الأرض...) ^{٤٨١}، ومتى لم يكن بأحد هذين المعنيين كانت حرف

^{٤٧٨} سورة الأعراف: ١٧.

^{٤٧٩} سورة ق: ١٧.

^{٤٨٠} سورة المؤمنون: ٩١.

^{٤٨١} سورة القصص: ٤.

جر، نحو قولك: على زيد قميص. قال الله تعالى: (وانصُرْنَا على القومِ الكافرين)^{٤٨٢}. وقد جمع ذلك الفقيه السيد يحيى بن الحسين رحمة الله عليه في بيت واحد فقال:

سألني عن علا هي اسمٌ وفِعْلٌ وهي الأصلُ المقمُّ حرفُ
من عليه غدا على رأسه تا جُ علا فهو لا يُدانيه وَصِفُ

— و(مَعَ): تكون اسماً إذا تحركت عينها نحو قول الله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ)^{٤٨٣}، و(إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا)^{٤٨٤}. قال امرؤ القيس:

مكرٌ مفرٌ مقبلٌ مندبرٌ معاً

كجلمودٍ صخرٍ حطَّ السيلُ من علٍ

فدخله التثوين وتكون حرفاً إذا سكنت عينها نحو قول الشاعر:

رياشي عنكم وهواي معكم وإن كانت زيارتكم لماما

— و(مُذٌّ ومُنْذٌ): إذا رَقَعَا ما بعدهما كانا ظرفين، مثل: ما رأيتُهُ مُذَّ شهران، ومُنْذُ شهران، وإذا جررت بهما كانا حرفين، وقد مُثِّلَ.

^{٤٨٢} سورة البقرة: ٢٥٠، ٢٥٦ فانصُرْنَا، وسورة آل عمران: ١٤٧.

^{٤٨٣} سورة النحل: ١٢٨.

^{٤٨٤} سورة التوبة: ٣٠.

— وكاف التشبيه: إذا دخلت على (مثل)، نحو قوله تعالى:
(ليس كمثله شيء)^{٤٨٥}، أو على كافٍ أخرى، نحو قول الشاعر:

وصاليات ككما يؤثقتن

كانت حرفاً، ومتى لم تدخل على أحدهما كانت اسماً يحكم
عليه بالرفع والنصب والجر، مثال الجميع: ما جاعني أحد كزید،
وما رأيت أحداً كزید، وما مررت بأحد كزید. وهذا مذهب
سيبويه، وربما جوز بعضهم دخولها زائدة في غير الموضعين،
فلا يكون لها محل من الإعراب، نحو قول الشاعر، وهو
المازني:

من كان أسرع في تفرق فالج
فلبونه رملت معاً وأعدت

ثم قال:

إلا كناشرة الذي ضيعتم كالخصن في غلوائه المتببت
يريد في تفريق فالج وكناشرة، فجعل إلا بمعنى الواو والكاف
زائدة، ومثله للأعشى:

إلا كخارجة المكلف نفسه
وابني قبيصة أن أغيب وينهدا

^{٤٨٥} سورة الشورى: ١١/٤٢.

يريد وخارجة.

— وحاشي، وخلا: إذا جرّرتَ بهما كانا حرفين، وهذا مذهب سيبويه، وإذا نصبتَ بهما كانا فعلين متصرفين، مثل حاشي يحاشي وخلا يخلو وهو مذهب المبرد، وحجته قول النابغة:

وما أحاشي من الأقوام من أحدٍ

فإن قيل: قد سلمنا بأحقية المحضة بالأمية من غير المحضة، ولكن لماذا كانت (من) أولى بذلك من جميع أفراد المحضة أيضاً، والتي هي: إلى، وفي، وربّ، وواو القسم، وتاؤه، وبأؤه؟

فالجواب: أمّا (ربّ)، وواو القسم، وتاؤه، فقد سبق بيان أفضلية (من) من وجه اختصاصِ واو القسم بالظاهر مطلقاً، وتائه بألفاظ محدودة من الظاهر، واختصاص (ربّ) بالظاهر النكرة، و(من) تجرّ الظاهر والمضمر، فكانت له الأولوية من هذا الوجه. ووجه ثانٍ لتفضيل (من) على (ربّ)، وهو كون (ربّ) لا تستعمل إلا في أول الكلام، وتستعمل (من) أولاً وغير أول.

ووجه آخر لتفضيل (مِنْ) على (رُبَّ)، هو أن الأخيرة تكفُّ
عن الجر إذا لحقتها (ما)، هذا هو الغالب فيها، وإعمالها مع (ما)
قليل، ولا شيء، يكفُّ (مِنْ) إذا كانت للجر^{٤٨٦}.

وأما بقية أفراد المحضة، وهي: إلى، وفي، والباء، واللام،
وباء القسم، فأحقية (مِنْ) بالأمية منها راجعة لأمر:

الأول: كون (مِنْ) أكثر استعمالاً ودوراناً في الكلام من
سائرهما.

والثاني: تضمنها لمعاني هذه المذكورة كلها من غير عكس،
عدا اللام، أقصد مرادفتها للباء، وإلى، وفي، وباء القسم، كما
سيوضح في أقسامها.

والثالث: كون (مِنْ) أكثر أنواعاً وأقساماً من سائرهما.

وأما أقسامها فقد بلغت ثمانية عشر، وهي^{٤٨٧}:

— الأول: ابتداء الغاية، في المكان اتفاقاً، نحو قوله تعالى:
(مَنْ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى)^{٤٨٨}، وكذا فيما نزل
منزلة المكان، نحو: مَنْ فُلَانٍ إِلَى فُلَانٍ.

^{٤٨٦} انظر شرح ابن عقيل (٣٢/٣).

^{٤٨٧} انظر المغني ١/ (٣١٨-٣٢٢)، ووصف المباني ص (٣٢٢-٣٢٥)، والجنى الداني ص (٣٠٨-٣١٥)،
وكشف المشكل للحريره ١/ (٥٦٢-٦٣).

^{٤٨٨} الإسراء: ١.

وابتداء الغاية في الزمان عند الكوفيين والأخفش والمبرد
وابن درستويه، وصححه ابن مالك لكثرة شواهد، ومنها قوله
تعالى: (من أول يوم)^{٤٨٩}، وقوله صلى الله عليه وسلم: "قمطرنا
من الجمعة إلى الجمعة"، وقول النابغة:

تُخَيِّرُنْ مِنْ أَرْزَامٍ يَوْمٍ حَلِيمَةٍ
إِلَى الْيَوْمِ، قَدْ جَرَّيْنِ كُلَّ التَّجَارِبِ

— الثاني: التبويض، وهو كثير فيها، ومن ذلك قوله تعالى:
(منهم من كلم الله)^{٤٩٠}.

وعلامة هذه جواز الاستغناء عنها بـ(بعض).

— الثالث: بيان الجنس، كقوله تعالى: (فاجتنبوا الرجس من
الأوثان)^{٤٩١}، وقوله: (ويلبسون ثياباً خضراً من سندس)^{٤٩٢}، وهذا
المعنى فيها مشهور، وأنكره بعض المغاربة.

وعلامة (من) هذه حُسنُ جعلِ (الذي) مكانها، وكثرة مجيئها
بعد (ما)، و(مهما).

^{٤٨٩} التوبة : ١٠٩ .

^{٤٩٠} البقرة : ٢٥٣ .

^{٤٩١} الحج : ٣٠ .

^{٤٩٢} الكهف : ٣١ .

— الرابع: التعليل، كقوله تعالى: (يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق)^{٤٩٢}، وقوله: (من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل) ^{٤٩٤}، وقوله: (لما يهبط من خشية الله)^{٤٩٥}.

— الخامس: البدل، كقوله تعالى: (أرضيتُم بالحياة الدنيا من الآخرة)^{٤٩٦}، وقوله: (جعلنا منكم ملائكة)^{٤٩٧}، وقول أبي نخيلة الراجز: جارية لم تأكل المُرَقَّقَا.

ولم تذق من البقول الفستَقَا

السادس: الفصل، قاله ابن مالك، ووافقه آخرون. وعلامة هذه كثرة دخولها على ثاني المتضادين، كقوله تعالى: (والله يعلم المفسد من المصلح)^{٤٩٨}، وقوله: (حتى يميز الخبيث من الطيب)^{٤٩٩}.

وقد تدخل على ثاني المتباينين من غير تضاد، كقولنا: لا يعرف زيداً من عمرو.

^{٤٩٢} البقرة : ١٧٩ .

^{٤٩٣} المائدة : ٣٢ .

^{٤٩٤} البقرة : ٧٤ .

^{٤٩٥} التوبة : ٣٨ .

^{٤٩٦} الزخرف : ٦٠ .

^{٤٩٧} البقرة : ٢٢٠ .

^{٤٩٨} آل عمران : ١٧٩ .

— السابع: الزائدة لتوكيد الاستغراق، وهي الداخلة على الأسماء الموضوعة للعموم، وهي كل نكرة مختصة بالنفي، نحو: ما قام من أحد، وما جاعني من نيار.

— الثامن: الزائدة لاستغراق الجنس، وتسمى الزائدة للتخصيص على العموم، وهي الداخلة على نكرة لا تختص بالنفي، نحو: ما في الدار من رجل.

التاسع: أن تكون للغاية، نحو: أخذت من الصندوق، ورأيت من ذلك الموضع، معناه: أن الصندوق والموضع في هذين المثالين محل لابتداء الغاية وانتهائها معاً. قاله بعض المتأخرين، وحملوا على ذلك قولاً لسيبويه.

العاشر: أن تكون للقسم، فلا تدخل إلا على لفظة (الرّب)، فتقول: من ربي لأفعلن.

وفي ميم (من) هذه ونونها لغات وخلاف.

الحادي عشر: مرادفة (عند)، قاله أبو عبيد، ومن ذلك قوله تعالى: (لن تغني عنهم أموالهم ولا أولادهم من الله شيئاً)^{٥٠٠}، وقوله: (إلى ربك يومئذ المستقر)^{٥٠١}.

^{٥٠٠} آل عمران : ١٠، ١١٦، المجادلة : ١٧.

^{٥٠١} القيامة ١٢.

الثاني عشر: مرادفة الباء، نحو قوله تعالى: (ينظرون من طرف خفي)^{٥٠٢}. قال الأخفش: قال يونس: أي: بطرف خفي، كما تقول العرب: ضربته من السيف، أي: بالسيف. قال ابن هشام: وهذا قول كوفي.

الثالث عشر: مرادفة في، نحو قوله تعالى: (أروني ماذا خلقوا من الأرض)^{٥٠٣}، وقوله: (إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة)، وقول الشاعر:

عسى سائل ذو حاجة إن منعه

من اليوم سؤلاً أن يبسر في غد

وكونها بمعنى (في) منقول عن الكوفيين.

الرابع عشر: مرادفة عن، فتكون للمزاولة والمجازاة، نحو قوله تعالى: (فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله)^{٥٠٤}، وقوله: (يا ويلتا قد كنا في غفلة من هذا)^{٥٠٥}، وقوله: (الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف)^{٥٠٦}.

^{٥٠٢} الثوري ٤٥.

^{٥٠٣} فاطر ٤٠.

^{٥٠٤} الزمر : ٢٢.

^{٥٠٥} الأنبياء : ٩٧.

^{٥٠٦} قريش : ٤.

الخامس عشر: مرادفة إلى، مثله ابن مالك بقوله: قربت
منه، أي: إليه.

السادس عشر: مرادفة على، قاله الأخفش، ومثل له بقوله
تعالى: (ونصرناه من القوم)^{٥٠٧} أي: على القوم.

السابع عشر: مرادفة ربّما، قاله السيرافي والأعلم وابن
خروف وابن طاهر، وأنشدوا عليه قول أبي حنّة النميري:
وإنّا لمّا نضربُ الكبشَ ضربةً

على رأسه تلقى اللسان من الفم

^{٥٠٧} الأنبياء : ٧٧.

واو العطف

حروفُ العطف، على الأشهر، ثمانية، هي:

الواو، والفاء، وثُمَّ، وأوْ، وبَلْ، ولا: بلا خلاف.

وَأَمْ: خلافاً لأبي عبيدة، ولمحمد بن مسعود الغزني، صاحب
البدیع، وليس أصلها (أَوْ) أبدلت واوُها ميماً، خلافاً لابن كيسان.
وَحَتَّى: خلافاً للكوفيّة.

وليس من حروفِ العطف (لكن): عند يونس وأبي علي،
خلافاً لابن كيسان وابن عصفور.

ولا (إِمْأ): خلافاً للرّماني، ووفقاً ليونس وأبي علي وابن
كيسان وابن عصفور.

ولا (إِلا): خلافاً للأخفش والفرّاء.

ولا (لَوْلا)، ولا (مَتَى): خلافاً للكسائي.

ولا (أَيَّ): خلافاً للكوفيين، ولصاحب المستوفى، أبي سعيد
علي بن مسعود، ولابن صابر، وللسكاكي.

ولا (ليس) خلافاً لهشام من الكوفيين، وقيل: للكوفيين،
والبغداديين.

ولا (هلا، وإلا، وأين): خلافاً للكوفيين.

ولا (كيف): خلافاً لهشام، ولعيسى بن موهَّب، ونسب
للكوفيين^{٥٠٨}.

وحروف العطف، ما اتفق عليه، وما الأصحُّ أنه منها، على
ضربين:

الأول: ما يُشَرِّكُ المعطوفَ مع المعطوفِ عليه لفظاً
ومعنى، وهي ستة، هي: الواو، والفاء، وثمَّ، وأو، وأم، وحتى.

والثاني: ما يُشَرِّكُ المعطوفَ مع المعطوفِ عليه لفظاً، لا
معنى، وهو ما عدا ستة الضرب الأول^{٥٠٩}.

وفي الإرشاد للقرشي الكيشي^{٥١٠}: تجمع حروف العطف
ثلاثة أصناف:

الأول: ما يجمع المعطوفَ مع المعطوفِ عليه في الحكم،
وهي أربعة: الواو، والفاء، وثمَّ، وحتى.

^{٥٠٨} هذا على سبيل الإجمال، والتفصيل في: شرح التسهيل لابن مالك (٣٤٣/٣)، و للمساعد لابن عقيل (٤٤١/٢)، والارتشاف لأبي حيان (٦٢٩/٢)، و الهمع للسويطي (٢٢٣/٥).

^{٥٠٩} انظر شرح الألفية لابن عقيل (٢٢٥/٣).

^{٥١٠} انظر الإرشاد إلى علم الإعراب (٢٨٩).

الثاني: ما يُعَلَّقُ الحُكْمُ بأحدِ الشَّيْئَيْنِ، وهي ثلاثة: أو، وأم، وأما.

الثالث: ما يُبَيِّنُ به بين المعطوف والمعطوفِ عليه في الحكم، وهي ثلاثة: لا، وبل، ولكن.

وفي الأشباه والنظائر للسيوطي: قال ابن الخباز: حروف العطف أربعة أقسام:

قسمٌ يُشَرِّكُ بين الأول والثاني في الإعراب والحكم، وهو: الواو، والفاء، وثم، وحتى.

وقسمٌ يجعلُ الحكمَ للأول فقط، وهو: لا.

وقسمٌ يجعلُ الحكمَ للثاني فقط، وهو: بل، ولكن.

وقسمٌ يجعلُ الحكمَ لأحدهما لا بعينه، وهو: أمّا، وأو، وأم^{٥١١}.

الواو أمُّ الباب:

والقولُ بأُمِّيَّةِ الواوِ في هذا البابِ محلُّ إجماعٍ، وهو صريحُ كلامِ معظمِ المصنِّفينَ، وقد أرجعوا ذلك إلى أمورٍ كثيرةٍ، منها:

أولاً: السواوُ عندَ المحقِّقينَ، بصريينَ وكوفيينَ وغيرهمَ، لمجرّدِ الجمعِ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه، والتشريكِ بينهما

^{٥١١} انظر الأشباه والنظائر للسيوطي (٢١٥/٣).

لفظاً ومعنى، ولا تفيد أكثر من ذلك، وأمّا سائر أخواتها فتفيد هذا، ومعنى آخر زائداً، كالترتيب مع الفاء، والمهملة مع ثَمَّ، والشك مع أَوْ، والإضراب مع بَلْ، والاستدراك مع لَكِنْ، والنفي مع لَا، فصارت الواو لهذا بمنزلة الشيء المفرد، وباقي الحروف بمنزلة المركب، والمفرد أصل للمركب وسابق عليه^{٥١٢}.

ثانياً: لكثرة استعمالها ودورها في باب العطف بوجه خاص، وفي العربية بشكل عام، وهي كثرة ليست لإحدى أخواتها^{٥١٣}.

ثالثاً: لحمل بعض أخواتها عليها، وحملها هي على بعض أخواتها.

رابعاً: لاشتراط وجودها مع بعض أخواتها.

خامساً: لانفرادها واختصاصها، دون سائر أخواتها، بكثير من الخصائص، وهي^{٥١٤}:

^{٥١٢} انظر علل النحو لابن الوراق (٣٧٧)، و أسرار العربية لابن الأتباري (٣٠٢)، و اللباب للعكبري (٤١٦/١)، و الأشباه والنظائر للميوطي (٢١٤/٣)، والتخمين لصدر الأفاضل (٧٦/٤).

^{٥١٣} انظر رصف المباني للمالقي (٤١٠)، و الجنى للداني للمراذبي (١٥٨).

^{٥١٤} انظرها، وليست جميعها محل إجماع، في مغني اللبيب لابن هشام (٣٥٥/٢-٥٧)، و الأشباه والنظائر للميوطي (٢١٠-١٤٠)، و للهمع له (٢٢٥/٥-٢٨).

١ - احتمال معطوفها للمعية، والتقدم، والتأخر، والسياق
والقرائن هي التي تحدّد ذلك، وهذا ما عليه المحققون^{٥١٥}.

٢ - اقترانها بـ (إمّا)، نحو قوله تعالى: (إمّا شاكرًا وإمّا
كفورًا)^{٥١٦}.

^{٥١٥} وقال ابن كيسان، كما في الجمع للسيوطي (٢٢٤/٥): هي للمعية حقيقة، ولستعمالها في غيرها
مجازًا لأنها لما احتملت للوجوه الثلاثة، ولم يكن فيها أكثر من جمع الأشياء، كان أغلب أحوالها أن
تكون للجمع في كل حال، حتى يكون في الكلام ما يدل على التفرق.
وقال ابن مالك في شرحه على التسهيل (٢٤٨/٣): المعية فيها أرجح من غيرها، والترتيب كثير،
وعكسه قليل.

قال أبو حيان في الارتشاف (٦٣٣/٢): وهذا قول مخترع مخالف لمذهب سيوييه والأكثرين.
وقال السهيلي: هي بالوضع الأول مرتبة، فذلك الحقيقة فيها، إذ أصل اللفظ أن يكون مؤنثاً للمعنى في
تقديمه وتأخيرها، فإذا أخر اللفظ بعد الواو، والمراد به للتقديم، فذلك على طريقة المجاز.
وقال قطرب: هي للترتيب، وعليه: الربيعي، وحشام، والكاساني، والفراء، وأبو عبيدة، وتعلب، وعلامه
أبو عمر الزاهد، وأبو جعفر أحمد بن جعفر الدينوري، وابن درستويه، والشافعي، وبه قال الفقهاء.
ونسب القول بالترتيب في كثير من المصنفات للكوفيين مطلقاً، قال ابن مالك في شرح الكافية للشافعية (٣
/١٢٠٦): وأئمة الكوفة برأء من هذا القول.

وقال ابن مالك في شرح تسييله (٣٤٩/٣-٥٠): ما نقل عن الفراء من القول بالترتيب يخالف ما جاء
في معانيه في سورة الأعراف، فإنه فيه على مذهب الجمهور. وانظر معاني الفراء (٣٩٦/١)، وفي
الجنى الداني للمرادي (١٦٠) نقلاً عن البرهان لإمام الحرمين للجويني، قال: اشتهر من مذهب أصحاب
الشافعي أنها للترتيب، وعند بعض الحنفية للمعية، وقد زل الفريقان^{*}.

وفي الارتشاف (٦٣٣/٢): تذهب هشام وأبو جعفر أحمد بن جعفر الدينوري إلى أن الواو لها معنيان:
معنى اجتماع فلا يقال بأيهما بدلت، نحو: اختصم زيد وعمرو، ورأيت زيدا وعمراً، إذا اتحد زمان
رؤيتهما، ومعنى افتراق بأن يختلف الزمان فالمتقدم في الزمان متقدم في اللفظ ولا يجوز أن يتقدم
المؤخر^{*}.

وفي الإرشاد إلى علم الإعراب للقرشي الكيشي (٩٣-٣٨٩) عرض جيد لأئمة القائلين بالترتيب وعدمه.
وانظر الممثلة أيضاً في: أسرار العربية لابن الأنباري (٣٠٢-٣٠٤)، أبو اللباب للمكبري (٤١٧-١٨)،
و رصف المبانى للمالقي (٤١١-١٢)، وشرح الكافية للرضي (٣٨٢/٤)، و رصف المبانى للمالقي
(٤١٢).

^{٥١٦} الإنسان : ٣.

٣ - اقترانها بـ(لا) إن سبقت بنفي ولم تُقصدِ المعية، نحو: ما قام زيدٌ ولا عمروٌ، لتفيد أن الفعل منفيٌ عنهما في حالتَي الاجتماع والافتراق، ومنه قوله تعالى: (وما أموالكم ولا أولادكم بالتي تقرّبكم عندنا زلفى)^{٥١٧}.

وإذا فقد أحدُ الشرطين امتنع دخولها، فلا يجوز نحو: قام زيدٌ ولا عمروٌ. وإنما جاز في قوله تعالى: (ولا الضالين)^{٥١٨} لأن في (غير) قبلها معنى النفي، وجاز قول الشاعر:

فاذهب، فأي فتى في الناس أحرزه

من حنّفه ظلم دُعجٌ، ولا حيلٌ

لأن المعنى: لا فتى أحرزه، ومثله قوله تعالى: (فهل يهلك إلا القومُ الفاسقون)^{٥١٩} أي: لا يهلك إلا القومُ الفاسقون.

ولا يجوز: ما اختصم زيدٌ ولا عمروٌ، لأنه للمعية لا غير، وأما في قوله تعالى: (وما يستوي الأعمى والبصير، ولا الظلمات ولا النور، ولا الظل ولا الحرور، وما يستوي الأحياء ولا الأموات)^{٥٢٠} فـ(لا) الثانية والرابعة والخامسة زوائد لأمن اللبس.

^{٥١٧} مباء: ٣٧.

^{٥١٨} للقاتحة: ٧.

^{٥١٩} الأنعام: ٤٧.

^{٥٢٠} فاطر: ٢١.

٤ - اقترأنها بـ (لكن)، نحو قوله تعالى: (ولكن رسول الله) ^{٥٢١}.

٥ - عطف المفرد السببي على الأجنبي عند الاحتياج إلى الربط، نحو: مررتُ برجلٍ قامَ زيدٌ وأخوه، وزيدٌ قائمٌ عمروٌ وغلأمُسه، ونحو قولنا في باب الاشتغال: زيداً ضربتُ عمراً وأخاه.

٦ - عطف العقد على النيف، نحو: أحدٌ وعشرون.

٧ - عطف الصفاتِ المفرقةِ مع اجتماعِ منعوتهما، كقول رجلٍ من باهلة:

بكيتُ، وما بكا رجلٍ حزينٍ؟

على ربعتين: مسلوبٍ وبالي

٨ - عطف ما حقه التشية أو الجمع، كقول الفرزدق:

إن الرزية، ولا رزيةً مثلها

فقدانُ مثلِ محمدٍ ومحمدٍ

وقول أبي نواس:

أقمنا بها يوماً ويوماً وثالثاً

ويوماً له يومُ الترحُّلِ خامسُ

^{٥٢١} الأحزاب : ٤٠.

٩ - عطفُ ما لا يُستغنى عنه، نحو: اختصم زيدٌ وعمرو،
واشترك زيدٌ وعمرو، وجلستُ بين زيدٍ وعمرو^{٥٢٢}.

وهذا من أقوى الأدلة على عدم إفادة الواو الترتيب.

١٠ - عطفُ العام على الخاص، نحو قوله تعالى: «رَبِّ اغْفِرْ
لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِمَنْ نَخْلُ بَيْتِي مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ»^{٥٢٣}.

١١ - عطفُ الخاص على العام، نحو قوله تعالى: (وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ
النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ)^{٥٢٤}، وقوله تعالى: (مَنْ كَانَ عَدُوًّا
لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ)^{٥٢٥}.

١٢ - عطفُ عاملٍ حذف وبقي معموله على عاملٍ آخر
مذكور يجمعهما معنى واحد، كقول الراعي النميري:

إِذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا

وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعَيُونَا

أي: وكَحَّطْنَ العيون، والجامعُ بينهما التحسين.

^{٥٢٢} وتشاركها في هذا الحكم (أم) المتصلة، نحو: سواء أقمت أم قعدت، فإنها عاطفة ما لا يستغنى عنه.

^{٥٢٣} نوح : ٢٨ .

^{٥٢٤} الأحزاب : ٧ .

^{٥٢٥} البقرة : ٩٨ . ويشارك الواو في هذا الحكم (حتى)، كقولنا: مات الناس حتى العلماء، وقدم الحاجاج حتى المشاة.

١٣ - عطفُ الشيءِ على مُرادِفِهِ^{٥٢٦}، كقولهِ تعالى: (إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ)^{٥٢٧}، وقولهِ: (أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ)^{٥٢٨}، وقولهِ: (لَا تَرَى فِيهَا عِوَجًا وَلَا أَمْتًا)^{٥٢٩}، وقولهِ صلى الله عليه وسلم: "لِيَلْنِي مِنْكُمْ ذَوُو الْأَحْلَامِ وَالنُّهَى"، وقول عديّ بن زيد:

وَقَدَدْتُ الْأَدِيمَ لِرَاهِشِيهِ وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِبًا وَمَيِّتًا

١٤ - عطفُ المُقدِّمِ على متبوعِهِ، للضرورة، كقولِ الأحموس:

أَلَا يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ

عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ

١٥ - عطفُ المخفوضِ على الجوارِ، كقولهِ تعالى: (وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ)^{٥٣٠} فيمن خفض الأرجل.

١٦ - عطفُ الجملةِ الاسميّةِ على الفعليةِ، والفعليةِ على الاسميّةِ، وهو على رأي أبي علي جائزٌ في الواوِ دون سائرِ أخواتِها. سادساً: كثرة التصريفِ فيها بالنظرِ إلى سائرِ أخواتِها، ومن ذلك:

^{٥٢٦} ذكر ابن مالك في شرح التسهيل (٢/٢٦٥) أن (لو) تأتي بهذا المعنى أيضاً، ولن منه قوله تعالى: (وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا). النساء : ١١٢، وهو بهذا تابع للعلب، كما في الهمع (٥/٢٢٦).

^{٥٢٧} يوسف : ٨٦ .

^{٥٢٨} البقرة : ١٥٧ .

^{٥٢٩} طه : ١٠٧ .

^{٥٣٠} المائدة : ٦ .

أ - سماعٌ حذفها في بعض الكلام، وإن كان من الشاذ الذي لا يُقاس عليه، حكاه ابن جني عن أبي عليّ، قال: حكاه المازنيُّ عن أبي زيد^{٥٢١}، وجعلوا من ذلك قولهم: أكلتُ لحماً، سمكاً، تمرّاً، يريدون: لحماً وسمكاً وتمرّاً، وقول الشاعر:

ما لي لا أبكي على علّاتي صبائحي، غبائقي، قيلاتِي

ب - وحذفها مع معطوفها^{٥٢٢}، كقوله تعالى: (لا تُفرّق بين أحدٍ من رسله)^{٥٢٣}.

ج - وحذف متبوعها وبقاء التابع دليلاً عليه، كقولك: نعم، وعمرأ، تريد: ضربتُ زيداً وعمرأ، في جواب من سألك: أضربتُ زيداً؟^{٥٢٤}

د - وحذفها قبل (إمّا)^{٥٢٥}، ومن ذلك قول الراجز:

لا تُفسدوا آبالكُم أيما لنا أيما لكم

يريد: إمّا لنا، وإمّا لكم، فأبدل من أول المضعفين ياء، وحذف واو (إمّا) الثانية، وفتح الهمزة فيهما، ومثله قول الآخر، وهو سعدُ بن قرط، أحد بني جذيمة، أو الأحوص الأنصاري:

^{٥٢١} انظر سر الصناعة لابن جني (٦٣٥/٢)، والخصائص له (٢٨٠/٢)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (١٢٦٠/٣)، والمساعد لابن عقيل (٤٧٣/٢).

^{٥٢٢} انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك (١٢٦١/٣)، والمساعد لابن عقيل (٤٧٢/٢).

^{٥٢٣} البقرة: ٢٨٥.

^{٥٢٤} انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك (١٢٦٦/٣)، والمساعد لابن عقيل (٤٧٥/٢).

^{٥٢٥} انظر المساعد لابن عقيل (٤٦٢/٢)، والهمع للسيوطي (٢٥٤/٥).

يا ليتما أمنا شالتُ نعامتها أيما إلى جنة، أيما إلى نارٍ

هـ - وحذفُ (رُبَّ) بعدها، على اعتبارها عاطفةً، والجرُّ
برُبِّ المحذوفةٍ خلافاً للكوفيين والمبرِّدِ، ومن ذلك قولُ امرئِ
القيس:

وليلٍ كموجِ البحرِ أرخى سدولَه

عليَّ بأنواعِ الهمومِ لِيبتلي^{٥٣٦}

و - وزيادتها قبل (لكن) على رأي ابن كيسان وابن
عصفورٍ، والعطف بـ(لكن)، لا بها^{٥٣٧}.

ز - وفي باب (كان) على رأي الأخفش، ذكر ذلك في
المسائل الصغرى، ومثله بقولهم: كُنَّا وَمَنْ يَأْتِنَا نَأْتِه. وقال: ولا
تطرُدْ زيادتها في غير هذا الباب^{٥٣٨}.

ح - وقبل المعداد الثامن، أو ما دلَّ على ثمانية^{٥٣٩}، ذهب
إلى ذلك الكوفيون، ومن البصريين الأخفش والمبرِّد وابن برهان،
وأنكره معظم البصريين، والمسألة مبسطة بأدلة كلِّ قومٍ
وحججهم في غير مصنف.

^{٥٣٦} انظر معني للبيب لابن هشام (٣٦١/٢)، و الجنى الداني للمراذبي (١٥٤).

^{٥٣٧} انظر الهمع للسيوطي (٢٦٣/٥)، و المساعد لابن عقيل (٤٤١/٢).

^{٥٣٨} انظر المساعد لابن عقيل (٤٥١/٢).

^{٥٣٩} وهي التي يسميها ابن خالويه والحريزي واو الثمانية. انظر الهمع للسيوطي (٢٣٠/٥).

ط - وفي غير الموضعين السابقين، وأصحاب هذا القول هم أصحاب القول السابق^{٥٤٠}، ومثلوا لذلك بقوله تعالى: (فلما أسلما وتلّاه للجبين)^{٥٤١}، وقوله: (حتى إذا فتحت يأجوج ومأجوج وهم من كل حدب ينسلون واقترب الوعد الحق)^{٥٤٢}، وقوله: (إذا السماء انشقت وأذنت لربها وحقّت وإذا الأرض مدت وألقت ما فيها وتخلّت وأذنت لربها وحقّت)^{٥٤٣}، قالوا: والتقدير في الآيات: تلّاه للجبين، اقترب الوعد، أذنت؛ لأنها جواب الشرط، وأمثلة هذا النحو في التنزيل وفي غيره كثيرة.

ولمن أنكر الزيادة، وهم معظم البصريين، تخريجات حسنة لا تكلف فيها.

ي - مصاحبتها لـ (لكن)، و (إما)، و (لا):
وقد تقدّم أنّ هذا ممّا انفردت به الواو^{٥٤٤}.

^{٥٤٠} انظر الإحصاف لابن الأثيري (٤/٥٦، المسألة: ٦٤)، و اللباب للمكبري (١/٤١٩-٢١).

^{٥٤١} الصافات : ١٠٣.

^{٥٤٢} الأنبياء : ٩٦ .

^{٥٤٣} الانشقاق : ٥-٦.

^{٥٤٤} انظر ص (٢٣٩) من هذا الكتاب.

(يا) في النداء

أدوات النداء ثمانية، وليست كلها محل اتفاق، وهي:
الهمزة، و(أي)، و(يا)، و(أيا)، و(هيا)، و(أي)، و(أ)، و(وا).
والجمهور على أنها أحرف.

وذهب بعض النحاة إلى أنها أسماء أفعال بمعنى أدعو،
وهي تتحمل ضميراً مستكناً فيها، وهي الناصبة للمنادى، ونقل
هذا عن الكوفيين.

ورُدَّ بأنها لو كانت متحملة للضمير لجاز إتياعه، كما هو
مسموع في سائر أسماء الأفعال، ولو كانت هي أنفسها الناصبة
للمنادى لاكتفي بها دون المنصوب؛ لأنه فضلة، ولا قائل بأنها
تستقل كلاماً.

وذهب قوم إلى أنها أفعال، متحملة لضمائر مستكنة فيها.
ورُدَّ بأنه كان يلزم أنها تقبل علامات الأفعال، كاتصال
الضمائر بها كاتصالها بسائر العوامل، وقد قالوا: (أيا إياك)

منفصلاً، ولم يقولوا: (أياك)، فدلَّ ذلك على أنَّ العاملَ محذوفٌ^{٥٤٥}.

وإنَّما كنتَ (يا) أمَّ البابِ إجماعاً لأمر^{٥٤٦}،
أوَّلُها: هي أكثرُ أحرفِ النداءِ استعمالاً.

وثانيها: وهي أعمُّها، لاستعمالِها في نداءِ البعيدِ حقيقةً أو حكماً، والقريبِ حقيقةً أو حكماً توكيداً، والمتوسِّطِ. ثبتَ لها ذلك، دونَ سائرِ أخواتِها، باستقراءِ كلامِ العربِ وأساليبِهِم، فمن القريبِ قولُ النابغة:

يا دارَ مَيَّةَ بالعِلياءِ فالسَّندُ
أَقوتُ، وطالَ عليها سالفُ الأمدِ

ومنَ القريبِ قولُ الأعشى:

بانتَ لِتَحزَنُنَا عَفارَةٌ يا جارِنا ما أنتِ جارةٌ

ومنَ الوسيطِ قولُه تعالى: (يا قوم لا أسألكم عليه أجراً)^{٥٤٧}.

وثالثُها: دخولُها في جميعِ أبوابِ النداءِ.

ورابعُها: انفردُها ببابِ الاستغاثةِ.

^{٥٤٥} انظر الهمع للسيوطي (٢٤/٣).

^{٥٤٦} انظر الجنى للذهبي للمرازي (٣٥٤)، والهمع للسيوطي (٢٥/٣)، والأشباه والنظائر له (٢٢٢/٢-٢٢٣)،

و رصف المبانى للمالقي (٤٥٣).

^{٥٤٧} هود : ٥٦.

وخامسُها: مشاركتُها، دون سائر أخواتها، (وا) في النُبة.

وسادسُها: إنها هي، دون سائر أخواتها، ما يُقدَّرُ في
المنادى المحذوفة أداة ندائه، وحذفها شائعٌ كثيرٌ حسنٌ جداً
مستعملٌ في سائر أصناف الكلام^{٥٤٨}، ومن ذلك قوله تعالى:
(يوسفُ أعرضُ عن هذا)^{٥٤٩}، وقوله: (رَبِّ لَا تَذَرْ عَلَى الْأَرْضِ
مِنَ الْكَافِرِينَ دِيَّاراً)^{٥٥٠}، وقوله: (رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي
لِلْإِيمَانِ أَنْ آمِنُوا بِرَبِّكُمْ فَآمَنَّا رَبَّنَا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا
سَيِّئَاتِنَا وَتَوَفَّنَا مَعَ الْأَبْرَارِ، رَبَّنَا وَآتِنَا مَا وَعَدْتَنَا عَلَى رِسَالِكَ وَلَا
تُخْزِنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّكَ لَا تَخْلِفُ الْمِيعَادَ)^{٥٥١}.

وسابعُها: دخولُها، دون سائر أخواتها، على (أَيْهَا، وَأَيْتُهَا)،
ومن ذلك قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ)^{٥٥٢}،
وقوله: (يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ)^{٥٥٣}.

^{٥٤٨} لا يجوز حذف حرف النداء إن كان المنادى لفظ للجلالة (الله)، ولم تلحقه الميم، أو ضميراً أو مستغاثاً أو مندوباً، أو متعجباً منه، أو لكمة غير مقصودة. فإن كان المنادى غير المنكورات جاز حذفه، إلا أنه مع اسم الإشارة، واسم الجنس المبني قليل، وقصره البصريون فيهما على الضرورة.
انظر شرح التسهيل لمصنفه (٣٨٦/٣)، وشرح الجمل لابن عصفور (٨٨/٢)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (١٢٩٠/٣)، والارتشاف (١١٧/٣).

^{٥٤٩} يوسف : ٢٩.

^{٥٥٠} نوح : ٢٦.

^{٥٥١} آل عمران : ١٩٣ - ١٩٤.

^{٥٥٢} الانفطار : ٦.

^{٥٥٣} القجر : ٢٧.

وثامنُها: إنّ القرآن الكريم، مع كثرة النداء فيه، لم يأت فيه من أدوات النداء غيرُها.

وتاسعُها: لا يُنادى اسمُ الله تعالى إلا بها.

وعاشِرُها: هي محلُّ إجماعٍ في هذا الباب، وفي عدّة عددٍ من أخواتها خلافاً.

والحادي عشر: كونها أصلاً لعددٍ من أخواتها.

والثاني عشر: كثرة استعمالها في غير باب النداء للتنبيه:

وهذه مسألةٌ خلافيةٌ^{٥٥٤}، فقد ذهب قومٌ من النحويين إلى أنّ (يا) تخرجُ إلى مجرد التنبيه، ولا تكون للنداء، إذا وليها أحد خمسة أشياء، هي:

الأمسّر، نحو قولهِ تعالى: (ألا يا اسجدوا)^{٥٥٥} في قراءة الكسائي، ورؤيس وأبي جعفر والحسن، وقول الشماخ:

ألا، يا اسقياني قبل غارة سنجال

وقبل منايا باكراتٍ وأجال

والدعاء، كقول الشاعر:

^{٥٥٤} انظر المسألة في: شرح التمهيد لمصنفه (٣٨٩/٣)، و رصف للمباني للمالقي (٤٥٢)، و مغني اللبيب لابن هشام (٢٧٣/٢)، و جواهر الأدب للأبريلي (٣٦٢)، و الجنى الداني للمرادي (٢٥٥).
^{٥٥٥} الفمل : ٢٥.

يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ

وَالصَّالِحِينَ، عَلَى سِمْعَانَ مِنْ جَارِ

و (لَيْتَ)، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مُعَهِمٌ^{٥٥٦}، وَكَقَوْلِهِ: يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا^{٥٥٧}.

و (رُبَّ)، نَحْوَ قَوْلِ الشَّاعِرِ:

يَا رُبَّ سَارٍ بَاتَ مَا تَوَسَّدَا

إِلَّا ذِرَاعَ الْعَنَسِ أَوْ كَفَّ الْيَدَا

و (حَبَّذَا)، كَقَوْلِ جَرِيرٍ:

يَا حَبَّذَا جَبْلُ الرِّيَّانِ مِنْ جَبَلِ

وَحَبَّذَا سَاكِنُ الرِّيَّانِ مَنْ كَانَا

قَالَ هُوَلَاءُ: (يَا) فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ حَرْفُ تَنْبِيْهِ، وَلَيْسَتْ حَرْفُ نِدَاءٍ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: وَهُوَ الصَّحِيحُ.

وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّ (يَا) فِي الْمَوَاضِعِ السَّابِقَةِ حَرْفُ نِدَاءٍ، وَالْمَنَادَى مَحْذُوفٌ، وَالتَّقْدِيرُ: أَلَا يَا هُوَلَاءُ اسْجُدُوا، وَأَلَا يَا هَذَانِ اسْقِيَانِي، وَكَذَا تُقْتَرَفُ فِي سَائِرِهَا.

وَضَعَّفَ هَذَا الْمَذْهَبُ مِنْ وَجْهَيْنِ:

^{٥٥٦} النساء : ٧٣.

^{٥٥٧} مريم : ٢٣.

الأول: أَنْ (يَا) نابت مناب الفعل، على رأي، فلو حُذِفَ
المنادى لزم حُذْفُ الجملة بأسرها.

والثاني: أَنْ المنادى معتمداً المقصود فإذا حُذِفَ تناقض
المُرَادُ.

وفَصَّلَ ابنُ مالك في المسألة فقال: إِنَّ (يَا) إِنَّ وليها أمرٌ أو
دعاءٌ فهي حرفُ نداءٍ، والمنادى محذوفٌ، وإنَّ وليها (ليت) أو
(رُبَّ) أو (حبذا) فهي لمجرد التنبيه^{٥٥٨}.

^{٥٥٨} انظر شرح التسهيل لابن مالك (٢/٣٨٩-٣٩٠).

فهرس المصادر والمراجع

— ابن الطراوة النحوي، عياد عيد الثبيتي، الطائف، النادي الأدبي، ط١، ١٤٠٣.

— ارتشاف الضرب لأبي حيان، تحقيق مصطفى أحمد النماس، القاهرة، مطبعة المدني، ط١، ١٤٠٨/١٩٨٧.

— الإرشاد إلى علم الإعراب لشمس الدين محمد بن أحمد القرشي الكيشي، تحقيق عبد الله الحسيني البركاتي ومحسن سالم العميري، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، مركز إحياء التراث الإسلامي، ط١، ١٤١٠/١٩٨٩.

— أسرار العربية لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، تحقيق محمد بهجة البيطار، دمشق، مجمع اللغة العربية، ط١، ١٣٧٧/١٩٥٧.

— الأشباه والنظائر للسيوطي، تحقيق عبد العال سالم مكرم، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٦/١٩٨٥.

— الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٥/١٩٨٥.

— الأمالي الشجرية لابن الشجري، تحقيق محمود الطناحي،
القاهرة، مكتبة الخانجي، ط ١.

— الانتصار لابن ولاد.

— الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي بركات الأنباري، تحقيق
محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، دار إحياء التراث
العربي، ط ٤، ١٣٨٠/١٩٦١.

— أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، تحقيق محمد
محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الجيل، ط ٥، ١٣٩٩/
١٩٧٩.

— الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، تحقيق موسى بني
العليلي، بغداد، مطبعة العاني، ط ١.

— البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع، تحقيق عياد
عيد الثبتي، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط ١، ١٤٠٧/١٩٨٦.

— بغية الطالب في الرد على تصريف ابن الحاجب لابن الناظم،
تحقيق حسن أحمد العثمان، رسالة ماجستير في جامعة أم القرى.

— تاج العروس للزبيدي، بيروت، دار الفكر.

— التبصرة والسنكرة للصميري، تحقيق فتحي أحمد مصطفى
علي الدين، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، مركز إحياء التراث
الإسلامي، ط ١، ١٤٢١/٢٠٠٠.

— التخمير شرح المفصل لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين
الخوارزمي، تحقيق عبد الرحمن سليمان العثيمين، بيروت، دار
الغرب الإسلامي، ط ١، ١٤١٠/١٩٩٠.

— تذكرة النحاة لأبي حيان الأندلسي، تحقيق عفيف عبد الرحمن،
بيروت، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٠٦/١٩٨٦.

— التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي،
تحقيق حسن هندراوي، دمشق، دار القلم، ط ١.

— تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، تحقيق محمد كامل
بركات، القاهرة، دار الكاتب العربي، ط ١، ١٣٨٧/١٩٦٧.

— التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى، بيروت،
دار الفكر.

— التعريفات للجرجاني، بيروت، دار صادر.

— تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد للدماميني، تحقيق محمد بن
عبد الرحمن المفدى، ط ١.

— التعليقة على ملحّة الإعراب لابن أرسلان الرملي الدمشقي،
مكتبة شهيد علي باشا، برقم ١٦٣٩.

— التعليقة على ملحّة الإعراب لابن أرسلان الرملي الدمشقي،
تحقيق عائشة قاسم الشماخي، رسالة ماجستير، كلية التربية
للبنات بأبها.

— التكملة لأبي علي الفارسي، تحقيق كاظم بحر المرجان،
العراق، ط١، ١٤٠١/١٩٨١.

— تهذيب اللغة للأزهري، مصر، ١٣٨٤/١٩٦٤.

— التوفيق على مهمات التعاريف لمحمد بن عبد الرؤوف
المناوي، تحقيق محمد رضوان الداية، دمشق، دار الفكر،
وببيروت، دار الفكر المعاصر، ط١، ١٤١٠/١٩٩٠.

— الجمل للزجاجي، تحقيق علي توفيق الحمد، بيروت، مؤسسة
الرسالة، ط٥، ١٩٩٦.

— الجنى الداني في حروف المعاني للحسن بن قاسم المرادي،
تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، بيروت، دار الكتب
العلمية، ط١، ١٤١٣/١٩٩٢.

— جواهر الأدب في معرفة كلام العرب لعلاء الدين الإربلي،
تحقيق حامد أحمد نيل، القاهرة، مطبعة السعادة، ط١، ١٤٠٣/
١٩٨٣.

— حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، بيروت، دار الفكر،
١٩٧٨/١٣٩٨.

— حاشية الصبان على شرح الأشموني على الألفية، القاهرة، دار
إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي.

— حاشية الشيخ يس الحمصي على التصريح بمضمون التوضيح
للأزهري، بيروت، دار الفكر.

— حاشية الشيخ يس الحمصي على شرح الفاكهي على قطر
الندی، القاهرة، مصطفى البابي الحلبي، ط٢، ١٩٧١/١٣٩٠.

— الحل في إصلاح الخل من كتاب الجمل لابن السيد
البطلانوسي، تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي، بغداد، دار الرشيد
للنشر، ط١، ١٩٨٠.

— الخصائص لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، بيروت،
عالم الكتب، ط٣، ١٩٨٣/١٤٠٣.

— رصف المباني في شرح حروف المعاني لأحمد بن عبد النور
المالقي، تحقيق أحمد محمد الخراط، دمشق، مجمع اللغة العربية،
ط١، ١٣٩٤.

— شرح الألفية للأشموني، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية.

— شرح الألفية لابن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد،
القاهرة، دار التراث، ط٢٠، ١٤٠٠/١٩٨٠.

— شرح الألفية لابن الناظم، تحقيق عبد الحميد السيد، بيروت،
دار الجيل.

— شرح الأنموذج في النحو لمحمد بن عبد الغني الأربيلي،
تحقيق حسن شاذلي فرهود، الرياض، دار العلوم، ط١، ١٤١٨/١٩٩٠.

— شرح التحفة الوردية لزين الدين أبي حفص عمر بن الوردي،
تحقيق عبد الله علي الشلال، الرياض، مكتبة الرشد، ط١، ١٤٠٩/١٩٨٩.

— شرح التسهيل لمصنفه ابن مالك، تحقيق عبد الرحمن السيد
ومحمد بدوي المختون، مصر، دار هجر، ط١، ١٤١٠/١٩٩٠.

— شرح جمل الزجاجي لأبي الحسن علي بن علي بن خروف
الإشبيلي، تحقيق سلوى محمد عمر عرب، مكة المكرمة، جامعة
أم القرى، مركز إحياء التراث الإسلامي، ط١، ١٤١٩.

— شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق صاحب
أبو جناح.

— شرح شواهد شرح الرضي والجاربردي على الشافية
للبيغدادي، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد
محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٧٥.

— شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك، تحقيق عدنان عبد
الرحمن الدوري، العراق، بغداد، مطبعة العاني، ط١، ١٣٩٧/١٩٧٧.

— شرح عيون الإعراب لابن فضال المجاشعي، تحقيق عبد
الفتاح سليم، مصر، دار المعارف، ط١، ١٤٠٨/١٩٨٨.

— شرح الفريد للعصام الإسفراييني، تحقيق نوري ياسين حسن،
مكة المكرمة، الفيصلية، ط١، ١٤٠٥.

— شرح كافية ابن الحاجب للرضي، تحقيق يوسف حسن عمر،
ليبيا، منشورات جامعة بنغازي، ط١، ١٣٩٨/١٩٧٨.

— شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق عبد المنعم هريدي،
مكة المكرمة، جامعة أم القرى، مركز إحياء التراث الإسلامي،
ط١، ١٤٠٢/١٩٨٢.

— شرح المفصل لابن يعيش، بيروت، عالم الكتب، والقاهرة،
مكتبة المتنبي.

— شرح المقننة الجزولية الكبير لأبي علي الشلوبيين، تحقيق
تركي بن سهو بن نزال العتيبي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١،
١٤١٤/١٩٩٤.

— شرح ملحمة الإعراب لفاطمها، تحقيق أحمد محمد قاسم،
القاهرة، مطبعة عيبر، ط١، ١٤٠٣/١٩٨٢.

— شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب، تحقيق موسى بناي
العليلي، النجف الأشرف، مطبعة الآداب، ط١، ١٤٠٠/١٩٨٠.

— شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسليبي، تحقيق عبد الله علي
الحسيني البركاتي، مكة المكرمة، المكتبة الفيصلية، ط١، ١٤٠٦/١٩٨٦.

— الصاحب في فقه اللغة لابن فارس، تحقيق سيد أحمد صقر،
القاهرة، عيسى البابي الحلبي، ط١، ١٩٧٧.

— الصحاح للجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، بيروت،
دار العلم للملايين، ط٣، ١٤٠٤/١٩٨٤.

— ضرائر الشعر لابن عصفور، تحقيق السيد إبراهيم محمد،
بيروت، دار الأندلس، ط٢، ١٤٠٢/١٩٨٢.

— علل النحو لابن الوراق، ط١.

— فوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب لنور الدين عبد الرحمن الجامي، تحقيق أسامة طه الرفاعي، العراق، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ط ١، ١٤٠٣/١٩٨٣.

— القاموس المحيط للفيروزبادي، بيروت، دار الفكر، ١٤٠٣/١٩٨٣.

— الكافي في الإفصاح عن مسائل الإيضاح لابن أبي الربيع السبتي الأندلسي، تحقيق فيصل الحفيان، الرياض، مكتبة الرشد، ط ١، ١٤٢٣/٢٠٠١.

— الكامل للمبرد، تحقيق محمد أحمد الدالي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٤١٣/١٩٩٣.

— الكتاب لسبويه، تحقيق عبد السلام هارون، بيروت، عالم الكتب.

— كشف المشكل في النحو لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني، تحقيق هادي عطية مطر، بغداد، مطبعة العاني، ط ١، ١٩٨٤.

— الكنز للملك المؤيد، تحقيق رياض حسن الخوام، بيروت، دار صيدا، ط ١.

— اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري، تحقيق غازي مختار طليمات وعبد الإله النبهان، بيروت، دار الفكر المعاصر، ودمشق، دار الفكر، ط ١، ١٤١٦/١٩٩٥.

- لسان العرب لابن منظور، بيروت، دار صادر.
- ما يجوز للشاعر في الضرورة للقرآن القيرواني، تحقيق رمضان عبد التواب، وصلاح الدين الهادي، الكويت، دار العروبة.
- المحكم لابن سيده، القاهرة، مصطفى البابي الحلبي، ط ١، ١٩٥٨/١٣٧٧.
- المرتجل لابن الخشاب، تحقيق علي حيدر، دمشق، مجمع اللغة العربية، ط ١، ١٩٧٢.
- المسائل البصريات لأبي علي الفارسي، تحقيق محمد الشاطر أحمد، القاهرة، مطبعة المدني، ط ١، ١٩٨٥/١٤٠٥.
- المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي، تحقيق حسن هنداوي، دمشق، دار القلم، بيروت، دار المقارة، ط ١، ١٩٨٧/١٤٠٧.
- المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي، تحقيق محمد الشاطر أحمد، القاهرة، مطبعة المدني، ط ١، ١٩٨٢/١٤٠٣.
- المسائل العضديات لأبي علي الفارسي، تحقيق علي جابر المنصوري، بيروت، عالم الكتب، ط ١، ١٩٨٦/١٤٠٦.
- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات لأبي علي الفارسي، تحقيق صلاح الدين السنكاوي، بغداد، مطبعة العاني، ط ١.

— المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي، تحقيق مصطفى الحدرى، دمشق، مجمع اللغة العربية، ط ١.

— المساعد على تسهيل الفوائد لأبن عقيل، تحقيق محمد كامل بركات، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي، ط ١، ١٤٠٠/١٩٨٠.

— معاني الحروف المنسوب للرماني، تحقيق عبد الفتاح إسماعيل شلبي، جدة، دار الشروق، ط ٢، ١٤٠١/١٩٨١.

— معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق عبد الجليل شلبي، بيروت، عالم الكتب، ط ١، ١٤٠٨.

— معاني القرآن للفراء، تحقيق يوسف نجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح شلبي، بيروت، عالم الكتب، ط ٣، ١٤٠٣/١٩٨٣.

— مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت.

— المفصل للزمخشري، بيروت، دار الجيل، ط ٢.

— المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق كاظم بحر المرجان، العراق، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، ط ١، ١٩٨٢.

— المقتضب للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ط٢، ١٣٩٩.

— المقرب لابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، بغداد، مطبعة العاني، ط١، ١٣٩١/١٩٧١.

— الملخص في ضبط قوانين العربية لابن أبي الربيع السبتي الأندلسي، تحقيق علي سلطان الحكي، ط١، ١٤٠٥/١٩٨٥.

— موارد البصائر لفرائد الصرائر لمحمد سليم بن حسين بن عبد الحليم، تحقيق حازم سعيد يونس، عمان، دار عمار، ط١، ١٤٢٠/٢٠٠٠.

— النكت الحسان في شرح غاية الإحسان لأبي حيان، تحقيق عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٥/١٩٨٥.

— النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري، تحقيق زهير سلطان، الكويت، معهد المخطوطات العربية، ط١، ١٤٠٧/١٩٨٧.

— همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، تحقيق عبد العال سالم مكرم، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٧/١٩٨٧.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٥ - ٧
همزة الاستفهام	٩ - ١٨
إلا الاستثنائية	١٩ - ٢٨
أن الناصبة	٢٩ - ٤٠
إن الشرطية	٤١ - ٥٠
إن الناسخة	٥١ - ٥٩
باء القسم	٦٠ - ٧٠
ظن الناسخة	٧١ - ٨٢
كاد الناسخة	٨٣ - ٩٨
كان الناسخة	٩٩ - ١٨١
لم الجازمة	١٨٣ - ١٨٩
لو الشرطية	١٩١ - ٢٠٤
ما أخت ليس	٢٠٥ - ٢٢٢
من الجارة	٢٢٣ - ٢٣٨
واو العطف	٢٣٩ - ٢٤٩
يا النداء	٢٥١ - ٢٥٦

٢٦٨ - ٢٥٧

فهرس المصادر والمراجع

٢٧٠ - ٢٦٩

فهرس الموضوعات